



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs)
لتقييم ممارسات إدارة الأرباح
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

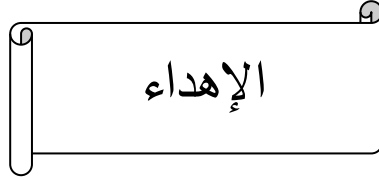
طارق الهندي

إشراف

د. ريم عيسى

مدرسة في قسم المحاسبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى أمنا الغالية سورية، إلى أرواح شهدائك الطاهرة، ستبقون نجوماً تضيء سماءنا، ونحن على عهدكم باقون.....

إلى من علمني النجاح والصبر

وإلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

.....أبي الغالي

إلى من يغمرني عطاؤها

نبض قلبي..... نبع الحنان

.....أمي الغالية

إلى سندي في هذه الحياة

.....إخوتي وأخواتي

إلى من انساب حبهم في شرايبي

.....أولاد إخوتي، أولاد أخواتي

إلى من أحبهم الآن، وغداً، وفي كل وقت

.....أصدقائي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ص) وعلى آله وأصحابه وجميع الأنبياء والمرسلين وبعد.....

لا يسعني إلا أن أتقدم بعد شكر الله، بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتورة / ريم عيسى، والدكتور/ محمد نادر العثمان/ اللذان قدّما من وقتهم وجهدهم وعلمهم الشيء الكثير للوصول بهذا العمل إلى المستوى العلمي اللائق.....فلكم جزيل الامتنان والعرفان.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم وتفضلهم بقراءة هذا البحث ومناقشته والحكم عليه، وعلى الملاحظات القيمة التي أغنت هذه الرسالة وهما:
الدكتورة ليلى الطويل الاستاذة المساعدة في قسم المحاسبة، والدكتور عبدالله أوبان المدرس في قسم المحاسبة.

ويشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من علمني وساهم في أن أصل إلى ما أنا عليه، وأخص بالذكر أساتذتي في قسم المحاسبة.

وأخيراً: شكراً لكل الذين مدّوا يد العون لي وأخص منهم: الأستاذ حسان كيخيا، الدكتور عبد الرحمن الحارث، الدكتور إياد حاتم، الدكتورة عفراء علي، الأستاذ بدر الهندي.

شكراً جزيلاً

الباحث

طارق الهندي

مجلس الماجستير
الاجتماع



SYRIAN ARAB REPUBLIC
Ministry of Higher Education
Tishreen University

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة تشرين

١٩٢١ / ١٠ / ٢٠١٥

٢٠١٥ / ٢ / ٢٣

قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم / ٥٤٦ / المتخذ بالجلسة رقم / ١٣ / المنعقدة بتاريخ
٢٩ / ربيع الثاني / ١٤٣٦ هـ الموافق ١٨ / ٢ / ٢٠١٥ م وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاثنين الموافق
٢٣ / ٣ / ٢٠١٥ م.

والمؤلفة من السادة:

- الدكتورة: ليلي الطويل الأستاذة المساعدة في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / نظم معلومات محاسبية / عضواً .
- الدكتور: عبد الله أوبان المدرس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / محاسبة شركات / عضواً.
- الدكتورة: ريم عيسى المدرسة في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / محاسبة الدولية / عضواً ومشرفاً .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدم بها الطالب : طارق الهندي

بعنوان: استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض لتقييم ممارسات إدارة الأرباح - دراسة
تطبيقية على الشركات المساهمة السورية

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

(١) منح الطالب طارق الهندي علامة وقدرها: (رقماً 78.66) درجة (كتابة.....) وبتقدير (ممتاز) في اختصاص المحاسبة من قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد.

(٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحه الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعه بحقوق هذه
الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية: يوم الاثنين في ٢٣ / ٣ / ٢٠١٥ م.

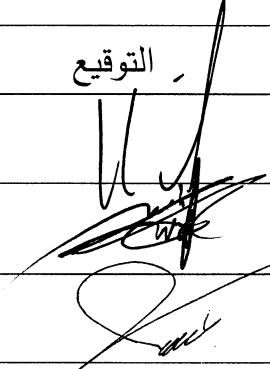
الدكتورة
ليلي الطويل

الدكتور
عبد الله أوبان

الدكتورة
ريم عيسى

تصريح

لقد قام الطالب طارق محفوظ الهندي بإجراء التعديلات المطلوبة.

اسم الدكتور	التوقيع
د. ليلي الطويل	
د. عبدالله أوبان	
د. ريم عيسى	

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتيجة بحث قام به الطالب طارق محفوظ الهندي بإشراف الدكتورة ريم عيسى وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

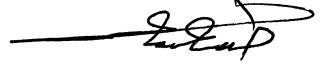
المشرف

د. ريم عيسى



المرشح

طارق الهندي



تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)

لم يسبق أن قبل للحصول على أي شهادة ولا هو حالياً مقدم للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

طارق الهندي



تصريح حقوق الملكية

أنا الموقع أدناه طارق محفوظ الهندي أتنازل عن حقوق ملكية هذه الرسالة لصالح جامعة تشرين
حصراً.

طارق الهندي



جدول المحتويات	
الصفحة	الموضوع
1	الفصل الأول: الإطار العام للبحث.....
2	1-1- مقدمة Introduction.....
4	1-2- التعاريف المفاهيمية Conceptual Definitions.....
4	1-3- الدراسات السابقة Literature Review.....
15	• تقييم الدراسات السابقة.....
17	1-4- مشكلة البحث Research Problem.....
18	1-5- أهداف البحث Research Objectives.....
18	1-6- أهمية البحث Research Importance.....
19	1-7- منهجية البحث Research Methodology.....
19	• مجتمع البحث Research Population.....
19	• النماذج المستخدمة في الدراسة The Models.....
23	1-8- محددات البحث Research Limitations.....
23	1-9- مخطط البحث Research Plan.....
24	الفصل الثاني: إدارة الأرباح Earnings Management.....
25	2-1- مقدمة Introduction.....
26	2-2- نظرية الوكالة Agency Theory.....
27	2-3- ماهية إدارة الأرباح Definition of Earnings Management.....
32	2-4- دوافع إدارة الأرباح Earnings Management Incentives.....
32	2-4-1- الحوافز المادية (المنافع المادية) Material Incentives.....
34	2-4-2- الدوافع التعاقدية (عقود المديونية) Contractual Incentives.....
34	2-4-3- التكاليف السياسية Political Cost.....
35	2-4-4- المدفوعات الضريبية Tax Payments.....
36	2-4-5- مقابلة توقعات المحللين الماليين Meeting Analysts' Expectations.....
37	2-4-6- اصدار أوراق مالية جديدة The Issue of New Securities.....
39	2-5- تقنيات إدارة الأرباح Earnings Management Techniques.....

39 Cookie jar Reserve المستقبل طوارئ احتياطي 1-5-2
40 Big Bath (تنظيف القوائم المالية) واحدة دفعات الخسائر من التخلص 2-5-2
41Abuse of Materiality الأهمية النسبية استغلال مبدأ 3-5-2
41Big Bet on the Future الرهان الكبير على المستقبل 4-5-2
42Flushing الاستثمارات في الأوراق المالية 5-5-2
43	Throw out" a (التخلص من الشركة التابعة) المشكلات الصغيرة"Problem Child
43	Timing of Adoption of Mandatory الإلزامية توقيت تبني المعاييرAccounting Standards
44Voluntary Accounting Changes التغييرات المحاسبية الاختيارية 8-5-2
44	Amortization, Depreciation and الإطفاء، الإهلاك والاستنفادDepletion
45Conservative Accounting المحاسبة المتحفظة 10-5-2
46Early Retirement Debt التسديد المبكر للديون 11-5-2
46	Write off of Long Term (التلاعب بالأصول الإنتاجية طويلة الأجل)(Operating Assets
47	Operating Versus non التشغيلي مقابل الدخل غير التشغيليOperating Income
47Stock Repurchases إعادة شراء الأسهم 14-5-2
48Use of Derivatives استخدام المشتقات المالية 15-5-2
48Results of Earnings Management نتائج إدارة الأرباح 6-2
49Summary خلاصة 7-2
51	Earnings Management مقاربات ونماذج قياس إدارة الأرباح Measurement Approaches and Model
52Introduction مقدمة 1-3
53	Earnings Management Measurement (مداخل) قياس إدارة الأرباحApproaches

53Coefficient of Variation Approach مدخل معامل التباين 1-2-3
54Discretionary Accruals Approach مدخل المستحقات الاختيارية 2-2-3
54Healy نموذج 1-2-2-3
55De Angelo نموذج 2-2-2-3
55Industry Model نموذج الصناعة 3-2-2-3
56Jones نموذج 4-2-2-3
57Modified Jones نموذج 5-2-2-3
59	.Performance Matched to الأداء المتطابق للمستحقات الاختيارية 6-2-2-3Discretionary Accruals
59Discretionary Revenues Model نموذج الإيرادات الاختيارية 7-2-2-3
59	Specific Accrual (الاستحقاق الاحادي) مدخل المستحقات المحددة 3-2-3Approach
59(LLPs) إدارة الأرباح في المصارف ونموذج 1-3-2-3
61	Behavior Accruals (طريقة التوزيع) مدخل سلوك المستحقات 4-2-3Approach
62Summary الخلاصة 3-3
63الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية
64Introduction مقدمة 1-4
64Models and Variables نماذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات وكيفية قياسها 2-4
68The Population Study مجتمع الدراسة 3-4
70Method of Data Collection أسلوب جمع البيانات 4-4
71	Statistical الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة 5-4Methods
71Descriptive Statistics الإحصاء الوصفي 1-5-4
75	Verification of Multiple التحقق من افتراضات الانحدار المتعدد 2-5-4Regression Assumptions
79	6-4 تصنيف الشركات بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج Jones المعدل.

82	• تقدير مدى ممارسة الشركات المساهمة السورية (عدا المصارف) لإدارة الأرباح خلال الفترة من 2008-2012 باستخدام نموذج Jones المعدل.....
83	4-7- تصنيف المصارف بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج LLPs.....
84	4-8- تحليل البيانات Analysis of Data.....
84	4-8-1- نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج Jones المعدل.....
87	4-8-2- نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs..
90	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات Results & Recommendations.....
91	5-1- النتائج Results.....
92	5-2- مناقشة النتائج Results Discussion.....
92	5-3- الاستنتاجات Conclusions.....
93	5-4- التوصيات Recommendations.....
95	المراجع References.....
102	الملاحق Appendices.....

قائمة الجداول	
الصفحة	الموضوع
29	جدول 1-2 يبيّن وجهات النظر حول إدارة الأرباح.....
69	جدول 1-4 تصنيف الشركات المدروسة والقطاع الذي تنتمي إليه.....
71	جدول 2-4 توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج Jones المعدّل.....
72	جدول 3-4 توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs.....
72	جدول 4-4 الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات نموذج Jones المعدّل.....
74	جدول 5-4 الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات نموذج LLPs.....
79	جدول 6-4 تصنيف الشركات بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج Jones المعدّل.....
83	جدول 7-4 التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة الشركات المساهمة (عدا المصارف) لإدارة الأرباح.....
83	جدول 8-4 تصنيف المصارف بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج LLPs.....
84	جدول 9-4 تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج Jones المعدّل.....
85	جدول 10-4 تحليل التباين ANOVA لنموذج Jones المعدّل.....
85	جدول 11-4 تحليل الانحدار Coefficients لنموذج Jones المعدّل.....
87	جدول 12-4 تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض.....
87	جدول 13-4 تحليل التباين ANOVA لنموذج مخصصات خسائر القروض.....
88	جدول 14-4 تحليل الانحدار Coefficients لنموذج مخصصات خسائر القروض.....

قائمة الأشكال	
الصفحة	الموضوع
38	الشكل 1-2 دوافع إدارة الأرباح.....
39	الشكل 2-2 عرض آخر لدوافع إدارة الأرباح.....
64	الشكل 1-4 متغيرات نموذج Jones المعدل.....
65	الشكل 2-4 متغيرات نموذج LLPs.....
73	الشكل 3-4 الشكل البياني لكل من المتوسط والوسيط لنموذج Jones المعدل.....
75	الشكل 4-4 الشكل البياني لكل من المتوسط والوسيط لنموذج LLPs.....
76	الشكل 5-4 توزيع البواقي في نموذج Jones المعدل.....
77	الشكل 6-4 انتشار البواقي في نموذج Jones المعدل.....
77	الشكل 7-4 توزيع البواقي في نموذج LLPs.....
78	الشكل 8-4 انتشار البواقي في نموذج LLPs.....

قائمة المصطلحات باللغتين العربية والإنكليزية	
Earnings Management	إدارة الأرباح
Modified Jones Model	نموذج جونز المعدّل
Loan Loss provisions Model	نموذج مخصصات خسائر القروض
Accounting Manipulation	التلاعب المحاسبي
Cookie Jar Reserve	احتياطي طوارئ المستقبل
Big Bath	تحميل السنة المالية بالخسائر دفعة واحدة
Abuse of Materiality	استغلال مبدأ الأهمية النسبية
Big Bet on the Future	الرهان الكبير على المستقبل
Investments in Securities	الاستثمارات في أوراق مالية
Problem Child	المشكلات الصغيرة غير القابلة للحل
Conservative Accounting	المحاسبة المتحفظة
Discretionary Expenses	المصروفات الاختيارية
Nondiscretionary Accruals	المستحقات غير الاختيارية
Discretionary Accruals	المستحقات الاختيارية

قائمة بالاختصارات والرموز	
EM	Earnings Management.
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles.
FIFO	First-In Last-Out.
LIFO	Last-In First-Out.
SEC	Securities and Exchange Commission.
R&D	Research and Development.
FASB	Financial Accounting Standards Board.
EPS	Earnings Per Share.
ROA	Return On Assets.
LLPs	Loan loss provisions.
IFRS	International Financial Reporting Standards

خلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في المصارف والشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، تعتمد الدراسة على نموذج Jones المعدل (1995) (Modified Jones Model 1995) ونموذج مخصصات خسائر القروض (Loan loss provisions Model) في الكشف عن إدارة الأرباح باستخدام البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للشركات المساهمة السورية على الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية أو لهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية، والتي يبلغ عددها 52 شركة. بلغ عدد الشركات المدروسة 31 شركة مساهمة حيث قسمت إلى مجموعتين الأولى مجتمع الشركات المساهمة عدا المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 19 شركة (شركتان للاتصالات، 5 شركات خدمية، شركة واحدة صناعية، 4 شركات زراعية، 7 شركات تأمين)، أما الثانية فهو مجتمع المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 12 مصرفاً وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008-2012.

اعتمدت الدراسة في قياس ظاهرة إدارة الأرباح على تقدير المستحقات الاختيارية وذلك باستخدام نموذج Jones المعدل (1995) لقياس إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية عدا المصارف. كما تم استخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لقياس إدارة الأرباح في المصارف على اعتبار أن هذه المخصصات تمثل الاستحقاق الأكبر فيها، جاءت نتائج الدراسة لتبين أن 68.4% من الشركات المساهمة السورية و 66.7% من المصارف المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة (8 مصارف مارست إدارة الأرباح من أصل 12 مصرف، 13 شركة مارست إدارة الأرباح من أصل 19 شركة). كما أوضحت أن أغلب الشركات المساهمة الخدمية والصناعية مارست الاستحقاق الاختياري بطريقة سلبية، بينما أغلب الشركات المساهمة الزراعية وشركات التأمين مارست الاستحقاق الاختياري بطريقة ايجابية، وقد بينت الدراسة ازدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية (عدا المصارف) لتصل إلى 84%. كما توصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على النموذجين في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في البيئة السورية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، نموذج جونز المعدل، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية، نموذج مخصصات خسائر القروض، ممارسة إدارة الأرباح.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1-1 - مقدمة Introduction:

يعدُّ الهدف الأساسي من تقديم التقارير المالية، إيصال المعلومات الملائمة إلى الأطراف المستفيدة في الوقت المناسب، وبطريقة جديرة بالثقة. تركز هذه الأطراف اهتمامها على رقم الربح، مما يجعل المدراء يستغلون هذا الاهتمام للتلاعب بالأرباح حيث يستخدمون الحكم الشخصي في تقدير مستحقات معينة دون وجود معيار يحكمهم، وهذا يعطيهم الفرصة للقيام بإدارة الأرباح Earnings Management.

إنَّ بروز ظاهرة إدارة الأرباح في عالم الأعمال، وما ترتب عليها من تضليلٍ وطمسٍ للحقائق، أدى إلى خسائر مالية ضخمة وانهيارات عديدة أصابت شركات عالمية من أشهرها Enron & Worldcom. استخدمت في هذه الظاهرة مجموعة من الممارسات التي تؤثر على القوائم المالية، والتي يبتغى من خلالها التأثير على الدخل، حيث تستفيد هذه الممارسات من المرونة الواسعة التي تمنحها لها المعايير المحاسبية.

تتميز ممارسات إدارة الأرباح بتنوعها واختلافها. فهي تختلف تبعاً للغاية المطلوبة منها والتي تتوافق مع ما ترغب به الإدارة، إلا أنَّ أهم هذه الممارسات استخدام الاستحقاق المحاسبي، وخصوصاً المستحقات الاختيارية، فهي الأسهل للتلاعب، ولكن من الصعب الكشف عنها (Tsai et al., 2009). لذلك تعتبر المستحقات الاختيارية العنصر الأقل موثوقية بالنسبة لكافة الأطراف المتعاملة مع التقارير المالية، وهذا ما دفع الباحثين إلى التركيز على هذا العنصر.

إنَّ النظرة الأولية للقوائم المالية، لا تعطي أيَّ دلالة على ممارسة إدارة الأرباح، فهي تحتاج إلى بحثٍ وتحليلٍ معمقين وهذا ما يؤدي إلى صعوبة الكشف عن هذه الظاهرة. لذلك دأب الباحثون على البحث عن أساليب من شأنها اكتشاف هذه الممارسات، حيث بدأت هذه الدراسات منذ عام 1985 على يد كل من Healy (1985)، DeAngelo (1986)، McNichols and Wilson (1988)، Dechow and Sloan (1990)، و Jones (1991) وذلك لرصد ظاهرة إدارة الأرباح.

نتيجةً لهذه الجهود البحثية، جاءت دراسة Jones (1991)، لتضع نموذجاً لقياس إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث استخدم هذا النموذج المستحقات الاختيارية مقياساً لإدارة الأرباح. واعتبر الباحث أنَّ هذه المستحقات أكثر ملاءمة لأنها تهتم بالأرباح قبل الضرائب، وتتضمن جميع حسابات المستحقات التي قد تستخدمها الإدارة لتقليل الأرباح أو لزيادتها.

ما يميز نموذج الباحث Jones أنه قام بالفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية (أبو عجيبة وحمدان، 2010). فالمستحقات الاختيارية تحدد من قبل المدراء، وهذا ما يجعلها مجالاً مناسباً للتلاعب من

قبلهم، وبنفس الوقت توجد صعوبة في الكشف عن هذا التلاعب. أما المستحقات غير الاختيارية تحدد من الناحية الاقتصادية والظروف المحيطة بالشركة (Ronen and Yaari, 2008).

تم تعديل نموذج Jones من قبل Dechow Sloan and Wilson عام (1995)، وذلك بإضافة التغيير في حسابات تحت التحصيل عند احتساب المستحقات غير الاختيارية، ليعرف بعدها باسم نموذج Jones المعدل لقياس إدارة الأرباح. وقد بينت الدراسات المتعاقبة على أن هذا النموذج يُعد الأقوى بين النماذج التي ظهرت في تلك الفترة والتي تستخدم في الكشف عن إدارة الأرباح (Jean et al., 2004).

حاول العديد من الباحثين استخدام هذا النموذج في أبحاثهم، فقد طُبّق من قبل الكثير منهم في معظم دول العالم، لمعرفة فيما إذا كانت الشركات المدرجة في الأسواق المالية تمارس إدارة الأرباح أم لا، حيث تمّ التركيز على الشركات الصناعية والزراعية والخدمية والاتصالات فقط.

يُستثنى من الدراسات التي تستخدم نموذج Jones المعدل المؤسسات المالية، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة لتلك الشركات، والتي غالباً ما تكون مستحقاتها الاختيارية أقل، ويتركز الاستحقاق الأكبر في المصارف الذي يعتمد على التقدير الشخصي في مخصصات خسائر القروض Loan Loss Provisions (LLPs) (Anandarajan et al., 2007).

تم إجراء العديد من الدراسات التي اختبرت فيما إذا كانت مخصصات خسائر القروض تُستخدم من قبل المدراء لإدارة الأرباح. بدأت هذه الدراسات عام 1988 من قبل Ma، Sinkey، Greenawalt، ثم تتالت الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع من قبل Wetmore (1989)، Brick (1989)، Bhat (1990)، Shackelford (1990)، Hunter (1990)، Ahmed (1991). جاءت نتائج هذه الدراسات لتؤكد أن الاستحقاق الاختياري الأكبر في المصارف يتمثل في مخصصات خسائر القروض، كما تم وضع نموذج لقياس إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض، حيث تم تطويره من قبل هذه الدراسات ليشمل جميع المتغيرات المؤثرة في مخصصات خسائر القروض.

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار نموذج Jones المعدل، ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) على الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى عام 2012، وذلك لتقييم ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشركات، ومعرفة مدى قدرة هذه النماذج في الكشف عن هذه الظاهرة في البيئة السورية.

1-2- التعاريف المفاهيمية Conceptual Definitions:

المستحقات غير الاختيارية (الإجبارية) **Nondiscretionary Accruals**: هي المستحقات التي تنشأ عن المعاملات التي تتم في الفترة الحالية والتي تعتبر من ضمن الإجراءات الطبيعية بالنسبة للشركة (تحكمها الظروف المحيطة بالشركة) متمثلة في مستوى أداء الشركة واستراتيجية عملها والاتفاقيات الصناعية وأحداث عند مستوى الاقتصاد الكلي وعوامل اقتصادية أخرى (Ronen and Yaari, 2008).

المستحقات الاختيارية **Discretionary Accruals**: هي مستحقات تنشأ عن معاملات محاسبية يتم اختيارها من قبل الإدارة (من حيث تقديرها وتوقيتها) من أجل إدارة الأرباح. وبالتالي فإن هذا النوع من المستحقات يكون عرضةً للتلاعب من قبل الإدارة مما يجعل منها محط اهتمام لاستخدامها في إدارة الأرباح (Ronen and Yaari, 2008).

مخصصات خسائر القروض **Loan Loss Provisions**: هي عبارة عن تراكم ضخم بصورة نسبية للمصارف الاقتصادية والتي لها تأثير هام على الدخل ورأس المال التنظيمي للمصارف. والهدف من هذه المخصصات هو ضبط خسارة القروض لمخزرات المصارف من أجل عكس خسارة مستقبلية متوقعة على سندات القروض (Oosterbosch, 2009).

ممارسة إدارة الأرباح **Earning Management Practices**: هي الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدار في بعضة الشركة سعياً وراء إحداث تحسين صوري، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها في مجالات القياس والإفصاح المتبعة في القوائم المالية، مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم (هوام وآخرون، 2013).

الدراسات السابقة Literature Review:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة السهلي (2006)، بعنوان: "إدارة الربح في الشركات السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية. من خلال تقدير الاستحقاق الإختياري، ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة الشركات تمارس إدارة الربح في المملكة، ولقياس إدارة الأرباح تم استخدام نموذج Jones.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات السعودية المقيدة بسوق المال بنهاية السنة المالية 2005، وعددها 76 شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت 40 شركة توافرت فيها شروط الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2001-2004. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تقوم الشركات بإدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، حيث تمارس الاستحقاق بطريقة إيجابية¹ عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارس الاستحقاق بطريقة سلبية عندما تكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة.

2- دراسة الزمر (2009)، بعنوان: "مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع، وذلك من خلال تحليل محركات إدارة الأرباح ومداخل قياسها باعتبار أن ذلك يمثل الأساس الذي سيعتمد عليه الباحث في دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من ناحية ورغبة الإدارة في تغيير مدقق الحسابات من ناحية أخرى.

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المسجلة بالسوق المالية السعودية وعددها 118 شركة، أما عينة البحث فقد تكونت من 78 شركة بعد استبعاد الشركات التي لا تتوفر عنها البيانات خلال فترة الدراسة الممتدة من 2004-2006، اعتمد الباحث في قياس إدارة الأرباح على قياس المستحقات الكلية²، حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي: 63.6% من الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي، حدث فيها تغيير جوهري في الاستحقاقات الكلية. إن 71.4% من هذه الشركات حدث تحول فيها من الاستحقاقات السلبية إلى الاستحقاقات الإيجابية. إن 74.1% من الشركات التي لم تغير المراجع الخارجي لم يحدث فيها تغيير جوهري في الاستحقاقات الكلية.

3- دراسة الظاهر (2010)، بعنوان: "المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات المالية: دراسة ميدانية".

تناولت هذه الدراسة تأثير المناهج النظرية المحاسبية على إدارة الأرباح المحاسبية وتفسير وتحليل دوافعها وطرق وأساليب ممارستها، وتأثير هذه الممارسات الخاطئة على القيم العادلة للاستثمارات المالية الخاصة، وعلى سلامة القوائم المالية العامة.

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات والمحاسبين الماليين، أما عينة البحث فقد شملت مدققي الحسابات والمحاسبين الماليين في سوق عمان المالي وبورصة بيروت بالإضافة إلى بعض مراجعي الحسابات

¹ الاستحقاق الموجب أي أن ممارسة إدارة الأرباح تكون باتجاه زيادة الأرباح، أما الاستحقاق السالب تكون باتجاه تخفيض الأرباح.

² المستحقات الكلية وهي مجموع المستحقات الاختيارية التي تنشأ عن الإدارة، وغير الاختيارية المتعلقة بالظروف المحيطة بالشركة.

والمحللين الماليين السوريين المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. اعتمد الباحث على الاستبيان في جمع المعلومات وتحليل نتائجها. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: وجود تأثير معنوي لدوافع ومنافع إدارة الأرباح وتطبيقات المنهج الإيجابي المتمثلة بنظرية الوكالة، على جودة الأرباح المعلن عنها، وبالتالي على القيم العادلة للاستثمارات المالية. إنَّ الأساليب والممارسات الخاطئة والمتعسفة لإدارة الأرباح، تؤدي إلى تدني جودة الأرباح المعلن عنها، مما ينعكس سلباً على القيمة العادلة للاستثمارات المالية. وجود مؤشرات تدل على قيام الإدارة بالتلاعب بالأرباح، مما يؤدي إلى تدني جودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وبالتالي ينعكس على القيمة العادلة. إنَّ آليات ومتطلبات ومبادئ حوكمة الشركات التي تستند إلى تطبيق المنهج الأخلاقي، تزيد وتعزز من جودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية. إنَّ معايير محاسبة القيمة العادلة تتيح الفرصة للإدارة للتلاعب بأرباحها من خلال التقدير الشخصي لتقييم الاستثمارات.

4- دراسة أبو عجيله وحمدان (2010) بعنوان: "أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح، أجريت الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان. حيث تم استخدام نموذج Jones المعدل للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة الأردنية لإدارة الأرباح.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة ببورصة عمان، حيث بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط الخاصة باختيار عينة الدراسة 45 شركة وذلك عام 2007. توصلت الدراسة إلى ما يلي: إنَّ الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2001-2006 بالرغم من وجود بعض التباين بين تلك السنوات. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل من: 1- مدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية على إدارة الأرباح، 2- فترة الاحتفاظ بالعميل على إدارة الأرباح، 3- أتعاب التدقيق على إدارة الأرباح، 4- التخصص في صناعة العميل على إدارة الأرباح.

5- دراسة القثامي وخيال (2010)، بعنوان: "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح. ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة باستخدام نموذج Jones المعدل. ولمعرفة تأثير بعض

العوامل (حجم الشركة - ربحية الشركة - مديونية الشركة - نوع القطاع الذي تنتمي إليه) على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة في سوق المال السعودي وعددها 135 شركة، وقد شملت عينة الدراسة 87 شركة تتداول أسهمها في سوق المال وتمثل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك خلال عامي 2007 و2008 فقط، وتم استبعاد قطاع المصارف والتأمينات للطبيعة الخاصة التي تميزهما. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الإختياري بشكل سلبي. الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الإختياري بطريقة سالبة (تخفيض الأرباح)، في حين أنّ الشركات المساهمة الزراعية تقوم بممارسة الاستحقاق الإختياري باتجاه إيجابي (زيادة الأرباح). إنّ الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب. عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح. وجود تأثير لكل من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

6- دراسة الأشقر (2010)، بعنوان: "إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم حيث تم استخدام نموذج Jones المعدل.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية وعددها 23 شركة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005-2009، وقد تم جمع المعلومات بهذا الخصوص من الأرقام الموجودة في القوائم المالية لكل شركة، وكذلك القيام بمسح التقارير المالية السنوية للشركات نفسها لمعرفة إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إنّ معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من صافي الربح التشغيلي، والتدفق النقدي من العملية التشغيلية، والتغير في إيرادات تحت التحصيل للشركة مع عوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. في حين تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في حسابات تحت التحصيل، وإجمالي أصول الشركة مع عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

7-دراسة حبيب (2011)، بعنوان: "إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية من خلال عدة عوامل (ربحية الشركة، حجم الشركة، شروط عقد المديونية، الكثافة الرأسمالية، الريح الخاضع للضريبة، أدوات التحفيز). قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها بشكل عشوائي لإنجاز بحثه.

يتكون مجتمع الدراسة من 219 مديراً مالياً في الشركات المساهمة، وقد شملت عيّنة الدراسة 134 مديراً مالياً من أصل مجتمع الدراسة، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة 89 استبانة. توصلت الدراسة إلى ما يلي: إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وارتفاع مدى ربحيتها هي علاقة طردية وضعيفة. إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وحجم الشركة هي علاقة طردية وضعيفة. إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وشروط عقد المديونية هي علاقة طردية وضعيفة. إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة والكثافة الرأسمالية هي علاقة طردية وضعيفة. إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة ونسبة الريح الخاضع للضريبة هي علاقة طردية وضعيفة. إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وأدوات التحفيز هي علاقة طردية وضعيفة. إنّ العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركة وأساليب التلاعب هي علاقة طردية وضعيفة.

8- دراسة الكندري (2012)، بعنوان: "درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات".

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر تلك الممارسات على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق إن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عيّنة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للشركة. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت 28 فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عيّنة الدراسة المتكونة من 125 فرداً. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمّها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة $(sig \leq 0.05)$. وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عيّنة الدراسة حول ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

9- دراسة هوام وآخرون (2013)، بعنوان: "قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح، أساليبها، ومحاولة قياس مدى ممارستها في الشركات المدرجة في بورصة باريس. يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس - مؤشر SBF250- خلال الفترة الممتدة من 2007-2009 بافتراض أنها تنتمي لنفس القطاع، أما عينة الدراسة فشملت 60 شركة مساهمة فرنسية أي ما يعادل نسبة 50% من مجتمع الدراسة ككل، والتي حققت شروط الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج Jones المعدل في تحليل البيانات المستخرجة من القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الشركات المساهمة الفرنسية قد مارست إدارة الأرباح في ظل الأزمة المالية العالمية سعياً منها لتضخيم مؤشر الربحية لديها، إلا أن اختبار الفترة بين 2007-2009 لم يظهر أي مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام هذه الشركات بممارسة إدارة الأرباح.

10- دراسة السرطاوي وآخرون (2013)، بعنوان: "أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة العالمية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في 50 شركة صناعية مساهمة عامة - مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية- خلال الستة سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية (2001-2006). ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات المالية باستخدام نموذج Jones المعدل.

توصلت الدراسة إلى ما يلي: الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي لخصائص لجان التدقيق بأن كلاً من: حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد منها. نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان لها أثراً مهماً في زيادة إدارة الأرباح.

أولاً: الدراسات المتعلقة بنموذج جونز المعدل:

1- دراسة (Othman and Zeghal) (2006)، بعنوان: "دراسة لمحفزات إدارة الأرباح في القارة الأوروبية والأنجلو أمريكية والنماذج المحاسبية: حالة كندا وفرنسا" A study of earning management motives in The Anglo-American and Euro-Continental accounting models: The Canadian and French cases.

تحاول هذه الدراسة البحث في العناصر التي من المحتمل أن تؤثر في سياسة إدارة الأرباح مع الإشارة إلى النماذج المحاسبية المستخدمة في القارة الأوروبية والأنجلو أمريكية. تم استخدام نموذج Jones المعدل للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة في فرنسا وكندا لإدارة الأرباح.

يتكون مجتمع الدراسة من 4450 شركة فرنسية و2855 شركة كندية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1996-2000، شملت العينة 1674 شركة فرنسية و1470 شركة كندية توافرت فيهم شروط الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: نتائج التحقيق تؤمن الدليل على أنّ أسعار عروض صافي الاستثمارات الأولية العامة والمتتالية تكون دوافع قوية لإدارة الأرباح في الشركات الكندية. وبذلك، تظهر الشركات الكندية دوافع محدّدة مرتبطة بسوق رأسمال ديناميكي. إنّ دوافع إدارة الأرباح للشركات الفرنسية تكون مرتبطة بشكل محدّد بتكاليف الدين التعاقدية ومعدل الضريبة المؤثر. إنّ هذه النتائج تكون مهمة لمصالح المستثمرين الدوليين، العقود المعيارية، المنظمين والمدققين.

2- دراسة (Saleh et al.) (2007)، بعنوان: "صفات لجنة تدقيق الحسابات وإدارة الأرباح: دليل من ماليزيا" Audit committee characteristics and earnings management: evidence from Malaysia.

تختبر هذه الدراسة إذا كانت خصائص لجنة تدقيق الحسابات ذات تأثير قوي في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الماليزية. تم استخدام نموذج Jones المعدل للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة الماليزية لإدارة الأرباح.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا وعددها 561 شركة وذلك خلال عام 2001 فقط، شملت العينة 548 شركة توافرت فيها شروط الدراسة. توصلت الدراسة إلى ما يلي: الوجود المستقل بالكامل للجنة تدقيق الحسابات يقلل ممارسة إدارة الأرباح. إنّ التفاعل بين المستوى المتكافئ لأعضاء لجنة تدقيق الحسابات من المعرفة المحاسبية والاجتماع المتكرر له دلالة مهمة مرتبطة بممارسات

إدارة الأرباح. هناك علاقة مهمة بين الحد من إدارة الأرباح وصفات لجنة تدقيق الحسابات حيث تكون أكثر أهمية في الشركات التي تدير أرباحها بصورة إيجابية مقارنة مع الشركات التي تدير أرباحها بصورة سلبية.

3- دراسة Elnaby et al. (2010)، بعنوان: "مقاييس الأداء غير المالية وإدارة الأرباح"

.Nonfinancial Performance Measures and Earnings Management

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين استخدام مقاييس الأداء غير المالية Nonfinancial Performance Measures NFPM في عقود تعويضات الإدارة وسلوك إدارة الأرباح. حيث تقوم بالتحقق إذا كان استخدام NFPM يؤدي إلى أهداف متطابقة مع أهداف المديرين للشركة وتخفض من سلوك المديرين لإدارة الأرباح، بالتالي تقارن سلوك إدارة الأرباح للشركات التي تستخدم (NFPM) مع تلك التي تعتمد فقط على المقاييس المالية في عقودها التعويضية.

استخدم في هذا البحث نوعين من المقاييس، الأول يتعلق بالمستحقات الاختيارية وقد تم استخدام نموذج Jones المعدل للكشف عنها، أما الثاني فقد استخدم نموذجاً لقياس الأداء المتناظر للمستحقات الاختيارية مع NFPM. يتكون مجتمع الدراسة من الملفات المحتواة في Lexis/ Nexis لتطوير عينة من الشركات التي سوف تستخدم للحكم على NFPM، شملت العينة مجموعة من الشركات بعضها يستخدم NFPM والبعض الآخر لا يستخدم NFPM وذلك خلال فترة ممتدة من 1992-2005، حيث تتألف العينة من 231 شركة في كل مجموعة سنوية. توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن الشركات التي توظف مجموعة من المقاييس المالية والمقاييس الغير مالية NFPM لديها مستويات قليلة من إدارة الأرباح، وعلى وجه التحديد يوجد دليل قوي يشير إلى علاقة سلبية بين استخدام NFPM والأداء المتناظر للمستحقات الاختيارية.

4- دراسة Greyvenstein (2010)، بعنوان: "إدارة الأرباح في بورصة جوهانسبرج قبل وبعد الملك

الثاني "Earnings Management on the JSE before and after King II"

إنّ الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تقييم ما إذا كانت إدارة الأرباح المبنية على المستحقات للشركات المدرجة قد ارتفعت أو انخفضت بعد إجراءات الملك الثاني عام 2003. كما تمت مناقشة ما إذا كانت إدارة الأرباح المبنية على المستحقات ذات وجود أكبر في الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة أو المتوسطة، وهل هناك قطاعات معيّنة تمارس إدارة الأرباح أكثر من غيرها. تمّت الإجابة على هذه التساؤلات من خلال دراسة البيانات المالية للشركات من عام 1996-2002 ومقارنتها مع نتائج البيانات من عام 2003-2009 وذلك باستخدام نموذج Jones المعدل.

يتألف مجتمع البحث من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج، أما عينة البحث فقد شملت 100 شركة تملك أعلى قيمة سوقية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: إنّ إدارة الأرباح المبنية على المستحقات قد ازدادت منذ عام 2003، كما أنّ إدارة الأرباح أعلى في الشركات ذات القيمة السوقية المتوسطة، وتزداد في قطاعات التجارة بالتجزئة (retail sector).

5- دراسة Kempen (2010)، بعنوان: "إدارة الأرباح في الشركات العامة والخاصة في هولندا" *Earnings management in public and private companies in The Netherlands*.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس إدارة الأرباح في الشركات العامة والخاصة الموجودة داخل هولندا. حيث افترض الباحث انخراط الشركات العامة أكثر من الخاصة في إدارة الأرباح، وذلك نتيجة تعرضها لضغوطات أسواق المال وتأثر أسعار أسهمها بتقارير الأرباح المعلنة (أي أنّ الحوافز لممارسة إدارة الأرباح أكبر لديها). لقياس إدارة الأرباح تم استخدام نموذجين لذلك هما: 1- نموذج Jones المعدّل. 2- نموذج توزيعات الأرباح.

شملت عينة البحث البيانات المالية لـ 77 شركة عامة، 3105 شركة خاصة وذلك خلال الفترة ما بين 2000-2009. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمّها: إنّ كلا النموذجين يظهران أدلة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة والخاصة. لكن نموذج التوزيعات قدم أدلة على أنّ ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الخاصة أكبر من العامة، أمّا نموذج Jones المعدّل قدم أدلة على أنّ الشركات العامة تمارس إدارة الأرباح أكثر من الشركات الخاصة.

6- دراسة Kristiansen (2011)، بعنوان: "إدارة الأرباح في الشركات الخاصة النرويجية" *Earnings Management by Norwegian Private Firms*.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إذا كانت الشركات الخاصة النرويجية مارست إدارة الأرباح، كما تحاول هذه الدراسة اكتشاف بعض خصائص الشركات التي انخرطت في ممارسات إدارة الأرباح.

يتكون مجتمع البحث من البيانات المالية المنشورة في قاعدة البيانات CCGR وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000-2009، كما تتكون عينة البحث من 1631065 مشاهدة للشركات محدودة المسؤولية. وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمّها: إنّ الشركات الخاصة في النرويج تستخدم إدارة الأرباح لتقليل الخسائر الظاهرة. إنّ الخصائص المشتركة للشركات الممارسة لإدارة الأرباح هي: أ- لا تستخدم هذه الشركات إحدى الشركات الأربعة الكبرى كمدقق لحساباتها. ب- تملك حسابات مدينة عالية بالنسبة لمبيعاتها. ج- تملك ديون عالية بالنسبة لرأس المال. كما بينت النتائج أنّ الشركات الخاصة الكبيرة هم أكثر عرضة لممارسات الأرباح من الشركات الخاصة الصغيرة.

7- دراسة Perols and Lougee (2011)، بعنوان: "العلاقة بين إدارة الأرباح والإحتيال في القوائم

المالية" The relation between earnings management and financial statement fraud.

تم في هذه الدراسة اختبار العلاقة التي تربط إدارة الأرباح مع الميل نحو ارتكاب الإحتيال. حيث تم تطوير ثلاثة مقاييس جديدة: أ- إجمالي المستحقات الاختيارية السابقة، تم حساب المستحقات الاختيارية للسنوات الثلاث السابقة لسنة الإحتيال وذلك باستخدام نموذج Jones المعدل. ب- تحقيق أو تجاوز توقعات تحليلات السوق، يقيس إذا كانت الشركات سوف تحقق أو تتجاوز توقعات تحليلات السوق أو تفشل في ذلك. ج- يستند إلى الإنتاجية، وهو الدخل غير المتوقع بالنسبة للموظفين، تم تصميمه لتحديد الإحتيال في الدخل.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي مارست الإحتيال بناءً على تحقيقات المجلس الأعلى لمكافحة الإحتيال والمذكورة في نشرات لجنة المحاسبة والتدقيق من 1999/10/18 إلى 2005/9/30 وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمن 745 مشاهدة احتيال. تتألف عينة البحث من 54 شركة مارست الإحتيال، بعد استبعاد المشاهدات غير مناسبة. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: الشركات التي قامت بإدارة الأرباح بشكل مسبق أكثر ميلاً لممارسة الإحتيال. قياسات المستحقات الاختيارية على مدى ثلاث سنوات لها مقدرة تنبؤية أكبر من تلك المحسوبة على مدار سنتين أو واحدة فقط. الشركات التي تحقق أو تتجاوز توقعات تحليلات السوق أكثر ميلاً لممارسة الإحتيال حتى عند غياب الدليل على ممارستها لإدارة الأرباح. إيجاد بعض الأدلة على ميل الشركات ذات الدخل المتضخمة لممارسة الإحتيال حتى مع عدم قيامها بإدارة الأرباح بشكل مسبق في السنوات السابقة.

8- دراسة Kamel and Elbanna (2012)، بعنوان: "دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في سوق الأوراق

المالية المصرية" earnings management in the Egyptian Investigating the phenomenon of stock market.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في مصر، مع الإشارة بوجه الخصوص إلى أسعار الإكتتابات العامة. كما أوضحت هذه الدراسة بعض التصورات حول العوامل التي من المرجح أن تضعف فعالية آليات حوكمة الشركات الداخلية في منع الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح.

تتكون عينة البحث من 77 شركة طرحت أسهمها للاكتتاب وأدرجت في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الممتدة من 1995-2002. كما تم قياس ظاهرة إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل، حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي: إن مديري الاكتتابات المصرية لا يملكون الحافز للتأثير على عائدات الاكتتاب للشركات من خلال استخدام السلطة التقديرية للتلاعب بالمستحقات قبل طرحها للجمهور. على

العكس من ذلك، فإنّ النتائج تشير إلى أنّ كمية الأسهم المحتفظ بها من قبل الشركات المصدرة لها وحجم الاكتتابات عليها يكون لها تأثير كبير جداً على تحديد أسعار الاكتتاب في سوق الأوراق المالية المصرية. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن الشركات المملوكة للدولة هي أقل حرصاً على تحقيق أقصى قدر من العائدات أثناء طرح أسهمها للاكتتاب العام من الشركات المملوكة للقطاع الخاص.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالنموذج الخاص بمخصصات خسائر القروض (LLPs):

1- دراسة (2007) Anandarajan et al.، بعنوان: "استخدام مخصصات خسائر القروض في رأس

المال وإدارة الأرباح والإشارات من قبل المصارف الأسترالية"

Use of Loan Loss Provisions for "Capital, Earnings Management and Signaling by Australian Banks

اختبرت هذه الدراسة مدى استخدام المصارف الأسترالية مخصصات خسائر القروض (LLPs) في إدارة الأرباح، إدارة رأس المال والإشارات على اتجاهات سوق الأسهم. كما اختبرت إذا كانت هناك تغيرات في استخدام (LLPs) كنتيجة لتطبيق تشريعات المصارف وفق اتفاقية Basel لعام 1988.

استُخدم في هذه الدراسة نموذج خاص لمخصصات خسائر القروض، يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأسترالية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1991-2001. شملت عيّنة الدراسة 50 مصرفاً (10 مسجل و40 غير مسجل). توصلت الدراسة إلى ما يلي: تستخدم المصارف الأسترالية مخصصات خسائر القروض في إدارة رأس المال، لكنّ الدراسة لم تجد أيّ دليل على تغير هذا السلوك بعد تطبيق اتفاقية Basel. كما تشير النتائج إلى استخدام المخصصات لإدارة الأرباح، وأنّ المصارف التجارية المسجلة ارتبطت بشكل كبير بإدارة الأرباح باستخدام (LLPs) مقارنة بغير المسجلة.

2- دراسة (2009) Oosterbosch، بعنوان: "إدارة الأرباح والصناعة المصرفية: نتائج تطبيق

(IFRS) على استحقاقات استخدام مخصصات خسائر القروض"

Banking Industry The Consequences of IFRS Implementation on Discretionary

.Use of Loan Loss Provisions

تختبر هذه الدراسة إذا كانت المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتطلب معلومات مفصلة عن مخصصات خسائر القروض قد تؤدي لتخفيض إدارة الأرباح. استخدم في هذه الدراسة نموذج خاص لمخصصات خسائر القروض، يتكون مجتمع الدراسة من المصارف في بلدان الاتحاد الأوروبي والتي تطبق اتفاقية بازل، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1994 - 2008. تتألف العيّنة الأصلية لهذه البلدان 10237 مصرفاً، ولكن بعد تحديد البيانات ذات الصلة لنموذج البحث والاختيار النهائي شملت العيّنة 914 مصرفاً.

وتوزع إلى 850 مصرفاً مدرج و64 غير مدرج في البورصة. توصلت الدراسة إلى ما يلي: مستوى إدارة الأرباح قد تناقصت بالفعل منذ تبني معايير التقرير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS)، لكنّ الدليل يقترح أنّ متطلبات الإعلان المفصلة بخصوص محاسبة خسائر القروض لا تمنع مدراء المصارف من استخدام (LLPs) بحريّة من أجل إدارة الربح.

3- دراسة Filipova et al. (2010)، بعنوان: "إدارة الأرباح في المصارف التجارية البلغارية من خلال مخصصات خسائر القروض" Earnings Management in Bulgarun commercial banks through Loan Loss Provisions.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية في بلغاريا، وقد تمّ استخدام مخصص خسائر القروض (LLPs) كأداة لاختبار إدارة الأرباح، إضافةً إلى ذلك تمّ إدخال عامل آخر لاختبار إدارة الأرباح وهو حوكمة الشركات، والتي من المفترض أن تحد من ممارسة المدراء لإدارة الأرباح.

استخدمت هذه الدراسة نموذجاً خاصاً لمخصصات خسائر القروض، يتكون مجتمع الدراسة من 30 مصرفاً أما العيّنة النهائية تتألف من 18 مصرفاً، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005-2008. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصارف وبين مخصصات خسائر القروض خلال فترة الدراسة. عدم وجود دليل قوي يربط (LLPs) مخصصات خسائر القروض مع تهديد الأرباح ومتطلبات رأسمال. كما أنّ نتائجها فشلت في دعم الافتراض القائل بأنّ آليات حوكمة الشركات تخفف من حدّة إدارة الأرباح.

• تقييم الدراسات السابقة:

اختبرت الدراسات السابقة موضوعاً أجمعت على أهميته وهو تقييم إدارة الأرباح في الشركات المساهمة، كما أجمعت هذه الدراسات أنّ أساس الاستحقاق وخصوصاً تقدير المستحقات الاختيارية، هي التي تسمح للإدارة بممارسة إدارة الأرباح، وبالتالي يجب استخدام النماذج المطوّرة في الأدبيات المحاسبية التي وُضعت لقياس هذه الظاهرة، حيث استخدمت الدراسات السابقة نوعين من النماذج لقياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات هما:

✓ نموذج Jones المعدّل، ويكون المتغيّر التابع فيه المستحقات الكلية التي تؤثر على إدارة الأرباح. إن تنوع الدراسات التي استخدمت هذا النموذج في بيانات مختلفة وفترات مختلفة دلّت على قدرة النموذج في قياس إدارة الأرباح، لكنها استنتجت المؤسسات المالية من القياس.

✓ نموذج مخصص خسائر القروض (LLPs)، يكون المتغيّر التابع فيه مخصص خسائر القروض الذي يؤثر على إدارة الأرباح. وقد دلت العديد من الدراسات (Shackelford (1990)، Hunter (1990)، Ahmed (1991)، على أن هذا المخصص يمثل الاستحقاق الأكبر التي تقوم الإدارة من خلاله بممارسة إدارة الأرباح.

يمكن تقسيم الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع إدارة الأرباح والذي هو محور الدراسة إلى عدت مجموعات هي:

❖ المجموعة الأولى: قامت بقياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح وذلك في مجموعة من البيئات باستخدام نموذج Jones المعدّل وذلك دون إدخال أيّ عوامل أخرى على الدراسة، مثال عن هذه الدراسات: السهلي (2006)، شاهين (2011)، هوام وآخرون (2013)، Greyvenstein (2010)، Kempen (2010)، Kristiansen (2011).

❖ المجموعة الثانية: قامت باختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح أو الحدّ منها، استخدم في هذه الدراسات نموذج Jones المعدّل، مثال عن هذه الدراسات: أبو عجيلة وحمدان (2010)، القثامي وخيال (2010)، السرطاوي وآخرون (2013)، Othman and Zeghal (2006)، Saleh et al. (2007)، Kamel and Elbanna (2012).

❖ المجموعة الثالثة: قامت بدراسة درجة ممارسة إدارة الأرباح ومدى تأثير ذلك على قرارات الإدارة وأعمال الشركات، استخدم في هذه الدراسات نموذج Jones المعدّل، مثال عن هذه الدراسات: الزمر (2009)، الأشقر (2010)، الكندري (2012)، Perols and Lougee (2011).

❖ المجموعة الرابعة: قامت بقياس مدى ممارسة المصارف لإدارة الأرباح وذلك في مجموعة من البيئات باستخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs)، مثال عن هذه الدراسات: Anandarajan et al. (2007)، Oosterbosch (2009)، Filipova et al. (2010).

يرى الباحث بأنّ استخدام الدراسات للنماذج المطوّرة لقياس ظاهرة إدارة الأرباح، أعطى لنتائجها موثوقية أكبر من تلك التي كان يمكن الحصول عليها فيما لو تمّ استخدام طرق أخرى (مثلاً التساؤل المباشر عن وجود إدارة الأرباح)، وقد اتفقت جميع هذه الدراسات في نتائجها على أن الشركات المساهمة تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح، ويرى الباحث أنّ هذه النتيجة متوقعة وذلك بسبب الرغبة التي تكتنف الإدارة في تحقيق مكاسب لها أو للشركة، كما يساعدها في ذلك المرونة التي تمنحها لها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

يجد الباحث من خلال الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع إدارة الأرباح في الجمهورية العربية السورية (وهي دراسة ماهر حبيب، دراسة عبد الستار الظاهر)، أنّها عمدت إلى الاتصال بالإدارة والمحاسب

القانوني والمحللين الماليين وطرح الأسئلة عليهم على شكل استبيان للتعرف على العلاقة بين إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على القيم العادلة للاستثمارات. إن هذه الطريقة التي تم اعتمادها لا تعطي نتائج دقيقة عن تلك الممارسات، لأن الإدارة غالباً ما تخفي هذه المعلومات فهي تمس بسلوكياتها خاصة إذا كانت العبارات مصاغة بطريقة مباشرة للاستفسار عن هذه الممارسات، حتى النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق المحاسبين القانونيين لا تعد دقيقة وذلك لعدة أسباب منها: أن المحاسب القانوني قد لا يستطيع كشف مثل تلك الممارسات، أو تحتم عليه قواعد السلوك المهني عدم إفشاء أسرار العملاء للغير، أو قد يكون المحاسب متواطئاً مع الإدارة.

لم يتوفر للباحث أية دراسات تتعلق بالبيئة السورية قامت باستخدام نماذج مطوّرة لقياس إدارة الأرباح حيث تستند مدخلات هذه النماذج على معلومات من القوائم المالية المنشورة وهو ما سيقوم الباحث في هذا البحث بإتباعه.

ستحاول هذه الدراسة تقييم ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج Jones المعدّل، ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs)، وذلك في الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، حيث تعدّ هذه النماذج الأفضل والأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مختلف بلدان العالم في الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح.

1-3- مشكلة البحث Research Problem:

يعمد المدراء في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى مجموعة من الممارسات للتلاعب بالأرباح أو لإدارة الربح. مستفيدين من المرونة المحاسبية المتاحة في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، ومن المرونة التشغيلية التي تمنحهم التحكم في بعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت. وبذلك يستطيعون التحكم بنوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستفيدة.

تركّز هذه الدراسة على تقييم إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية باستخدام نموذجين من النماذج المطوّرة في الأدبيات المحاسبية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة عبر طرح التساؤل التالي:

- هل تقوم الشركات المساهمة السورية (الصناعية- الزراعية- الخدمية- الاتصالات- تأمين) المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية بممارسة إدارة الأرباح؟
- هل تقوم الشركات المساهمة السورية (المصارف) المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية بممارسة إدارة الأرباح؟

1-4- أهداف البحث Research Objectives:

يهدف هذا البحث إلى اختبار إمكانية استخدام نموذج Jones المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لرصد ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية، ويمكن عرض تلك الأهداف على النحو التالي:

- 1- دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية (الصناعية- الزراعية- الخدمية- الاتصالات- تأمين) المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية باستخدام نموذج Jones المعدل.
- 2- دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المالية (المصارف) المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية باستخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs).

1-5- أهمية البحث Research Importance:

يستمدُّ هذا البحث أهميته من خلال اختبار نموذج Jones المعدل ونموذج خاص لمخصصات خسائر القروض LLPs وتقديم أدلة إضافية حول قدرة النموذجين في تقييم إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية. إذ أنّ نجاح النموذجين في تقييم إدارة الأرباح سيساعد المحللين الماليين على تقدير تأثيرات البدائل المحاسبية وتعديل الأرباح الفعلية وتوقع الأرباح المستقبلية. كما سيساعد المراجعين في تقييم جودة الأرباح وتركيز فحصهم في المجالات التي تحتوي على الشك في التقارير المالية. وسيساهم البحث في توعية مستخدمي التقارير المالية، حيث يوفر لهم فهماً أفضل للأساليب التي من الممكن أن تتبعها الشركات لإدارة أرباحها.

يتميز هذا البحث في محاولته الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في البيئة السورية، وذلك عن طريق نماذج مختبرة لفحص نتائج فعلية، مع عدم اللجوء إلى الآراء وقواعد الاستقصاء لكونها تخضع لما يريد أن يظهره المجيب. وتعد هذه الدراسة الأولى التي تختبر نموذج Jones المعدل الذي يختص بتقييم إدارة الأرباح في الشركات المساهمة باستثناء المصارف، ونموذج LLPs لتقييم ممارسات إدارة الأرباح في قطاع المصارف، وذلك نظراً لاختلاف قطاع المصارف من حيث خصائصه عن باقي الشركات.

1-6- منهجية البحث Research Methodology:

أولاً: مجتمع البحث Population:

اعتمد الباحث في دراسته لاختبار نموذج Jones المعدّل ونموذج مخصصات خسائر القروض LLPs على البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة على الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية أو لهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية، أو كبيانات ورقية.

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، والتي يبلغ عددها 52 شركة (شركتان للاتصالات، 11 شركة خدمية، 6 شركات صناعية، 7 شركات زراعية، 5 شركات صرافة، 7 شركات تأمين، 14 مصرفاً). بلغ عدد الشركات المدروسة 31 شركة مساهمة حيث قسمت إلى مجموعتين الأولى مجتمع الشركات المساهمة عدا المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 19 شركة (شركتان للاتصالات، 5 شركات خدمية، شركة واحدة صناعية، 4 شركات زراعية، 7 شركات تأمين)، أما الثانية فهو مجتمع المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 12 مصرفاً، وقد تم استبعاد باقي الشركات لعدم توافر البيانات الكافية للتحليل، إمّا بسبب توقفها عن العمل أو عدم التزامها بتسليم بياناتها المالية، حيث امتدت فترة الدراسة من 2008-2012.

وعليه فإنّ مجتمع الدراسة النهائي يتكون من الشركات التي حققت الشروط المطلوبة التالية:

- 1- أن تتوفر لها كامل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية، بوصفه عاملاً أساسياً لتصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.
- 2- ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

ثانياً: النماذج المستخدمة في الدراسة The Models:

النموذج الأول: نموذج Jones المعدّل لقياس إدارة الأرباح، والذي يهتمّ بالمستحقات الاختيارية على اعتبارها العنصر الأقل موثوقية، ويعني ذلك أنّ المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح. يشمل هذا النموذج جميع المستحقات التي يمكن التلاعب بها من قبل المدراء، وقد اعتبر الأكثر استخداماً في قياس هذه الظاهرة على مستوى الشركات المساهمة باستثناء المصارف وهذا ما دعا إلى البحث عن نموذج آخر للمصارف. ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدّل يجب (أبو عجيبة وحمدان، 2010):

أولاً: قياس المستحقات الكليّة والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما: طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكليّة بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليديّة التي تحتسب فيها المستحقات من خلال النموذج الآتي:

$$\mathbf{TACC}_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$$

حيث:

$\mathbf{TACC}_{i,t}$ = المستحقات الكليّة للشركة i خلال الفترة t . (Total Accruals)

$\Delta CA_{i,t}$ = التغيّر في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة t . (Change in current assets)

$\Delta CL_{i,t}$ = التغيّر في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة t . (Change in current liabilities)

$\Delta Cash_{i,t}$ = التغيّر في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة t . (Change in cash and cash equivalents)

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغيّر في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل للشركة i خلال الفترة t . (Change in long-term debt payments due and the short-term debt)

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك للشركة i خلال الفترة t . (Depreciation)

ثانياً: تمّ تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العيّنة في كلّ سنة على حده:

$$\mathbf{TACC}_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

$\mathbf{TACC}_{i,t}$ = المستحقات الكليّة للشركة i خلال الفترة t .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغيّر في إيرادات الشركة i خلال الفترة t . (The change in represents revenues)

$\Delta REC_{i,t}$ = التغيّر في حسابات تحت التحصيل للشركة i خلال الفترة t . (The change in accounts receivables)

$PPE_{i,t}$ = إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i خلال الفترة t . (Gross Property, Plant, Equipment)

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة i خلال الفترة $t-1$. (Total assets).

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي. (Random error).

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية $(NDACC_{i,t})$ nondiscretionary accruals لكل شركة من شركات العينة على حده، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة فيما تقدم $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \alpha_3 PPE_{i,t}$$

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية $(DACC_{i,t})$ discretionary accruals لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

خامساً: إذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذا العام وتعطي متغيراً وهمياً (1) وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح وتعطي الرقم (0).

النموذج الثاني: نموذج خاص لمخصصات خسائر القروض (LLPs)، يركّز هذا النموذج على هذه المخصصات على اعتبارها المستحقات الاختيارية الأكبر التي يستخدمها المدراء من أجل ممارسة إدارة الأرباح. وهذا ما يميز المصارف عن باقي الشركات، يتمثل نموذج (LLPs) بـ (Oosterbosch, 2009):

$$LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon_t$$

LLP_t = مخصصات خسائر القروض خلال السنة t . (Loan loss provision for year t)

LCO_t = صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة t . (Net loan charge-offs for year t)

LLA_{t-1} = بدل أو احتياطي خسائر القروض خلال السنة $t-1$. (Loan loss allowance or reserve at the end of year t-1)

ΔNPL_t = التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة الماضية $t-1$ والسنة الحالية t .

(The change in non-performing loans during year t, measured by the non-performing loans for year t minus the non-performing loans for year t-1)

$EBTP_t$ = الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كليهما) خلال السنة t . (Earnings before tax and loan loss provisions for year t)

$LISTED_t$ = متغيّر مصطنع يشير إلى 1 للمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية و 0 لغير المدرجة.

$EBTP_t * LISTED_t$ = التفاعل بين $EBTP_t$ مع نوع المصرف.

يعتمد هذا النموذج على معلومات حول التغيّر في القروض غير العاملة³ بين سنة الأساس والسنة السابقة لها ΔNPL_t ، فضلاً عن القروض المشطوبة خلال سنة الأساس LCO_t ، لذلك يتوقع بأن المعاملات المتعلقة بهذه المتغيرات تكون إيجابية. إنّ الزيادة في القروض غير العاملة والقروض المعدومة، تؤدي إلى ارتفاع في مخصصات خسائر القروض، وبالتالي فإنّ إشارة كل من β_1 و β_3 يتوقع بأن تكونا موجبتين. المتغيّر LLA_{t-1} يعتبر كمتغيّر رقابي للاختلافات في توقعات مخصصات خسائر القروض، المصارف التي ترتفع فيها LLA_{t-1} (احتياطات العام السابق) يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض مخصصات خسائر القروض لأجل سنة الأساس، وذلك بسبب الحجوزات الزائدة لخسائر القروض لذلك علامة سالبة يتوقع أن تأخذها β_2 .

إضافة إلى ذلك، إذا كانت المصارف تستخدم مخصصات خسائر القروض لإدارة الربح، تكون إشارة المعامل β_4 المتعلق بالمتغيّر $EBTP_t$ إيجابية، وتبين وجود علاقة إيجابية بين الأرباح ومخصصات خسائر القروض. يضبط هذا النموذج أيضاً الاختلافات بين المصارف المدرجة وغير المدرجة، حيث يستخدم لهذا الغرض المتغيّر $LISTED_t$. هذا المتغيّر الضابط يعطى له قيمة 1 لأجل المصارف المدرجة و 0 لأجل المصارف غير المدرجة، من المتوقع أن تستخدم البنوك المدرجة إدارة الأرباح أكثر من البنوك غير المدرجة للمحافظة على تقلبات أقل في الأرباح حيث يعتبر ذلك الركيزة الأساسية في استقرار أسعار الأسهم.

إنّ السبب الرئيس في اعتماد الباحث على نموذجين لقياس ظاهرة إدارة الأرباح إلى اختلاف تطبيق كل منهما حسب نوع الشركة، حيث أنّ نموذج Jones المعدّل يطبق على الشركات المساهمة باستثناء المصارف فهو النموذج الأفضل لذلك. أمّا المصارف فقد تمّ تطبيق نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) للكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح فيها، وهو نموذج مخصص ليطبق على المصارف فقط. وبالتالي قد تمّ اختيار نموذجين يتناسب كل منهما مع نوع معين من الشركات للكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في البيئة السورية.

³القروض غير العاملة: هي القروض التي يعتبرها المصرف، بعد دراسة المركز المالي للعميل، وضمانات الدين، أنّها على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيلها خلال فترة معقولة. وحسب التشريعات الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن 90 يوماً.

1-7- محددات البحث Research Limitations:

إنّ المشكلات التي واجهت الباحث أثناء إعداد البحث تتلخص فيما يلي:

1- لم يواجه الباحث أي صعوبة في الحصول على البيانات المالية للشركات المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، أما الشركات المساهمة غير المدرجة الباقية المسجلة بهيئة الأسواق والأوراق المالية وجد بأن بعضها لم يلتزم بتسليم بياناته المالية لبعض السنوات لهيئة الأسواق والأوراق المالية، على الرغم من مطالبة الهيئة لهذه الشركات بتسليم بياناتها أكثر من مرة وبالتالي تمّ استبعادها من مجتمع البحث مثل (التجارية للصناعة والتبريد، السورية للصناعة والزراعة، عمريت للاستثمار والتطوير السياحي، الشام الزراعية، بركة للمنتجات الزراعية والحيوانية، عصير الجبل الطبيعي، باب الفرج للسياحة والفنادق، شركة اسمنت البادية تأسست نهاية عام 2009)، وقد حاول الباحث الحصول على بياناتها عن طريق الاتصال المباشر، ولكن صعوبة الوصول لبعض هذه الشركات وعدم استجابة بعضها الآخر حال دون الحصول على تلك البيانات.

2- يتمثل أهم محددات البحث في قصر فترة الدراسة، حيث اقتصرت على الفترة الممتدة من 2008-2012 وهي الفترة التي تمكن الباحث من الحصول على البيانات اللازمة لاختبار النموذجين.

3- في المؤسسات المالية التي غالباً ما تكون مستحققاتها الاختيارية أقلّ نظراً للطبيعة الخاصة لها، ويتركز الاستحقاق الأكبر فيها الذي يعتمد على التقدير الشخصي في مخصصات خسائر القروض تم استخدام نموذج يقيس مخصصات خسائر القروض في المصارف فقط، وتمّ استثناء شركات التأمين بسبب عدم إمكانية تطبيق نموذج LLPs عليها نظراً لاعتماده على القروض أما شركات التأمين تقوم بإدارة مخصص تعويضات خسائر تحت التسوية، لذلك تم استخدام نموذج Jones المعدّل لقياس إدارة الأرباح في شركات التأمين.

1-8- مخطط البحث Research Plan:

تم تقسيم هذه الرسالة إلى أربعة فصول على الشكل التالي:

- ❖ الفصل الأول: الإطار العام للبحث.
- ❖ الفصل الثاني: إدارة الأرباح.
- ❖ الفصل الثالث: مداخل قياس إدارة الأرباح.
- ❖ الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.
- ❖ الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

إدارة الأرباح

Earnings Management

2-1 - مقدمة Introduction:

إنَّ الهدف الرئيس للمحاسبة هو تقديم المساعدة لاتخاذ قرارات استثمارية مناسبة. ولتحقيق هذا الهدف، احتوت مخرجات المحاسبة المتمثلة في التقارير المالية على العناصر اللازمة لقياس أداء الشركات والمناسبة لتحديد حجم المخاطرة، وكلّ ذلك لتسهيل المفاضلة بين الخيارات الاستثمارية المتاحة. وبالتالي تعتبر التقارير المالية القاعدة الأساسية التي تستخلص منها هذه النتائج سواء كانت متجسدة كأرباح أو كخسائر، كما أنّها تعد مدخلات أساسية لاتخاذ العديد من القرارات من قبل المجموعات المختلفة من المستفيدين (المستثمرين والمساهمين والمقرضين والدائنين...).

اهتم الباحثون بالقوائم المالية - باعتبارها جوهر التقارير المالية- ولاسيما قائمة الدخل فهي تظهر نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة وهو ما يمثل محط اهتمام الإدارة، حيث تسعى من خلاله لتحقيق بعض الأهداف الشخصية بما يحقق مصالحها ومصالح أصحاب الشركة ومصالح أخرى مستفيدة منها (حبيب، 2011).

بالرغم من أنّ معظم الشركات تقوم بإعداد قوائمها المالية في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة القياس المحاسبي وموضوعيته، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، فإنّ هذه المعايير لا تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة (أبو عجيله وحمدان، 2010). وبالتالي يمكن استغلال هذه المرونة من قبل الإدارة للتأثير على النتائج المالية المرغوب التقرير عنها والتي تتفق مع تحقيق أهدافها، فهي تمثل نوعاً من استغلال الفرص لتحسين صورة أداء الشركة، إلا أنّ لها تأثير على مصداقية وعدالة القوائم المالية (Christensen, et al., 2002).

إنّ هذا التنوع في الاختيار دفع الإدارة لاستغلال ما هو متاح والتحكم في رقم الربح الظاهر، مما جعل القوائم المالية محطّ شك من قبل المستفيدين اعتقاداً منهم أنّها لا تخلو من التلاعب المحاسبي (Accounting Manipulation) (الظاهر، 2010).

هذا التلاعب نتج بناءً على سلوك ترغب الإدارة في نهجه وهو إمّا تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيده في طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً. وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الدخل لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق، وبالرغم من وجود تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة إلا أنّ سلوك التأثير على الدخل يأخذ أحد الاتجاهات السابقة، وهذا ما يُعرف بإدارة الأرباح (Earnings Management) (عيسى، 2008).

2-2- نظرية الوكالة Agency Theory:

قبل التعرّف على ماهية إدارة الأرباح لابدّ من استعراض موجز لتاريخ اهتمام الإدارة بها، وذلك عبر الإشارة إلى نظرية الوكالة التي نشأت نتيجة تزايد حجم المشروعات وتعدّد عملياتها وظهور الشركات المساهمة التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة ونشوء مجموعة علاقات وكالة سعت كلّ منها إلى تحقيق منفعتها الذاتية على حساب الطرف الأخر. وبالتالي عُرِفَت هذه النظرية على أنّها علاقة تنشأ بين طرفين الموكل من جهة والوكيل من جهة أخرى، وتحدد العلاقة بين الطرفين بموجب عقد صريح أو ضمني يكلف بموجبه الطرف الموكل الطرف الوكيل بالقيام بأنشطة معيّنة لصالحه واتخاذ القرارات نيابة عنه (مطر، 2004).

وقد قامت نظرية الوكالة على الفرضيات التالية (مدفوني، 2012، ص: 17):

- 1- إنّ أطراف الوكالة أصلاء ووكلاء يتمتعون بالرشد نسبياً وإنّ تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.
- 2- إنّ أهداف الأصيل والوكيل غير متوافقة تماماً وإنّ هناك قدرّاً من التعارض في المنافع بينهما.
- 3- إنّ بالرغم من وجود تعارض في أهداف الوكلاء والأصلاء فإنّ هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشأة قوية في مواجهة المنشآت الأخرى.
- 4- إنّ هناك عدم تماثل في بنية المعلومات لدى كل من الأصيل والوكيل في ما يتعلق بموضوع الوكالة.
- 5- يتربّب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكّنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل.
- 6- إنّ الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة طرف الوكالة ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل.

حسب افتراضات النظرية فإنّ الاختلاف بين أهداف الموكل والوكيل يؤدي إلى خلق صراعات منفعة بين الاثنين لتتعداه إلى باقي الأطراف. وقد يعمد المدراء إلى اتخاذ قرارات يسعون من خلالها لوضع استراتيجيات تحفظ لهم حقوقهم وتحقق أهدافهم الشخصية عن طريق استغلال نفوذهم بما يملكون من شبكة من العلاقات مع المدققين والموردين والمحاسبين. إضافةً إلى المعلومات التي يتلقونها قبل غيرهم التي تمكنهم من استغلالها بما يفيد مصلحتهم الخاصة (مدفوني، 2012).

بذلك تسمح نظرية الوكالة للإدارة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية وفقاً لمصالحها وذلك دون الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح أو الظروف المختلفة القائمة في التطبيق العملي على سياسات الإختيار المحاسبي التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.

2-3- ماهية إدارة الأرباح :Definition of Earnings Management

أصبحت المرونة التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية أمراً طبيعياً يحظى بقبول جميع المنظمات والهيئات المهنية التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، لأنّ عدم السماح به يعتبر تجاهلاً للظروف المختلفة التي تحيط بالشركة (القثامي وخيال، 2010).

قدمت العديد من الدراسات السابقة (1985) Healy Jones (1986) De Angelo (1991) أدلة على أنّ المدراء استفادوا من حرية التصرف الممنوحة لهم من خلال المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) للتلاعب بالمستحقات إمّا من خلال الخيارات المحاسبية أو التقديرات. علماً أنّ الأرباح هي مجموع المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية، بالتالي الأرباح يمكن التلاعب بها من خلال المستحقات و/ أو التدفقات النقدية التشغيلية. مما وُلد مصطلحاً يسمى إدارة الأرباح Earnings Management (EM) ليشمل كلاً من مستحقات الإدارة والتلاعب بالأنشطة التجارية الأساسية الحقيقية.

تتحقق إدارة الأرباح في المقام الأول عن طريق الإجراءات الإدارية التي تجعل من السهل تحقيق مستويات مرجوة من الأرباح من خلال (Xu, 2007, p: 44):

1- الخيارات المحاسبية من خلال GAAP.

2- قرارات التشغيل (إدارة الأرباح الاقتصادية).

هذا وقد تضمنت الأدبيات المحاسبية عدة تعاريف لإدارة الأرباح يذكر منها ما يلي:

عرّف (Healy and Wahlen, 1999, p: 368) إدارة الأرباح بأنها: "استخدام المديرين للحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وفي هيكله المعاملات لتغيير التقارير المالية إمّا لتضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية".

يشير هذا التعريف إلى أنّ إدارة الأرباح تنشأ بناءً على التقديرات الشخصية للإدارة وذلك إمّا من خلال:

أ- استغلال التقديرات المحاسبية في GAAP للتلاعب بالأرباح.

ب- أو تغيير الأرباح من خلال اتخاذ قرارات تؤثر على توقيت وحجم الأنشطة التجارية الأساسية.

تعريف (حماد، 2005، ص: 405): "مناورة نشطة للوصول إلى رقم محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب".

تعريف (Ewert and Wagenhofer, 2005, p: 1105): "تغيير في توقيت أو هيكله المعاملات التجارية الحقيقية لتغيير الأرباح، مما يعني أنّ تلك التغيرات في المعاملات الحقيقية جعلت الإجراءات تبتعد عن الخطة المثلى ولذلك فرضت تكلفة حقيقية على الشركة".

تعريف (السهلي، 2006، ص: 516): "تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تجنباً لمواقف تعاقدية معيّنة، أو التقرير عن مستوى مرضي من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة".

تعريف (Roychowdhury, 2006, p: 337): "هو الخروج عن الممارسات التشغيلية العادية، بدافع من المديرين لتضليل - على الأقل بعض- أصحاب المصلحة ودفعهم للاعتقاد بأنّ أهداف التقارير المالية تم الوفاء بها ضمن السياق العادي للعمليات".

تناولت هذه التعاريف إدارة الأرباح من جانبين، الأول هو التلاعب من خلال الخيارات المحاسبية، والثاني هو التلاعب من خلال قرارات التشغيل وذلك بالشكل الذي يكفل للإدارة تحقيق مصالحها الذاتية. ومن منظور علاقة وضع المعايير وإدارة الأرباح، فقد تناولت دراسة Demski (2004) اختبار مدى جودة المعايير المحاسبية مقاسه بمدى تأثيرها على كلّ من إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية، وذلك من خلال اختبار مدى وجود إدارة الأرباح في مجموعة من الشركات التي تقوم بتطبيق معايير محاسبية تعتمد على أساس القواعد التفصيلية. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الاعتماد على المعايير المحاسبية التي تعتمد على أساس القواعد الأكثر تفصيلاً لتحديد المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية سوف تؤدي إلى التقليل من مجال إدارة الأرباح الحقيقية عند إحكام وضع المعايير المحاسبية.

في عام 2005 بعد أن تمّ إلزام معظم الشركات في العالم بتطبيق المعايير جاءت دراسة Christensen, et al. (2007) التي اختبرت كيفية تأثر جودة المحاسبة من خلال تبني المعايير على مجموعتين من الشركات الألمانية، الأولى شركات قامت طواعيةً بتطبيق سياسات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) International Financial Reporting Standards، والثانية شركات ليس لديها حافز لتطبيق سياسات (IFRS) لكنهم أُجبروا على ذلك بعد 2005. حيث تمت المقارنة بين هذين النوعين من خلال جودة المحاسبة المتمثلة بعملية قياس إدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ جودة المحاسبة والمتمثلة بعملية

قياس إدارة الأرباح ليست دائماً ماتتحسن مع تبني (IFRS)، ورغم إلزامية تطبيق (IFRS) لم تتحسن جودة المحاسبة للشركات التي ليس لديها نية لتبني سياسات (IFRS). كما أشارت الدراسة إلى أنّ التركيز على المعايير لن يرفع جودة المحاسبة للأعلى، لكن تحسين جودة المحاسبة بالاشتراك مع تطبيق المعايير أو تبني أية معايير جديدة تعتمد على نية الذين يقومون بتجهيز الحسابات أكثر من المعايير المتبناة من قبل الشركة.

من خلال ما سبق يجد الباحث أنّ إدارة الأرباح تشكل ضرراً على استمرارية المنشأة، هذه الصورة الأكثر انتشاراً لإدارة الأرباح. لكن هناك من يعتقد بأنّ إدارة الأرباح لها صور أخرى ليست ضارة. بالتالي يمكن تلخيص ثلاث تعاريف لإدارة الأرباح عبر الجدول التالي الذي يبيّن ثلاث وجهات نظر تم تبنيها من قبل باحثين درسوا هذه الظاهرة:

جدول 1-2 يبيّن وجهات النظر حول إدارة الأرباح

أبيض	رمادي	أسود
إدارة الأرباح تتمحور حول الاستفادة من المرونة في اختيار المعالجات المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير حول التدفقات النقدية التشغيلية.	إدارة الأرباح هي اختيار المعالجة المحاسبية التي تكون إما انتهازية (تعظيم فائدة الإدارة فقط) أو تحقيق الكفاءة الاقتصادية.	إدارة الأرباح هي ممارسة أو استخدام الحيل لتشويه أو لتقليل شفافية التقارير المالية.

نقلًا عن Ronen and Yaari، 2008

من الجدول السابق تبين وجود ثلاث صور لإدارة الأرباح، وهذا ما أكد عليه (Ronen and Yaari, 2008) من خلال تعريفها كما يلي:

إدارة الأرباح: هي عبارة عن مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى عدم الإبلاغ عن حقيقة قصيرة الأجل، لتعظيم قيمة الربح، حيث يمكن أن تكون إدارة الأرباح:

مفيدة (Beneficial): فهي تشير إلى قيمة طويلة الأمد (it signals long-term value).

خبیثة (Pernicious): إنّها تخفي قيمة قصيرة أو طويلة الأجل (it conceals short- or long- term value).

حيادية (Neutral): تعبر عن الأداء الصحيح على المدى القصير (it reveals the short- term true performance).

إنَّ عدم وجود إجماع على تعريف موحد لمفهوم إدارة الأرباح رافقه ظهور مجموعة من المصطلحات لوصف عملية إدارة الأرباح (Thomas, 2005):

- تمهيد الدخل (Income smoothing).
- المحاسبة هراء (Accounting hocus-pocus).
- إدارة القوائم المالية (Financial statement management).
- لعبة الأرقام (The numbers game).
- المحاسبة العدائية (Aggressive accounting).
- إعادة هندسة بيان الدخل (Reengineering the income statement).
- شعوذة الكتب (Juggling the books).
- المحاسبة الإبداعية (Creative accounting).
- التلاعب بالبيان المالي (Financial statement manipulation).
- سحر المحاسبة (Accounting magic).
- استئانة الدخل من المستقبل (Borrowing income from the future).
- دخل البنوك لأجل المستقبل (Banking income for the future).
- الخدع المالية (Financial shenanigans).
- تحريف الحقائق (Window dressing).
- كيمياء المحاسبة (Accounting alchemy).

بناءً على ما استخدم من تعاريف يرى الباحث أنَّه يمكن تعريف إدارة الأرباح على النحو التالي:

هي فعل مقصود موجه نحو المستحقات و/ أو التدفقات النقدية التشغيلية لاستهداف رقم الربح، لا يخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP وينتج عنه رد فعل يُظهر حقائق وصور مغايرة للواقع بعيدة عن ملامسة الحقيقة، ممَّا سيؤثر سلباً على قرارات المستفيدين منها.

تُعتبر إدارة الأرباح ظاهرة عامة تثيرُ قلق المسؤولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيرها المباشر في جودة الأرباح المنشورة ولتأثيرها غير المباشر في وضع السوق المالي. وفي هذا المجال ركزت الدراسات المحاسبية على الاستحقاق الإختياري باعتبارها الوسيلة الأساسية لتجميل الدخل. والواقع أنَّ هذا التلاعب المحاسبي واستغلال المرونة المتاحة في الاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية هو أمر مشروع بالنسبة للإدارة ولا يعتبر احتيالياً أو غشاً يمارس من قبل المدراء، لذلك لا بدّ من توضيح شرعية إدارة الأرباح وتمييزها عن الإحتيال. لأنَّ شرعيتها نبعث من أنها كانت حل لأخطاء غايتها ملامسة الحقيقة والواقع

في حين أنّ الإحتيال هو فعل مقصود خرج عن نطاق الـ GAAP خُطط ونظم ونفذ لغاية واحدة هي التضليل (Perlos and Lougee, 2011).

عندما تلجأ الإدارة لاستخدام إدارة الأرباح فهي تستند إلى المبررات الآتية (Scott and Pitman, 2005):

- 1- لا تخالف القواعد القانونية سواءً كانت عامة أو خاصة في النشاط التجاري.
- 2- أنّها لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
- 3- أنّها لا تتجاوز نطاق سلطتها.

إنّ عدم المخالفة أو التجاوز المتبع من قبل الإدارة، يؤكد مشروعية إدارة الأرباح أمّا إذا تجاوزتها فتكون قد خرجت عن نطاق الشرعية. وهذا ما أكده بعض الباحثين بأنّ التلاعب المحاسبي يمكن أن يتم داخل وخارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية، عندما يتم تطبيقها خارج هذه القوانين والمعايير المحاسبية تعتبر احتياليّاً، أمّا عندما يتم تطبيقها داخل هذه القوانين والمعايير وبهدف تأثيرها على الربح تعتبر إدارة للربح (Stolowy and Breton, 2004).

ومن هنا وجدت الحاجة إلى تصنيف إدارة الأرباح وذلك من خلال استعراض ما قدمه (AL-Khabash and AL- Thunebat, 2009) من تصنيفات توضح أهمية ومرونة إدارة الأرباح:

1- من حيث شرعيتها:

- أ- إدارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات والمحاسبية وأيضاً وتكون موافقة للأنشطة والقوانين.
- ب- إدارة أرباح غير شرعية: هي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

2- من حيث اتجاهها:

- أ- إدارة أرباح هابطة: وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.
- ب- إدارة أرباح صاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.
- 3- من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:
 - أ- إدارة الأرباح الاقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.

ب- إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

4- من حيث نية الإدارة:

أ- إدارة أرباح معلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتهم المستقبلية.

ب- إدارة أرباح انتهازية: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.

2-4- دوافع إدارة الأرباح Earnings Management Incentives:

تسعى الإدارة عند إعداد القوائم المالية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما (البارودي، 2002):

1- بقاء الوحدة الاقتصادية واستمرارها في سوق المنافسة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة وتحقيق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وبالتالي يكون الدافع كفاءة المنشأة (Efficiency).

2- تحقيق منافع خاصة للإدارة سواءً في الحاضر أو في المستقبل حيث يعتبر هذا الدافع انتهازياً (Opportunist).

استناداً إلى ما سبق يجد الباحث بأن الإدارة تسعى إلى التلاعب بالحسابات إما لمصلحة الشركة، أو لمصلحتها الشخصية أي ضد الشركة، علماً أن إدارة الأرباح تستند إلى عدة دوافع تتجسد في النقاط الست التالية:

2-4-1- الحوافز المادية (المنافع المادية) Material Incentives:

تسعى الإدارة في الشركات التي يعتمد نظام الحوافز المادية فيها على الربح الصافي المحقق إلى استخدام الأساليب والطرق المحاسبية للتلاعب بهذا الربح لتحقيق المنافع الذاتية، وبالتالي تحويل الثروة من الشركة إلى أنفسهم من خلال إما خطة الحوافز التي تعتمد على المكافآت والمرتبات، أو خطة الحوافز التي تعتمد على خيارات الأسهم والحصص.

بدايةً وفي مجال الحديث عن خطة الحوافز التي تعتمد على المكافآت، يعتبر Healy أول من أشار إلى أن الإدارة تمارس إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمستحقات بغرض الحصول على الحوافز، وأن خطة الحوافز تضمن حدوداً دنياً وحدوداً علياً مع اختلاف سلوك الإدارة تجاه كل حالة كالتالي (القثامي وخيال، 2010):

- 1- عندما تحقق الشركة أرباحاً تفوق الحد الأعلى للربح المحدد في خطة الحوافز فإن الإدارة سوف يكون لديها دافع لتخفيض الأرباح وذلك لأن هذه الزيادة لن تزيد من أرباحها.
- 2- عندما تحقق الشركة أرباحاً تقل عن الحد الأدنى المحدد في خطة الحوافز فإن الإدارة سوف يكون لديها دافع لتخفيض الأرباح لأنها فقدت الفرصة في الحصول على الحوافز وبالتالي تتطلع إلى تحقيقها في المستقبل.
- 3- عندما تحقق الشركة أرباحاً تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى المحددة في خطة الحوافز فإن الإدارة يكون لديها دافع إلى الوصول بالأرباح إلى الحد الأعلى وذلك لزيادة حوافزها الحالية.

في الإطار نفسه توصلت دراسة Shuto (2007) إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستحقاقات الاختيارية والمكافآت التعويضية، وأن المديرين الذين لا تنص عقودهم الإدارية على استحقاقهم لمكافآت تعويضية يستخدمون الاستحقاقات الاختيارية لتخفيض الدخل.

أما في ما يتعلق بخطة الحوافز التي تعتمد على خيارات الأسهم، قد تلجأ الإدارة إلى تخفيض الأرباح من أجل تخفيض أسعار الأسهم عندما ترغب بشرائها، أو تعتمد إلى رفع رقم الربح عندما ترغب ببيع أسهمها لتحقيق سعر مرتفع. وهذا ما أكدت عليه دراسة Bergstresser and Philippon (2004) حيث تناولت العلاقة بين خطة الحوافز للمدراء التي ترتبط بقيمة خيارات الأسهم، ودوافع إدارة الأرباح، وتبين من خلالها أن المدراء يلجؤون إلى ممارسة إدارة الأرباح من أجل التأثير على أسعار الأسهم فمن الممكن أن يتم تخفيض الأرباح من أجل شراء الأسهم أو زيادتها عند البيع. كما أشارت دراسة Chen and Warfield (2005) أن الإدارة تقوم بنقل الأرباح بين الفترات (الحالية والمستقبلية) للتأثير على أسعار الأسهم لهذه الشركات في الأسواق المالية، وذلك يحدث في حال كانت المكافآت التي تحصل عليها الإدارة بصورة أسهم.

لا تقتصر دوافع الإدارة بالتلاعب بالأرباح على المنافع المادية كالحوافز والمكافآت إنما قد تستهدف أحياناً منافع غير مادية أو معنوية تتمثل في تحقيق الأمان الوظيفي أو الاستقرار الوظيفي وتجنب الإقالة من خلال نقل الأرباح من السنوات ذات الأداء الجيد إلى السنوات ذات الأداء السيئ. أو قد تستهدف الحصول على ثقة الملاك في منشآت أخرى (المنافسة) في مستويات أدائها مما قد يتيح لها فرصة عمل أفضل من تلك الشركات مما قد يرضي طموحها الوظيفي (الظاهر، 2010).

يخلص الباحث إلى أن الإدارة دائماً تملك دافعاً لإدارة الأرباح وهو إما أن يكون دافعاً مادياً يربط الربح المحقق بتعظيم منافعها، أو في حال عدم وجوده يكون الدافع معنوياً يربط الربح المحقق بالأمان والاستقرار الوظيفي أو تحقيق طموح وظيفي أفضل.

2-4-2- الدوافع التعاقدية (عقود المديونية) Contractual Incentives:

تتمثل الدوافع التعاقدية من خلال عقود المديونية، وهي عبارة عن عقود مبرمة بين الشركة والجهات المقرضة، تتضمن هذه العقود فرض قيود على تصرفات الإدارة وذلك من خلال (صالح، 2003):

- 1- تحديد حد أعلى لتوزيعات الأرباح.
- 2- تحديد حد أعلى لنسبة السيولة ونسبة المديونية.
- 3- تقييد الإدارة في الحدّ من عقد ديون جديدة إلا بتوافر ظروف معيّنة.
- 4- فرض قيود على الوحدة الاقتصادية عند الاندماج أو الانضمام في وحدة اقتصادية أخرى.

يعتمد تحديد هذه الحدود أو القيود على الأرقام المحاسبية بصفة أساسية، لذلك عندما تلجأ الشركات إلى الاقتراض تضع في حساباتها القيود التي من الممكن أن تفرض عليها، فتعتمد إلى استخدام الطرق والأساليب المحاسبية لإظهار الأرباح بصورة أعلى ممّا هي عليه لتخفيف أو تجنب هذه القيود ولبيان قدرتها على سداد أو الوفاء بهذه القروض. فمثلاً، الشركة الراغبة في الحصول على قرض من أطراف خارجية أو إصدار سندات قرض، تلجأ إلى إظهار أرباح مرتفعة ومركز مالي قوي يدعم عملية التفاوض مع المقرضين ويخفف من أعباء قيود الاقتراض (الظاهر، 2010).

هذا ما أكّده الزمر (2009) حيث أوضح أنّ الإدارة في الشركات التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة أرباحها لتجنب الضغوط والانتقادات في اتفاقية الديون. كما توصلت دراسة Sweeney (1994) إلى أنّ أغلب المدراء يلجأون إلى زيادة أرباحهم بعد تعرضهم لأيّ تعثر مالي، والهدف من هذا تحسين نسب المديونية من أجل تحسين قدرتهم في الحصول على القروض. وأثبتت دراسة Iatridis and Kadorinis (2009) أنّ الشركات التي تقترب من الإخلال بمواثيق الديون تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح.

يلاحظ الباحث من خلال ما سبق بأنّ الدوافع التعاقدية هي أحد الدوافع الهامة التي تحفّز الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، فمن خلال هذه الممارسة توفر الإدارة لصالح الشركة بيئة اقتراض مريحة قليلة القيود.

2-4-3- التكاليف السياسية Political Cost:

يقصد بالتكاليف السياسية التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التدخلات الخارجية من الحكومات أو الهيئات أو المنظمات التي تؤثر على قيمة الشركة، ومن أمثلة هذه التكاليف (القثامي وخيال، 2010):

- 1- زيادة معدلات الضريبة أو فرض ضريبة جديدة.

2- الأعباء الاجتماعية.

3- منع سياسة الاحتكار والرقابة على سياسة التسعير .

4- زيادة أجور العاملين.

5- مطالب نقابات العمال.

إنّ الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة تسعى غالباً إلى زيادة نموها وتوسعها مما يجعل منها محط نظرٍ واهتمام من قبل السلطة السياسية والنقابية وغيرها، وبالتالي يُفرض عليها مجموعة من القيود والإجراءات والتدخلات التي تحد من نموها. مما يدفع الشركات إلى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية لتخفيض رقم الربح تجنباً لمثل هذه التكاليف ولمنع انتقال الثروة من الشركة إلى الدولة (Watts and Zimmerman (1987)). وهذا ما أكّده دراسة Monem (2003) على الشركات الأسترالية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات تمارس إدارة الأرباح وذلك لتقليل التكاليف السياسية.

من الأمثلة على ذلك أيضاً ما قامت به شركة مايكروسوفت التي لجأت للإعلان عن أرباح أقل مما تمّ تحقيقه، مستخدمة في ذلك السياسات والبدائل المحاسبية في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وليس خروجاً عنها، و ذلك لمنع التدخل الحكومي في الشركة التي كانت تستحوذ على (90%) من البرمجيات في العالم (الظاهر، 2010). كذلك ما قامت به شركات النفط العالمية أثناء حرب الخليج 1990 ونتيجة الارتفاع المتزايد في أسعار النفط، حيث لجأت هذه الشركات إلى تخفيض أرباحها عن طريق ممارسة إدارة الأرباح لتجنب السياسات والضغوط الحكومية والنقابية (الزمر، 2009).

لا يتم التدخل من قبل السلطات بمختلف أشكالها في بعض الشركات فقط عند تحقيقها أرباحاً مرتفعة، إنّما قد يتم التدخل أيضاً في حال تعرضت الشركة لتعسر واضطرابات، وبالتالي يرى الباحث أنّ هناك دافعاً لممارسة إدارة الأرباح في كلتا الحالتين لمنع هذا التدخل، ومحاولة إبقاء الشركة بمنأى عن أي ضغط.

2-4-4- المدفوعات الضريبية Tax Payments:

تشكل الأعباء الضريبية التي تفرضها الحكومة على الشركات محط اهتمام الإدارة لتناسبها الطردي مع مقدار الربح المحقق، مما يدفع الإدارة في بعض الأحيان إلى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وذلك إمّا:

- ❖ لتخفيض الأرباح في حال كانت مرتفعة بهدف تخفيض الضرائب المفروضة.
- ❖ أو من المحتمل زيادة الأرباح في حال انخفاضها كثيراً لتجنب التدقيق والفحص من قبل السلطات الضريبية في الحكومة.

تُعد المدفوعات الضريبية من أهم الدوافع لممارسة إدارة الأرباح إما لتجنب الضرائب أو تخفيضها قدر الإمكان، أو التأجيل إلى فترة قادمة. لذلك من المحتمل أن تلجأ الشركة إلى استخدام الطرائق التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلنة، مثل التغيّر في طريقة تسعير المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) عندما يكون هناك ارتفاع بالأسعار مما ينتج عنه تحقيق وفر ضريبي (القثامي وخيال، 2010). وللتأكيد على أنّ الشركات كانت تلجأ إلى تغيير طريقة التسعير للتلاعب بالأرباح، نص حديثاً معيار المحاسبة الدولي IAS2 (inventories) على عدم جواز استخدام طريقة (LIFO) في تقييم تكلفة المخزون السلعي وهو ما يتطابق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في أمريكا.

أكدت دراسة Coppers and Peek (2005) التي أجريت على الشركات الخاصة لثمانى دول أوروبية (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، هولندا، المانيا، بلجيكا، الدانمارك، بريطانيا)، إنّ هذه الشركات تملك الحافز الضريبي الذي يؤثر في استخدامها لممارسات إدارة الأرباح، بالتالي لانتجنب التقرير عن خسائر صغيرة من أجل تخفيف الأعباء الضريبية، بينما تتجنب التقرير عن أية خسائر صغيرة عند غياب الضغوطات على سوق رأس المال. وهذا ما أكدته أيضاً دراسة Fields, et al. (2001) أنّ الشركات تحرص على اختيار الأساليب المحاسبية التي تمكنها من تخفيض الضريبة.

كما يمكن للإدارة أيضاً خلال فترات الإعفاء الضريبي تحقيق أو تأجيل الوفورات الضريبية الحقيقية عن طريق تأجيل بعض النفقات إلى سنوات الخضوع للضريبة مثل رسملة بعض النفقات وبالتالي تحقيق أرباح أعلى خلال فترة الإعفاء الضريبي (إبراهيم، 2006).

يلاحظ الباحث أنّه يتم استخدام ممارسات إدارة الأرباح من خلال المفاضلة بين الطرائق والأساليب المحاسبية التي تؤثر على الدخل لتخفيف الأعباء الضريبية عن الشركة إلى أدنى حد ممكن وبالتالي التلاعب بالحسابات لمصلحة الشركة وليس لمصلحة الإدارة الشخصية، وهو ما يسمى بالتجنب الضريبي ويندرج ضمن الأطر القانونية عكس التهرب الضريبي.

2-4-5 - مقابلة توقعات المحللين الماليين Meeting Analysts' Expectations:

إنّ الاستثمار في الأسهم يحمل في جوانبه مخاطرة على المستثمرين، حيث يلجأ المستثمر إلى توقعات المحللين الماليين للاعتماد عليها في اختيار الاستثمار المناسب، وهذا ما يدفع الإدارة إلى متابعة تلك التوقعات والسعي للوصول إليها لما لها من أثر على ارتفاع قيم الأسهم وزيادة رأس مال الشركة. وبالتالي عندما تتجاوز الأرباح المعلنة توقعات المحللين، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم،

والعكس صحيح أي أن أسعار الأسهم ستخضع عند الإخفاق في مقابلة التوقعات مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين والحد من تطور الشركة (AL-ghamdi, 2012).

تسعى الإدارة في حال عدم وصولها إلى الأرباح المتوقعة من قبل المحللين الماليين إلى ممارسة إدارة الأرباح ومقابلة هذه التوقعات لتجنب ردود الفعل العكسية للسوق. وهذا ما أكدته دراسة Wahlen Healy and (1999) حيث وجدت بأن الشركات التي تملك معلومات عن توقعات المحللين الماليين التي تنصح بشراء أسهم الشركة تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح للوصول لهذه التوقعات، بينما الشركات التي تملك معلومات عن توقعات المحللين الماليين بالبيع تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح لتوضيح أن هذه التوقعات سلبية. كما أكدت دراسة Graham, et al. (2005) أن المدراء يعتقدون بأنه يجب مقابلة توقعات المحللين الماليين أو تجاوزها فيما يتعلق بالأرباح السابقة، وذلك لأهمية هذه الأرباح بالنسبة لجميع الأطراف، حيث يؤثر ذلك في بناء مصداقية مع أسواق المال وأسعار الأسهم.

يرى الباحث أنه كما يمكن للمدراء إدارة الأرباح باتجاه توقعات المحللين الماليين أيضاً لديهم القدرة على التأثير على هذه التوقعات، حيث إن أغلب هذه التوقعات تنشأ عن إشارة صادرة عن إدارة الشركة نفسها.

2-4-6- إصدار أوراق مالية جديدة The Issue of New Securities:

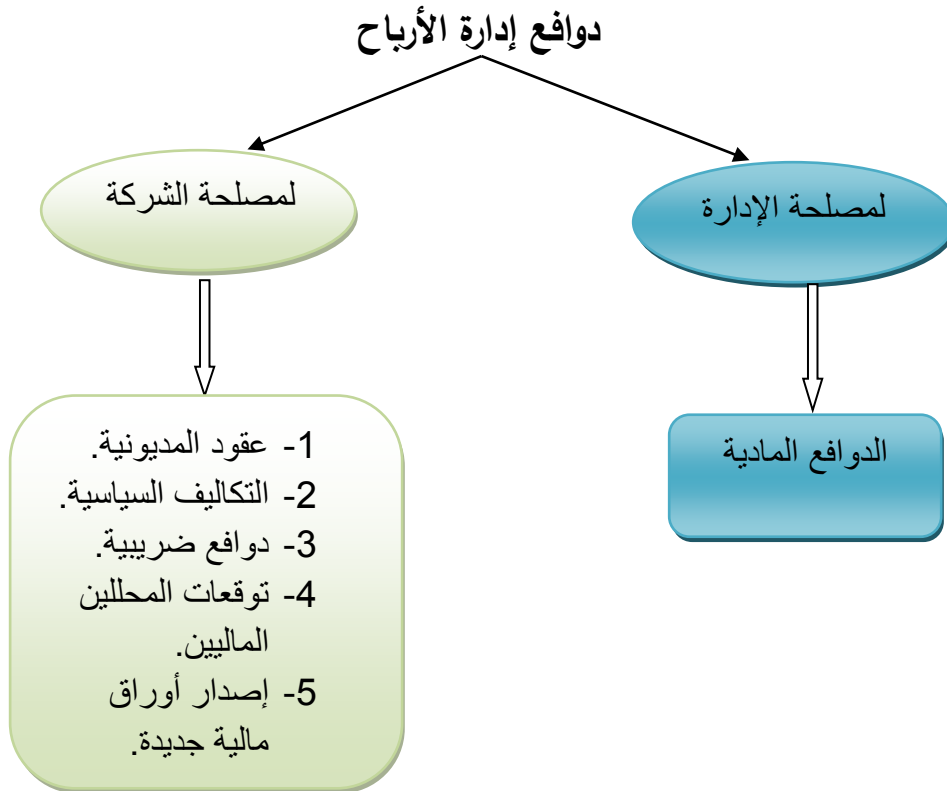
تسعى الشركات في إطار طرح أسهمها للاكتتاب العام (التحول من شركات مغفلة إلى مساهمة) إلى خلق انطباع جيد عن أدائها المالي، وإقناع المستثمرين باقتناء تلك الأسهم، بالإضافة إلى عدم وجود سعر سوقي لسهم الشركة فهي تحاول تأسيس سعر مرتفع للسهم مما يولد لديها الدافع لإدارة الأرباح (القثامي وخيال، 2010). لذلك تلجأ الشركات إلى زيادة أرباحها أو تحويل الخسائر إلى ربح عن طريق ممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة التي تسبق عملية التحول إلى شركات مساهمة لأن ذلك يساعد في إصدار السهم بسعر مرتفع. لكن دراسة Ball and Shivakumar (2008) على الشركات البريطانية كان لها رأي مغاير، فقد استنتجت أن القوائم المالية للشركات أثناء الاكتتاب العام لا تحتوي على تضخيم للأرباح، بل تظهر أكثر تحفظاً، وذلك لأنها أكثر عرضة للنقد والمراجعة، وخضوعها لمتطلبات نظامية ورقابية صارمة.

غالباً ما تعتمد الشركات المساهمة إلى إتباع سياسة تضخيم الأرباح عند زيادة رأسمالها، بحيث يتم إصدار الأسهم الجديدة بسعر مرتفع. وهذا ما دلّت عليه دراسة السهلي الذي أكد أن الشركات تمارس الاستحقاق الإختياري بطريقة موجبة في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال (السهلي، 2006).

وأخيراً صنّف الظاهر (2010) بناءً على مجموعة من الدراسات الدوافع المرتبطة بسوق الأوراق المالية فيما يلي:

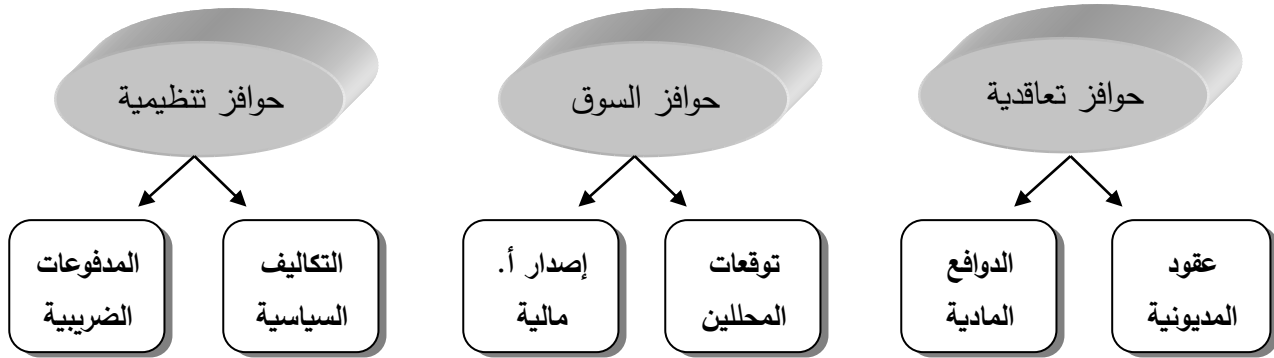
- 1- إنَّ الاستخدام الشائع للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، يخلق حافزاً لدى الإدارة للتأثير على أرباحها لينعكس على أداء الأسهم وعلى أداء السوق بشكل عام.
- 2- عند قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة، تلجأ الإدارة لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح بهدف زيادة أسعار الأسهم ومن ثمّ ينخفض أداءها المالي وأسعار أسهمها خلال السنوات اللاحقة لطرح الأسهم الجديدة.
- 3- يوجد ميل لدى الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، بهدف تحقيق مكاسب خاصة عند اتخاذ قرار بيع أو شراء أسهم الشركة وهو ما يطلق عليه بعمليات المتاجرة الداخلية.
- 4- إنَّ الشركة التي لديها معلومات عن توقعات المحللين الماليين بالشراء، ستكون أكثر ميلاً لإدارة الأرباح لمقابلة توقعات هؤلاء المحللين.
- 5- هناك ميل للإدارة للتلاعب بالأرباح، بتخفيضها عندما تحصل على مكافآت في شكل حقوق شراء أسهم بسعر منخفض، وبالمقابل يكون لديها دافع لإظهار رقم ربح مرتفع للتأثير على السعر السوقي للسهم عندما تقرر بيع هذه الحقوق.

بناءً على ما سبق يلخص الباحث دوافع إدارة الأرباح من خلال الشكل التالي:



الشكل 1-2: دوافع إدارة الأرباح. (من إعداد الباحث)

كما يمكن عرض الدوافع على الشكل التالي:



الشكل 2-2: عرض آخر لدوافع إدارة الأرباح (AL-ghamdi, 2012).

2-5- تقنيات وأساليب إدارة الأرباح Earnings Management Techniques:

يشير مصطلح إدارة الأرباح إلى استخدام الإدارة لمجموعة من الممارسات والأساليب لإدارة الربح، لكنّ هذا لا يعني عدم مشروعية هذه الممارسات والأساليب. حيث تتجسد هذه الممارسات من خلال (Rahman, et al., 2012):

- أ- إدارة المستحقات وهي تشير إلى استغلال السلطة التقديرية في المحاسبة باستخدام (GAAP)، بما في ذلك الخيارات المحاسبية البديلة.
- ب- إدارة الأرباح الحقيقية وتكون عن طريق تغيير انتهائي لأنشطة الشركة التجارية الأساسية.

إنّ التلاعب بالأرباح من خلال هذه الممارسات والأساليب تعكس رغبة الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي للمنشأة، حيث صنّف Thomas (2005) أكثر الممارسات شيوعاً على الشكل التالي:

2-5-1- احتياطي طوارئ المستقبل Cookie Jar Reserve:

وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) والمحاسبة على أساس الاستحقاق، تلجأ الإدارة إلى تقدير الالتزامات التي من شأنها أن تدفع في المستقبل نتيجة لأحداث أو عمليات في السنة المالية الحالية، غالباً ما يكون هناك عدم يقين كبير يكتنف عملية التقدير. بعبارة أخرى، ليس هناك إجابة دقيقة لهذا التقدير وإنما هناك مجموعة من الإجابات الممكنة، والمعقولة التي يمكن وضعها ضمن هذا النطاق. لكنّ المبادئ

المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) تؤكد على ضرورة تحديد تقدير واحد، وبالتالي توفر عملية التحديد هذه فرصة لإدارة الأرباح (Thomas, 2005).

تحاول الشركة المبالغة في تقدير النفقات خلال الفترة الحالية، وفي الفترات القادمة، وعندما يتضح بأنّ النفقات الفعلية أقل من التقديرات يحوّل الفرق إلى احتياطات طوارئ مستقبلية Cookie jar reserve، تستخدم هذه الاحتياطات في فترات قادمة خصوصاً عندما تحتاج الشركة لزيادة أرباحها تلبية لتوقعات المحللين الماليين (Thomas, 2005).

يتم تشكيل هذه الاحتياطات المستقبلية من خلال بعض التقديرات التالي (Thomas, 2005):

- أ- تقدير عوائد المبيعات والبدلات.
- ب- تقدير الديون المعدومة المشطوبة.
- ت- تقدير تكاليف الضمان.
- ث- تقدير الانخفاض في قيمة المخزون.
- ج- تقدير حسابات المعاشات التقاعدية وإنهاء خطط التقاعد.
- ح- تقدير النسبة المئوية لإنجاز العقود طويلة الأجل.

2-5-2- التخلص من الخسائر دفعة واحدة (تنظيف القوائم المالية) Big Bath:

يعتبر هذا الأسلوب نادر الحدوث، حيث تستخدمه الإدارة لمرة واحدة بتحميل كلّ الخسائر والمصروفات على السنة الحالية، وبالتالي عندما يرغب المدير في التقرير عن أخبار سيئة (خسائر) فمن الأفضل أن يتمّ التقرير عنها كلها في آن واحد والتخلص منها، لذلك يدعى هذا الأسلوب مصروفات إعادة الهيكلة مدفوعة لمرة واحدة Big Bath Changes (Thomas, 2005).

تلجأ الإدارة من خلال هذه التقنية لتخفيض الأرباح الحالية عن طريق تحميل كل المصروفات على السنة الحالية وتكوين احتياطات كبيرة، وبالتالي تقوم الإدارة بتنظيف وتصفية حسابات الشركة من أجل البدء بالقاعدة الصحيحة التي تسمح لها بالحصول على أرباح مرتفعة مستقبلاً، أو من أجل خلق احتياطي يسمح استخدامه في المستقبل، لخلق سياسة من شأنها تخفيف التقلبات في أرقام الأرباح (Thomas, 2005).

إنّ هذه التكاليف سيكون لها تأثير سلبي على أسعار الأسهم في السنة التي سوف يتمّ تحمّلها، لكن هذه الأسعار سترتفع بشكل سريع في المستقبل، خصوصاً إذا كانت تكاليف إعادة الهيكلة والتكاليف المتعلقة بالتغيرات التشغيلية قد تمّ معالجتها من خلال تقنية تنظيف القوائم المالية Big Bath. إنّ الظروف التي يسمح من خلالها بتطبيق هذه التقنية تتجسد من خلال (Thomas, 2005):

- 1- إعادة هيكلة العمليات.
- 2- إعادة هيكلة الديون المتعثرة.
- 3- تعطيل الأصول وشطبها.
- 4- التخلص من العمليات.

2-3-5-3 استغلال مبدأ الأهمية النسبية Abuse of Materiality:

يُعدُّ تطبيق مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد القوائم المالية مجالاً يمكن للمحاسبين استخدامه للتلاعب بالأرباح. هذا المبدأ واسع جداً، مرن، وغير محدود النطاق في تحديد إذا ما كان البند ذا أهمية نسبية أم لا، وهذا ما يدفع الإدارة إلى استغلال هذا المبدأ في اعتبار بعض البنود المهمة نسبياً غير مهمة، وذلك بغية الوصول إلى الهدف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقه، وهذا يسمى إدارة الأرباح (Abdelghany, 2005).

تستخدم هيئة الأوراق المالية والتداولات (SEC) Securities and Exchange Commission التفسير الذي قضت به المحكمة العليا في تحديد ما هو ذو أهمية نسبية، فقد قررت هذه المحكمة أنّ حدثاً ما يعتبر ذا أهمية نسبية إذا ما كان هناك احتمال مرجح لأن ينظر إليه من قبل مستثمر معقول على أنه قد غير بشكل كبير المزيج الكلي للمعلومات المتاحة (Thomas, 2005).

قدمت هيئة الأوراق المالية والتداولات (SEC) بعض الآراء حول اعتبار الخطأ الصغير نسبياً في أحد بنود القائمة المالية ذو أهمية نسبية وهي (Thomas, 2005):

- إذا كان الخطأ ناجماً عن بند قابل للقياس الدقيق أو إذا كان ناجماً عن التقدير، فإن ذلك سيؤدي إلى انعدام درجة الدقة الكامنة في التقدير.
- إذا كان الخطأ يخفي وراءه أيّ تغيير في الأرباح.
- إذا كان الخطأ يخفي فشل ملاقات توقعات المحللين المُجمع عليها حول المنشأة.
- إذا كان الخطأ يحوّل الخسارة إلى ربح، أو العكس.
- إذا كان الخطأ يتضمن إخفاء لمعاملة غير مشروعة.
- إذا كان الخطأ يخص جزءاً صغيراً من شؤون المسجلين المعروفة بكونها تؤدي دوراً مهماً في ربحيتهم أو أعمالهم التشغيلية.

2-5-4-4 الرهان الكبير على المستقبل Big Bet on the Future:

عند حدوث عملية الاستحواذ من قبل شركة على شركة أخرى، تكون الشركة المستحوذة قد حصلت على رهان كبير على المستقبل (Big Bet on the Future) (Thomas, 2005).

وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) يجب الإبلاغ عن عملية الاستحواذ هذه وتسجيلها كعملية شراء، لأنّ هذه التقنية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة للشركة الأم إذا ما تم التخطيط للاستحواذ بشكل صحيح (Thomas, 2005)، وهذا ما يترك المجال لاستخدام اثنين من الخيارات التي من خلالها يتم ممارسة إدارة الأرباح وهي:

- إلغاء تكاليف البحوث والتطوير Research and Development (R&D) المستمرة من الأرباح الحالية في سنة الشراء أو الاستحواذ، وبالتالي حماية الأرباح المستقبلية من هذه التكاليف، هذا يعني أنّه عندما يتم تكبد هذه التكاليف فعلياً في المستقبل فإنّه من غير الضروري الإبلاغ عنها، وبالتالي فإنّ الأرباح المستقبلية سترتفع (Sun and Rath, 2010).
- عندما يتم دمج أرباح الشركة التي تم الاستحواذ عليها مع أرباح الشركة الأم، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مباشر لأرباح السنة الحالية ناتج عن امتلاك شركة أخرى، وبالتالي ستقوم الشركة الأم بشراء دفعة مضمونة من الأرباح الحالية والمستقبلية عن طريق تقنية الرهان الكبير (Thomas, 2005).

2-5-5- الاستثمارات في الأوراق المالية Investments in Securities:

غالباً ما تلجأ الشركات إلى شراء أسهم في شركات أخرى، إمّا لاستثمار الفائض من الأموال أو لتحقيق تحالف استراتيجي (Thomas, 2005). تصنّف معايير المحاسبة الدولية هذه الاستثمارات في الأوراق المالية إلى ثلاث فئات تختلف في المعالجة المحاسبية وهي:

- 1- أوراق مالية "تحفظ إلى الاستحقاق": يشترط أن تكون لدى المنشأة القدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتعالج المكاسب أو الخسائر المحققة الناتجة ضمن إيرادات التشغيل.
- 2- أوراق مالية "للإتجار": أي تغيير في القيمة السوقية لهذه الأوراق خلال الفترة المالية، أو أية مكاسب أو خسائر محققة أو غير محققة تذكر في إيرادات التشغيل.
- 3- أوراق مالية "متاحة للبيع": أي تغيير في القيمة السوقية لهذه الأوراق خلال الفترة المالية تذكر في أسفل قائمة الدخل ضمن الإيرادات الأخرى وليس ضمن الدخل التشغيلي، أمّا عند بيع هذه الأوراق يتم التبليغ عن أي مكاسب أو خسائر ضمن الدخل التشغيلي.

يستطيع المدير من خلال هذه الاستثمارات ممارسة إدارة الأرباح عن طريق العديد من الأساليب وهي (Thomas, 2005):

أ- توقيت بيع الأوراق المالية والتي تحقق قيمة رابحة:

عندما ترغب الشركة في زيادة أرباحها، تقوم ببيع الأوراق المالية التي تحتوي على مكاسب غير محققة، حيث يتم الإبلاغ عن هذه الأرباح في الدخل التشغيلي.

ب- توقيت بيع الأوراق المالية التي تحقق قيماً خاسرة:

عندما ترغب الشركة في تخفيض أرباحها أو إظهارها خاسرة، تقوم ببيع الأوراق المالية التي تحتوي على خسائر غير محققة، حيث يتم الإبلاغ عن هذه الخسائر في الدخل التشغيلي.

ت- تغيير طبيعة الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركة:

تستطيع الإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال تغيير حيازتها للأوراق المالية من أوراق مالية متاحة للبيع إلى أوراق مالية للإتجار أو أوراق مالية يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والعكس بالعكس. هذا التغيير سوف يكون له تأثير في نقل أي مكسب أو خسارة غير محققة في الأوراق المالية من أو إلى قائمة الدخل.

2-5-6- المشكلات الصغيرة (التخلص من الشركة التابعة) "Throw out":

إنّ الأداء غير الجيد للشركة التابعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وإن استمر هذا الأداء سيؤدي إلى ازدياد الانخفاض خلال الفترات المستقبلية (Thomas, 2005). وبالتالي فإن الشركة التابعة سيتم التخلص منها من خلال إتباع واحدة من الوسائل التالية التي تنطوي على تغيير في الكيان المحاسبي (Thomas, 2005):

- بيع الشركة التابعة: عندما يتم بيع الشركة التابعة فإنّ أيّ ربح أو خسارة يتمّ التقرير عنها في قائمة الدخل للفترة الحالية.
- توزيع أسهم الشركة التابعة: يتم توزيع الأسهم في الشركة التابعة أو تبادلها مع المساهمين الحاليين، مما يجعل من المساهمين وليس الشركة الأم أصحاب الشركة التابعة (تحويل الشركة التابعة إلى شركة مستقلة)، حيث لا يتم الإبلاغ عن أيّ ربح أو خسارة عن عملية توزيع الأسهم، ويتم إزالة الآثار السلبية للشركة التابعة من جميع القوائم المالية لأنّ GAAP تتطلب إعادة تنظيم القوائم المالية للفترة السابقة لتعكس فقط نتائج أعمال الشركة المتبقية.

2-5-7- توقيت تبني المعايير المحاسبية الإلزامية Timing of Adoption of Mandatory

:Accounting Standards

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board منذ تشكيله عام 1973، 151 معياراً محاسبياً على أن يتم تطبيق هذه المعايير بشكلٍ إلزامي خلال مدة أقصاها

من 2-3 سنوات من تاريخ إصدارها. إنَّ التبني المبكر لهذه المعايير يتيح الفرصة للمدراء بممارسة إدارة الأرباح من خلال اختيار السنة الأكثر ملاءمة لوضع الشركة المالي (Abdelghany, 2005).

أشار Abdelghany (2005) بأنَّ بعض الدراسات قدمت دليلاً تجريبياً على أنَّ الشركات التي تبنت معيار المحاسبة المالية رقم 52 "المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية"، بشكل مبكر قد أتاحت لها الفرصة لتزيد أرباحها بمتوسط مقداره 0.38 دولار للسهم، وذلك عند مقارنتها بشركات أخرى تبنت المعيار في وقت لاحق. إنَّ الشركات التي تبنت المعيار في وقت مبكر كانت أكثر عرضة للدين وقيود توزيعات الأرباح وأقل ربحية من الشركات التي قامت بالتبني في وقت لاحق.

إنَّ التبني المبكر للمعايير المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح قد تعطي انطباعاً أن الشركة بحاجة لأن توجد دخلاً بأيّ طريقة ممكنة، مما يؤدي لانخفاض إدراك المستثمر لجودة الأرباح.

2-5-8- التغييرات المحاسبية الاختيارية Voluntary Accounting Changes:

إنَّ استخدام عملية التحول من طريقة محاسبية متفق عليها عموماً إلى طريقة أخرى هي إحدى وسائل إدارة الأرباح. حيث يمكن للشركة أن تطبق عدة أنماط للتغييرات المحاسبية، إما دفعة واحدة أو بشكل فردي على عدة فترات بما أنَّ الشركة لا تستطيع أن تقوم بنفس التغيير المحاسبي أكثر من مرة (Abdelghany, 2005). ومن أمثلة هذا التغيير (القثامي وخيال، 2010):

- التغيير في طرق تقييم المخزون.
- التغيير في طرق إهلاك الأصول.
- التغيير في طرق معالجة الاستثمار في أوراق مالية.
- التغيير في طرق ترجمة العملات الأجنبية.

غالباً ما يتم الانتقال من طريقة إلى أخرى لزيادة أرباح السنة التي يتم فيها هذا التغيير، على سبيل المثال، التحول من القسط المعجل إلى القسط الثابت - باعتبار القسط الثابت يعكس بشكل أفضل التكلفة السنوية لاستخدام الأصل - يؤدي إلى تحميل مصاريف إهلاك أقل مما كانت عليه مما يؤدي لزيادة الأرباح (Abdelghany, 2005).

2-5-9- الإطفاء، الإهلاك والاستنفاد Amortization, Depreciation and Depletion:

تستهلك أو تستنفذ الأصول الثابتة (طويلة الأجل) بتخفيضها تدريجياً كمصروف خلال الفترات المتوقعة الاستفاد منها. وتتم عملية التخفيض هذه باستخدام ثلاث طرق وهي (Thomas, 2005):

- مصاريف الإطفاء، للموجودات غير الملموسة مثل الشهرة وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر، والعلامات التجارية.
- مصاريف الاستهلاك، بالنسبة للموجودات الملموسة مثل المباني والآلات والمعدات.
- مصاريف الاستنفاد، للموارد الطبيعية التي يتم حصادها أو استخراجها، مثل الأخشاب والفحم والنفط والغاز الطبيعي.

إنّ عملية إهلاك الأصول الثابتة تتطلب مجموعة متنوعة من التقديرات، يسمح العديد منها بممارسة إدارة الأرباح وهي (Thomas, 2005):

- اختيار طريقة الإهلاك: هناك مجموعة من الطرق المتبعة في حساب الإهلاك (متزايد- متناقص- ثابت ...). إنّ اختيار الإدارة لإحدى هذه الطرق يسمح لها بممارسة إدارة الأرباح من خلال أن بعضها يؤدي إلى تحميل الفترة الحالية بمصاريف أكبر من غيرها من الطرائق.
- تحديد عمر الأصل: تقوم الإدارة بكثير من الأحيان بتقدير عمر الأصول "فترة الاستفادة منها"، والتي يمكن أن تكون أقصر بكثير من الحياة المادية الفعلية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة المصاريف المحملة على السنوات، أو بالعكس.
- تقدير القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي: تلجأ الإدارة إلى تقدير القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي وذلك لحساب النفقة الصحيحة التي يجب إهلاكها سنوياً. يسمح ذلك بممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في تقدير القيمة المتبقية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح، أو بالعكس.
- التغيير إلى أصول غير تشغيلية: إنّ الأصول طويلة الأجل غالباً ما يتم تحويلها من أصول تشغيلية إلى أصول غير تشغيلية، وبالتالي ليس من الضروري إهلاكها. إنّ هذا التحول جائز عندما تتوقف الشركة عن استخدام الأصل.

2-5-10- المحاسبة المتحفظة Conservative Accounting:

يقصد بالمحاسبة المتحفظة اختيار الطريقة المحاسبية التي تبقى قيمة الأصول منخفضة نسبياً. لذلك فإنّ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) للمحاسبة عن المخزون تعتبر محافظة نسبياً قياساً بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) (إن كانت أسعار المخزون في ازدياد) على الرغم من عدم جواز استخدام طريقة (LIFO) كما نصت المعايير حديثاً، معالجة نفقات البحث والتطوير كمصروف عوضاً عن رسمتها أو إطفائها يعد تحفظاً. كما أنّ السياسات التي دائماً ما تتباعد في تقدير المخصصات مثلاً مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وعائدات المبيعات والتزامات الضمان هي أيضاً متحفظة (Abdelghany, 2005).

لا تؤثر المحاسبة المتحفظة فقط في جودة الأرقام المعلن عنها في الميزانية العمومية، بل أيضاً في جودة الأرباح المعلن عنها في قائمة الدخل. عندما تزيد الشركة الاستثمار فإن المحاسبة المتحفظة تؤدي إلى أرباح معلن عنها أقل مما كان يمكن تحقيقه فيما لو أن الإدارة اتخذت خيارات محاسبية أكثر تحرراً. إن الأرباح المنخفضة تنتج احتياطات غير مسجلة والتي بدورها تعطي للمدراء مرونة أكثر ليعلنوا عن دخل أكثر في المستقبل. باستطاعة الإدارة أن تزيد هذه الاحتياطات، وبالتالي أن تخفض الأرباح، عن طريق زيادة الاستثمار. كما يمكن للإدارة أن تشطب الاحتياطات وتتسبب أرباحاً إضافية عن طريق تخفيض الاستثمار (Abdelghany, 2005).

2-5-11 - التسديد المبكر للديون Early Retirement Debt:

يمكن لإدارة الشركة أن تتلاعب بالأرباح من خلال السداد المبكر للديون طويلة الأجل (مثل قرض السندات)، إن المبلغ النقدي المسدد فعلاً يختلف عن القيمة الدفترية للدين، وبالتالي فإن المكاسب المحاسبية المحققة يتم الإبلاغ عنها وفق GAAP ضمن البنود غير العادية في الجزء السفلي من قائمة الدخل مما يؤدي إلى زيادة أرباح الفترة. من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن المدراء التنفيذيين يمكن أن يمارسوا إدارة الأرباح من خلال تحديد الفترة المالية لسداد الديون في وقت مبكر (Rahman, et al., 2012).

2-5-12 - إلغاء تسجيل الأصول التشغيلية طويلة الأجل Write off of Long Term Operating Assets:

تستطيع الشركة تحسين الوضع المالي لها من خلال اختيار التوقيت المناسب لإلغاء تسجيل (شطب) الأصول التشغيلية طويلة الأجل المتواجدة في الميزانية العمومية (Thomas, 2005). ويتم ذلك وفق مجموعة من الطرق وهي:

- 1- البيع الكامل (Outright sale): تقوم الشركة ببيع الأصول طويلة الأجل والتي تحصل من خلالها على مكاسب محققة، مما يؤدي إلى تعزيز الأرباح بمكاسب عملية البيع، مثال على ذلك، تظهر القيمة الدفترية لآلة في الميزانية العمومية \$20000، لكن قيمتها السوق تبلغ \$30000، وبالتالي إن بيع هذه الآلة سيساعد في تحسين أرباح الفترة الحالية بمقدار \$10000 (Thomas, 2005).
- 2- عملية بيع أصل غير مستعمل لشركة أخرى والموافقة في الوقت نفسه على إعادة شراء نفس الأصل أو أصول مشابهة بنفس السعر تقريباً، تعرف بـ (Round-tripping). "المساندة الداعم" (-Back-to-back) هو العملية ذاتها، لكن مع تأخر زمني بسيط - المعاملتان غير مخطط لهما أن تنتما في الوقت ذاته تماماً. تتم "المبادلات" (Swaps) عندما تباع شركتان بعضهما بشكل افتراضي أصولاً متطابقة

لتحقق الإيراد. هذه التقنيات تضخم إيرادات كل من المشتري والبائع بشكل مفتعل (Abdelghany, 2005).

يُزعم أنّ كويست الدولية للاتصالات (Qwest Communication International) كانت واحدة من أكثر مستخدمي عمليات المبادلات شراسة. حيث كانت تقوم ببيع الطاقة الإنتاجية طويلة الأجل لشبكة أليافها إلى ناقل آخر وفي الوقت ذاته تشتري نفس مقدار الألياف لشبكة ناقل آخر، ومن ثم يتم تسجيل العقد كإيراد. يُزعم أنّ كويست قد ضاعفت الأرباح عن طريق بيع المعدات لشركات أخرى ومن ثم إعادة استئجار خدمات تلك الشركات نفسها (Abdelghany, 2005).

2-5-13- الدخل التشغيلي مقابل الدخل غير التشغيلي Operating Versus non Operating Income:

يتم تقسيم الأرباح عادةً إلى نوعين: تشغيلية، غير تشغيلية. إنّ الأرباح التشغيلية هي الأرباح التي من المتوقع أن تستمر في المستقبل، أما الأرباح غير التشغيلية فهي التي تنتج عن أحداث غير متكررة والتي لا تؤثر على المستقبل القريب (Rahman, et al., 2012). يضم الدخل غير التشغيلي العناصر التالية:

- العمليات غير المتكررة.
- الأرباح أو الخسائر الاستثنائية.
- التأثير التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية.

تستطيع الإدارة ممارسة إدارة الأرباح من خلال اتخاذ القرارات حول تصنيف بعض البنود الظاهرة في قائمة الدخل، مثلاً تقوم بوضع بند ما من مصروفات التشغيل ضمن المصاريف غير التشغيلية وذلك لزيادة أرباح التشغيل ومقابلة توقعات المحللين الماليين (Rahman, et al., 2012).

2-5-14- إعادة شراء الأسهم Stock Repurchases:

إنّ الشركات لا تستطيع التقرير عن أي ربح أو خسارة تنتج عن إعادة شراء أسهمها ضمن قائمة الدخل، وذلك لأنّ GAAP تعتبر الشركة وأصحاب الأسهم كيان واحد لا يتجزأ. وبالتالي يسجل فقط الدخل الذي ينتج عن عمليات شراء الأسهم من خارج الشركة، وليس التي يملكها أصحاب الشركة. إنّ عملية شراء الأوراق المالية التابعة للشركة لا يؤثر على الأرباح المسجلة لكنها تستخدم في التأثير على أرباح كل سهم وهذا ما يسمى بـ shrink the ship.

إن إعادة شراء الأسهم من قبل الشركة في سوق الأسهم المفتوحة يشكل وسيلة جيدة لإدارة نصيب السهم من الأرباح (Earnings Per Share (EPS)، وذلك بما يتفق مع توقعات المحللين الماليين، مما يجعل من عملية الشراء هذه إحدى الممارسات المتعلقة بالأنشطة الحقيقية التي تتبعها المنشأة (Xu, 2005).

2-5-15 - استخدام المشتقات المالية Use of Derivatives:

تقدم المشتقات المالية الكثير من الفرص للمدير لإدارة الأرباح. حيث تستخدم هذه المشتقات للحماية من بعض أنواع مخاطر الأعمال مثل: تغيرات سعر الفائدة، تغيرات سعر السلع، تغيرات أسعار النفط، التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية.

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بضرورة الإفصاح عن المشتقات المالية كأصول وخصوم في الميزانية العمومية، وأن يتم قياسها بالقيمة العادلة. أما الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات المشتقات يعترف بها مباشرة ضمن الإيرادات العادية. على سبيل المثال، نفترض أن شركة ما أصدرت عدداً كبيراً من السندات المستحقة بسعر فائدة ثابت، يمكن للشركة أن تقوم بتغيير سعر الفائدة بحيث يمكن تحويلها بفعالية من سندات ذات معدل فائدة ثابت إلى سندات ذات فائدة متغيرة. بالتالي عندما تزداد أسعار الفائدة ستسجل الشركة زيادة في مصروفات الفائدة على السندات، وقد تسجل انخفاضاً في حال انخفضت أسعار الفائدة، لذلك فإن إجراء التغيير يعود للشركة، واختيار التوقيت يوفر لها فرصة لممارسة إدارة الأرباح (Rahman, et al., 2012).

2-6-6 - نتائج إدارة الأرباح Results of Earnings Management:

يدرك المدراء أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل. ومن أهم هذه المشكلات ما يلي (Clikeman, 2003):

2-6-6-1 - تخفيض قيمة المنشأة: توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل. إلا أنه يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة. فعلى سبيل المثال، تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المنشأة ببيع المنتج في 31 كانون الأول بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في 2 كانون الثاني، كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية Discretionary Expenses قد يؤدي إلى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخر الصيانة، البحوث والتطوير، وتدريب العاملين، قد يؤدي إلى فشل المعدات، خسارة حصة المنشأة في السوق، تخفيض الإنتاجية.

2-6-2 - تلاشي المعايير الأخلاقية: حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالمنشأة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين لديها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المدراء الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها. فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات في يوم آخر. وأيضاً يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدرًا زلقاً جداً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

2-6-3 - إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية، حيث إن مديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية التشغيلية، تبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

2-6-4 - العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإرباحها. فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينيات وقّعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة (W.R. Grace and Co) وطلب منها إعادة حساب أرباحها والإعلان عنها. والسبب في ذلك أنّ الشركة بين عام (1990 - 1992) قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها 55 مليون دولار، وبين عام (1993 - 1995) قامت بإعادة الاحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة. وحتى لو لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى، فإنّ مجرد إعادة حساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفاً جداً للشركة، فخلال السنوات الخمسة الماضية فقدت الشركة التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط 10% من قيمتها السوقية خلال الثلاثة أيام التالية لإعلانه عن إعادة إعداد قوائمها المالية.

الخلاصة Summary:

في هذا الفصل، تم توضيح مفهوم إدارة الأرباح بأنّها شكل من أشكال التلاعب بالأرباح لا يخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP من أجل تضليل أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها. تملك الإدارة الدافع للتلاعب بالأرباح حيث وجد بأنّ دوافع الإدارة إمّا أن تكون لمصلحتها الخاصة (تحويل الثروة من الشركة إلى

أنفسهم) لزيادة منافعها المادية. أو من خلال التلاعب بالأرباح لمصلحة الشركة (تحويل الثروة من الآخرين إلى الشركة) لتخفيض الأعباء السياسية والضريبية والأعباء الناتجة عن عقود المديونية، والسعي للوصول إلى توقعات المحللين الماليين لما لها من أثر على ارتفاع قيم الأسهم وزيادة رأس مال الشركة.

كما تمّ في هذا الفصل توضيح أكثر التقنيات والأساليب شيوعاً، والمستخدمّة من قبل الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح، وهي أسلوب تكوين احتياطي طوارئ المستقبل، تنظيف القوائم المالية، كيفية استغلال مبدأ الأهمية النسبية، وأسلوب الرهان الكبير على المستقبل، كيفية استغلال الاستثمارات في الأوراق المالية، أسلوب التخلص من الشركات التابعة، توقيت تبني المعايير المحاسبية الإلزامية، الانتقال من طريقة محاسبية إلى أخرى، استغلال التقديرات في الإهلاك، أسلوب المحاسبة المتحفظة، التسديد المبكر للديون، التلاعب بالأصول الإنتاجية، استغلال تصنيفات الدخل بين تشغيلي وغير تشغيلي، كيفية إعادة شراء الأسهم، استخدام المشتقات المالية، إضافة إلى التعرف على نتائج إدارة الأرباح.

الفصل الثالث

مقاربات ونماذج قياس إدارة الأرباح

**Earnings Management Measurement Approaches and
Models**

3-1 - مقدمة Introduction:

إنَّ المنتبِع للأدبيات المحاسبية في مجال قياس ظاهرة إدارة الأرباح، يلحظ أنَّ هذه العملية تُعدُّ من الأمور الصعبة التي يكتنفها العديد من المشاكل التطبيقية، وذلك لأنَّ هذا السلوك يرتبط بميول وبأهداف الإدارة وكذلك إمكانياتها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، والتي يصعب تحديدها وإخضاعها للقياس الكمي بشكل دقيق (الظاهر، 2010).

إنَّ صعوبة هذا القياس دفع العديد من الباحثين إلى بذل جهود مكثفة لتطوير بعض الأساليب والنماذج التي من شأنها رصد هذه الظاهرة وإيجاد قياس تقريبي لها. حيث ركزت مجمل الدراسات المحاسبية على اكتشاف أساليب إدارة الأرباح من خلال الاعتماد على التسويات المحاسبية المطلوبة وفقاً لأساس الاستحقاق، إذ ينتمُ النظر إلى رقم الأرباح المحاسبية على أنه ناتج عن تطبيق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، ففي حين أنَّ الأساس النقدي لا يتيح للإدارة اختيار أكثر من بديل للاعتراف بالتدفقات النقدية فإنَّ أساس الاستحقاق يمثل محور ممارسات وأساليب إدارة الأرباح.

يعرّف أساس الاستحقاق بأنه أسلوب قياس محاسبي يقوم على تحميل الفترة المالية بما يخصها من المصاريف (بغض النظر عن زمن دفعها) والإيرادات (بغض النظر عن زمن تحصيلها) بالتالي فهو يقدم تقويم أفضل للأداء لكنّه يتيح مرونة واسعة للإدارة للتلاعب في التقديرات المحاسبية (الظاهر، 2010). إنَّ الدراسات المحاسبية أثبتت أنَّ هذا التلاعب يتمُّ في مجال معين من الاستحقاق تستطيع الإدارة من خلاله تخفيض أو زيادة الربح وهذا ما جعل الاستحقاق يجرأ إلى قسمين استحقاق غير اختياري واستحقاق إختياري، حيث عرّف (Ronen and Yaari, 2008) هذه المستحقات على الشكل التالي:

المستحقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals: هي المستحقات التي تنشأ عن المعاملات التي تتمُّ في الفترة الحالية والتي تعتبر من ضمن الإجراءات الطبيعية بالنسبة للشركة (تحكمها الظروف المحيطة بالشركة) متمثلة في مستوى أداء الشركة وإستراتيجية عملها، الاتفاقيات الصناعية، أحداث الاقتصاد الكلي وعوامل اقتصادية أخرى.

المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals: هي مستحقات تنشأ عن معاملات محاسبية يتم اختيارها من قبل الإدارة (من حيث تقديرها وتوقيتها) من أجل إدارة الأرباح. وبالتالي فإنَّ هذا النوع من المستحقات يكون مكشوفاً للتلاعب من قبل الإدارة مما يجعل منها محط اهتمام لاستخدامها في إدارة الأرباح.

يسعى الباحث في هذا الفصل إلى شرح المداخل التي عُرفت في اختبار إدارة الأرباح والنماذج الإحصائية التي تضمنتها هذه المداخل والتي من خلالها تم رصد هذه الظاهرة.

3-2- مقاربات (مداخل) قياس إدارة الأرباح Earnings Management Measurment Approaches:

تُعتبر إدارة الأرباح المشكلة الأساسية لتطبيق أساس الاستحقاق في قياس الربح المحاسبي وإنّ تطبيقه يمنح الإدارة القدرة على التلاعب بالأرباح (السهي، 2006)، وذلك بالرغم من أنّه الأسلوب الأكثر ملاءمة في قياس الأرباح مقارنة مع الأساس النقدي. حيث سمح أساس الاستحقاق للإدارة باستخدام المرونة في تطبيق الأساليب المحاسبية المتنوعة لتحقيق مصالحها وغاياتها، وبأقل تكلفة ممكنة مقارنة مع الأساليب الأخرى (إدارة الأرباح الاقتصادية)، كما أنّ إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق يصعب كشفها في القوائم المالية (Miller, 2009).

إنّ عدم القدرة على كشف هذه الظاهرة دفع الباحثين إلى البحث عن طرق لقياس هذه الظاهرة مستخدمين في ذلك الأساليب والنماذج الإحصائية، ومن خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية لوحظ وجود عدة مداخل لقياس هذه الظاهرة، حيث كان أشهرها انتشاراً واستخداماً:

3-2-1- مدخل معامل التباين Coefficient of Variation Approach:

يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات لتحديد تمهيد الشركة لدخلها من عدمه. ومن أشهر النماذج المستخدمة في هذا المدخل نموذج (Eckel) عام 1981، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية (القثامي وخيال، 2010):

$$SB = \frac{CV\Delta I}{CV\Delta S}$$

SB: مؤشر سلوك تمهيد الدخل.

CVΔI: معامل التباين للتغير في الدخل.

CVΔS: معامل التباين للتغير في المبيعات.

فإذا كانت نسبة المؤشر SB أقلّ من الواحد فإنّ الشركة تصنف ممهدة لدخلها، أمّا إذا كانت نسبة المؤشر SB تساوي أو أكبر من الواحد فإنّ الشركة تصنف غير ممهدة لدخلها.

يرى (الظاهر، 2010) أنّ هذا النموذج يمتاز بعدم اقتصره في القياس على وسيلة أو نشاط واحد من أنشطة التمهيد، إذ يأخذ بالحسبان جميع الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل، فضلاً عن اتّسامه بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي يوفر مقياساً واضحاً وبسيطاً ولا يتطلب وضع تقديرات وتنبؤات للدخل المتوقع للشركات وبذلك يتجنب احتمالات الخطأ. في حين يعتقد (القثامي وخيال، 2010) أنّه لا يخلو من العيوب، ومن عيوبه أنّه لا يربط بين تمهيد الدخل ومسبباته.

3-2-2- مدخل المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals Approach

يعتمد هذا المدخل في تحديده للمستحقات الاختيارية على أساس دراسة العلاقة بين المستحقات الكلية والعوامل التفسيرية المفترضة (Oosterbosch, 2009). فقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن الاستحقاق المحاسبي هو أفضل وسيلة لإدارة الأرباح بسبب صعوبة كشفه، مما جعله محط تركيز لقياس إدارة الأرباح (Tsai, et al., 2009).

ومن النماذج التي استخدمت هذا المدخل والتي يُشار إليها بنماذج المستحقات الكلية هي:

3-2-2-1- نموذج Healy

يعتبر Healy أول من طوّر نموذج المستحقات الكلية وذلك عام 1985، يستخدم هذا النموذج متوسط المستحقات الكلية خلال فترة التقدير كمثل عن المستحقات غير الاختيارية بحيث تكون المستحقات الاختيارية محددة بسبب الاختلاف بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية (AL-ghamdi, 2012). ويعطى النموذج بالمعادلة التالية (القثامي وخيال، 2010):

أ- تقدير الاستحقاق غير الإختياري:

$$NDA_t = \frac{\sum TA_t}{N}$$

NDA_t : الاستحقاق غير الإختياري المقدر.

$\sum TA_t$: إجمالي المستحقات.

N : عدد السنوات.

ب- احتساب إجمالي الاستحقاق وفقاً لمنهج الميزانية بالمعادلة التالية:

$$TA_t = \Delta CA_t - \Delta CL_t - \Delta Cash_t + \Delta DCL_t - DEP_t$$

حيث:

TA_t = إجمالي الاستحقاق.

ΔCA_t = التغيير في الأصول المتداولة.

ΔCL_t = التغيير في الالتزامات المتداولة.

$\Delta Cash_t$ = التغيير في النقدية وما يعادل النقدية.

ΔDCL_t = التغيير في الديون المتداولة المتضمنة في الالتزامات.

DEP_t = مصروف الإهلاك والأصول غير الملموسة.

ج- احتساب الاستحقاق الإختياري:

$$DA_t = TA_t - NDA_t$$

حيث:

DA_t : الاستحقاق الإختياري.

3-2-2-2-3 نموذج De Angelo:

استخدم هذا النموذج المستحقات الكليّة للسنة السابقة كمقياس للمستحقات غير الإختيارية من أجل حدث السنة الحالية، وبالتالي المستحقات الإختيارية للسنة الحالية تحدد من خلال الفرق بين المستحقات غير الإختيارية والمستحقات الكليّة (Sun and Rath, 2010). بالتالي يصبح الاختلاف بين نموذج Healy ونموذج De Angelo فقط في معادلة حساب المستحقات غير الإختيارية لتصبح:

$$NDA_t = TA_{t-1}$$

حيث:

NDA_t = المستحقات غير الإختيارية للسنة الحالية.

TA_{t-1} = المستحقات الكليّة للسنة السابقة.

كما أكدّ Dechow, et al. (1996) بأنّه ينظر إلى هذا النموذج على أنّه حالة خاصة لنموذج Healy الذي يقتصر فترة تقديره للمستحقات غير الإختيارية على مراقبة السنة السابقة، كما يوجد ميزة مشتركة بين النموذجين وهي استخدام المستحقات الكليّة كممثل عن المستحقات غير الإختيارية المتوقعة.

3-2-2-3 نموذج الصناعة Industry Model:

يفترض هذا النموذج أنّ محددات الاستحقاق غير الإختيارية موحدة على مستوى الشركات في نفس الصناعة وبالتالي (الكندري، 2012، ص: 37):

1- الاستحقاق غير الإختياري:

$$NDA_t = Y1 + Y2 \text{ median } (TA_t)$$

$\text{median } (TA_t)$ = القيم الوسيطة لإجمالي المستحقات منسوبة إلى إجمالي الأصول.

$Y1, Y2$ = معامل النموذج.

2- إجمالي الاستحقاق:

يتم احتسابه وفق منهج التدفقات النقدية بالمعادلة التالية:

$$TA_t = NI_t - CF_t$$

$$TA_t = \text{إجمالي الاستحقاق}$$

$$NI_t = \text{صافي الدخل من العمليات التشغيلية.}$$

$$CF_t = \text{صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.}$$

3- تقدير الاستحقاق الإختياري:

$$TA_t / A_{t-1} = Y1 + Y2 \text{ median } (TA_t / A_{t-1}) + E_t$$

3-2-2-4- نموذج Jones:

اقترح Jones (1991) نموذج خفف من حدة افتراضات نموذج Healy ونموذج De Angelo بثبات واستقرار المستحقات غير الاختيارية. ويفترض هذا النموذج التحكم في تأثير تغيرات الظروف الاقتصادية للشركة على المستحقات غير الاختيارية (Miller, 2009, p: 86). وقد عرض Jones نموذجه على الشكل التالي (AL-ghamdi, 2012):

أ- تقدير الاستحقاق غير الإختياري:

$$NDA_t = \alpha_1(1/ A_{t-1}) + \alpha_2(REV_t) + \alpha_3(PPE_t)$$

NDA_t : الاستحقاق غير الإختياري.

REV_t : التغير في الإيرادات.

PPE_t : إجمالي الأصول الثابتة في الفترة الحالية.

A_{t-1} : إجمالي الأصول الثابتة في الفترة السابقة.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات النموذج.

ب- احتساب إجمالي الاستحقاق:

$$TA_t = \Delta CA_t - \Delta CL_t - \Delta Cash_t + \Delta DCL_t - DEP_t$$

حيث:

$$TA_t = \text{إجمالي الاستحقاق.}$$

$$\Delta CA_t = \text{التغير في الأصول المتداولة.}$$

$\Delta CL_t =$ التغيير في الالتزامات المتداولة.

$\Delta Cash_t =$ التغيير في النقدية وما يعادل النقدية.

$\Delta DCL_t =$ التغيير في الديون المتداولة المتضمنة في الالتزامات.

$DEP_t =$ مصروف الإهلاك والأصول غير الملموسة.

ح- تقدير معالم النموذج:

$$TA_t / A_{t-1} = \alpha_1 (1 / A_{t-1}) + \alpha_2 (REV_t / A_{t-1}) + \alpha_3 (PPE_t / A_{t-1}) + E_t$$

يربط هذا النموذج إجمالي التسويات بالتغيرات في كل من المبيعات وإجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك، فهو يعتمد على افتراضين، حيثُ ينتج التغيير في حسابات رأس المال العامل من التغيرات في البيئة الاقتصادية للمنشأة وترتبط بالتغيرات في المبيعات أو بنمو المبيعات، وإنَّ إجمالي الأصول الثابتة تتحكم بجزء من التسويات الإجمالية المرتبطة بنفقات الإهلاك (Beneish, 2001).

3-2-2-5- نموذج Jones Modified:

طوّر Dechow et al. (1995) نموذج Jones، حيث تم تعديل التغيير في صافي الإيراد مطروحاً منه التغيير في حسابات تحت التحصيل وذلك عند حساب المستحقات غير الاختيارية من أجل معرفة التغيرات في مستحقات القبض في نهاية السنة (McNichols, 2000). ليصبح نموذج Jones المعدّل لقياس إدارة الأرباح، وقد أسفرت الدراسات المتعاقبة على أنّ هذا النموذج يعتبر الأقوى بين النماذج التي ظهرت في تلك الفترة والمستخدم في الكشف عن إدارة الأرباح (Jean, et al., 2004). ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب (أبو عجيبة وحمدان، 2010):

أولاً: قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما: طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات من خلال النموذج الآتي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t . (Total Accruals)

$\Delta CA_{i,t}$ = التغيير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة t . (Change in current assets)

$\Delta CL_{i,t}$ = التغيير في الإلتزامات المتداولة للشركة i خلال الفترة t . (Change in current liabilities)

$\Delta \text{Cash}_{i,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة t . (Change in cash and cash equivalents)

$\Delta \text{STDEBT}_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة t . (Change in long-term debt payments due and the short-term debt)

$\text{DEPTN}_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك للشركة i خلال الفترة t . (Depreciation)

ثانياً: تم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($\text{NDACC}_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حده:

$$\text{TACC}_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta \text{REV}_{i,t} - \Delta \text{REC}_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 \text{PPE}_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

$\text{TACC}_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

$\Delta \text{REV}_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة i خلال الفترة t . (The change in represents revenues)

$\Delta \text{REC}_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة i خلال الفترة t . (The change in accounts receivables)

$\text{PPE}_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة i خلال الفترة t . (Gross Property, Plant, Equipment)

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة i خلال الفترة $t-1$. (Total assets)

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي. (Random error)

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($\text{NDACC}_{i,t}$) = nondiscretionary accruals لكل شركة من شركات العينة على حده، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدره فيما تقدم ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) من خلال المعادلة التالية:

$$\text{NDACC}_{i,t} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta \text{REV}_{i,t} - \Delta \text{REC}_{i,t}) + \alpha_3 \text{PPE}_{i,t}$$

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($\text{DACC}_{i,t}$) = discretionary accruals لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$\text{DACC}_{i,t} = \text{TACC}_{i,t} - \text{NDACC}_{i,t}$$

خامساً: إذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذا العام وتعطي متغيراً وهمياً (1) وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح وتعطي الرقم (0).

3-2-2-6- الأداء المتطابق للمستحقات الاختيارية Performance Matched to Discretionary Accruals:

يرى Kothari et al. (2005) أنّ المستحقات التقديرية كما تمّ قياسها من قبل نموذج Jones وتعديلاته، قد تحمل خطأ في القياس حيث تجاهلت هذه النماذج أداء الشركة، بالتالي تم اقتراح إضافة العائد على الأصول (ROA) إلى النموذج عند حساب معادلة المستحقات الكلية، بناءً على أنّ المستحقات الاختيارية تكون مرتبطة بشكل كبير وإيجابي مع العائد على الأصول (AL-ghamdi, 2012).

3-2-2-7- نموذج الإيرادات الاختيارية Discretionary Revenues Model:

عرض Stubben (2010) نموذج الإيرادات الاختيارية الذي يختبر قدرة الإيرادات ونموذج الاستحقاق في الكشف عن إدارة الأرباح، حيث يدعي أنّ هذا النموذج أكثر تطوراً، وأقل انحيازاً من نماذج الاستحقاق الأخرى، حيث يمكن استخدام التقديرات من خلال نموذج الإيرادات كممثل لإدارة الأرباح، يعاب على هذا النموذج عدم قدرته على الكشف عن التلاعب بالنفقات (AL-ghamdi, 2012).

3-2-3- مدخل المستحقات المحددة (الاستحقاق الأحادي) Specific Accrual Approach:

تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير مدى ممارسة إدارة الأرباح عن طريق التركيز على نوع محدد من المستحقات سواء أكانت مستحقات قصيرة الأجل (مثل التغير في المدينون، التغير في المخزون، التغير في الدائون، الإلتزامات المستحقة)، أو مستحقات طويلة الأجل (الإهلاك، الضرائب المؤجلة)، وذلك لمعرفة مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

يرى McNichols (2000) بأنّه في البحوث التجريبية المستخدمة للمستحقات المحددة، غالباً ما يتم التركيز على صناعة محددة بحيث تحتوي تلك الصناعة على مستحقات مفردة أو مجموعة من المستحقات تكون كبيرة من ناحية الاستخدام وتتطلب حكماً واقعياً فيها. وهذا ما يدفع الإدارة إلى التلاعب بهذه المستحقات مما يجعل منها هدف مناسب لإدارة الأرباح، ومن الأمثلة عن الدراسات التي استخدمت مدخل المستحقات المحددة: (McNichols and Wilson (1988), Petroni (1992) and Beaver and Engel (1996).

3-2-3-1- إدارة الأرباح في المصارف ونموذج (LLPs):

معظم الدراسات التي تناولت قياس إدارة الأرباح في الشركات استخدمت مدخل المستحقات الاختيارية، واعتمدت في غالبها على نموذج Jones وتعديلاته. لكنّ المصارف والمؤسسات المالية غالباً ما كانت تستثنى من عينة الأبحاث التي تتناول إدارة الأرباح، وذلك يعود للطبيعة الخاصة لتلك المؤسسات التي تختلف عن

الشركات الصناعية، حيث أنّ هذه المؤسسات تملك إجراءات مختلفة لمعالجة المستحقات والتي من غير الممكن أن تكون محددة من قبل نماذج المستحقات الاختيارية (Peasnell, et al., 2000).

في الأدبيات المحاسبية، ركّزت الدراسات التجريبية التي تناولت إدارة الأرباح من قبل المصارف على مخصصات خسائر القروض (LLPs). بعض هذه الدراسات (Wahlen (1994), Collins, Shackelford and Wahlen (1995), Beaver and Engel (1996) and Ahmed Takeda and Thomas (1999). والتي وجدت بأنّ مخصصات خسائر القروض (LLPs) هي عبارة عن تراكم ضخم بصورة نسبية للمصارف الاقتصادية والتي لها تأثير هام على الدخل ورأس المال التنظيمي للمصارف. إنّ هدف هذه المخصصات هو ضبط خسارة القروض لمخزرات المصارف من أجل عكس خسارة مستقبلية متوقعة على سندات القروض (Oosterbosch, 2009).

إنّ مدراء المصارف يدركون أنّ هذه المخصصات لا يمكن أن تطابق الخسائر الحقيقية بدقة، وبالتالي يمكن أن تتضمن هامشاً من الغموض حيث يتم استغلال هذا الهامش واعتباره من المستحقات الاختيارية من قبل المصارف العاملة (Anandarajan, et al., 2007). وبعبارة أخرى، إنّ مدراء المصارف يمارسون الحكم الشخصي في تقدير مخصصات خسائر القروض (LLPs)، فهي ترتبط بشكل كبير بأرباح المصارف وهذا ما يخلق الحافز لدى الإدارة لإدارة الأرباح عن طريق هذه المخصصات.

- نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) (Oosterbosch, 2009):

دلّت الدراسات الحديثة على وجود رابط بين مخصصات خسائر القروض (LLPs) وإدارة الأرباح، يوجد في هذا النموذج ثلاث ممثلين للمكون غير الإختياري LLPs: الأول، القروض المعدومة خلال العام. الثاني، بدل الخسائر أو احتياطي القروض في بداية العام. الثالث، التغيّر في القروض غير العاملة خلال العام. حيث يتمثل هذا النموذج بـ:

$$LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon_t$$

LLP_t = مخصصات خسائر القروض خلال السنة t. (Loan loss provision for year t)

LCO_t = صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة t. (Net loan charge-offs for year t)

LLA_{t-1} = بدل أو احتياطي خسائر القروض خلال السنة t-1. (Loan loss allowance or reserve at the end of year t-1)

ΔNPL_t = التغيّرات في القروض غير العاملة بين السنة الماضية t-1 والسنة الحالية t.

(The change in non-performing loans during year t, measured by the non-performing loans for year t minus the non-performing loans for year t-1)

$EBTP_t$ = الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كليهما) خلال السنة t. (Earnings)
(before tax and loan loss provisions for year t

$LISTED_t$ = متغير مصطنع يشير إلى 1 للمصارف المدرجة و 0 لغير المدرجة.

$EBTP_t * LISTED_t$ = التفاعل بين $EBTP_t$ مع نوع المصرف.

يعتمد هذا النموذج على معلومات حول التغير في القروض غير العاملة بين سنة الأساس والسنة السابقة لها ΔNPL_t ، فضلاً عن القروض المشطوبة خلال سنة الأساس LCO_t ، لذلك يتوقع بأن المعاملات المتعلقة بهذه المتغيرات تكون إيجابية. إنَّ الزيادة في القروض غير العاملة والقروض المعدومة، تؤدي إلى ارتفاع في مخصصات خسائر القروض، وبالتالي فإنَّ إشارة كل من β_1 و β_3 يتوقع بأن تكون موجبتين. المتغير LLA_{t-1} يعتبر كمتغير رقابي للاختلافات في توقعات مخصصات خسائر القروض، المصارف التي ترتفع فيها LLA_{t-1} (احتياطات العام السابق) يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض مخصصات خسائر القروض لأجل سنة الأساس، وذلك بسبب الحجزات الزائدة لخسائر القروض لذلك من المتوقع أن تكون β_2 سالبة.

إضافة إلى ذلك، إذا كانت المصارف تستخدم مخصصات خسائر القروض لإدارة الربح، تكون إشارة المعامل β_4 المتعلق بالمتغير $EBTP_t$ إيجابية، وتبين وجود علاقة إيجابية بين الأرباح ومخصصات خسائر القروض. يضبط هذا النموذج أيضاً الاختلافات بين المصارف المدرجة وغير المدرجة، حيث يستخدم لهذا الغرض المتغير $LISTED_t$. هذا المتغير الضابط يعطى له قيمة 1 لأجل المصارف المدرجة و 0 لأجل المصارف غير المدرجة، من المتوقع أن تستخدم المصارف المدرجة إدارة الأرباح أكثر من المصارف غير المدرجة للمحافظة على تقلبات أقل في الأرباح حيث يعتبر ذلك الركيزة الأساسية في استقرار أسعار الأسهم.

3-2-4- مدخل سلوك المستحقات (طريقة التوزيع) Behavior Accruals Approach:

يقوم هذا المدخل بمراقبة سلوك المستحقات حول نقطة مرجعية معيّنة، حيث يقوم بفحص الخصائص الإحصائية للأرباح لتحديد السلوك الذي يؤثر عليها، إنَّ الإشارة المرجعية المستخدمة في مثل هذه الدراسات ممكن أن تكون صفر أو أرباح ربعيه سابقة. لقد اختبر هذا المدخل فيما إذا كان مدى تكرار المبالغ أعلى أو أسفل النقطة المرجعية قد تم توزيعها بشكل سلس، أو في حال عدم الاستمرارية في التوزيع يكون ذلك نتيجة استخدام الإدارة للتقدير الشخصي. بعض الأمثلة عن هذه الدراسات التي اختبرت إدارة الأرباح باستخدام هذا

المدخل: (DeGeorge et al. (1999) and Burgstahler and Dichev (1997) and McNichols, 2000, p: 316)

3-3 - الخلاصة Summary:

في هذا الفصل، تمّ التعرف على المداخل المستخدمة في قياس إدارة الأرباح، والتي تتكون من أربعة مداخل وهي مدخل معامل التباين وأشهر نماذجه Eckel، مدخل المستحقات الاختيارية وأشهر نماذجه Jones Modified، ومدخل الاستحقاق الأحادي والذي يتمّ التركيز فيه على نوع محدد من المستحقات كمخصصات خسائر القروض في المصارف، وأخيراً مدخل سلوك المستحقات.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نموذج Jones المعدّل باعتباره الأفضل في قياس ظاهرة إدارة الأرباح، فهو يفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية كما يشمل جميع المستحقات الاختيارية التي يمكن للمدراء التلاعب بها بقصد إدارة الأرباح، بالتالي هو نموذج مناسب لقياس ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة عدا المصارف. يعود السبب في استبعاد المصارف إلى أنّ الاستحقاق الإختياري الأكبر فيها يتركز في مخصصات خسائر القروض، بالتالي هذا ما دفع الباحث لاستخدام نموذج مخصصات خسائر القروض للكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في المصارف.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

منهج الدراسة وتحليل البيانات

Methodology and Data Analysis

4-1- مقدمة Introduction:

تمّ عرض الإطار النظري للبحث من خلال فصلين رئيسيين، حيث تناول الفصل الثاني ماهية إدارة الأرباح ودوافعها، بالإضافة إلى ممارساتها، ونتائج إدارة الأرباح. بينما تناول الفصل الثالث مداخل قياس إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة عبر هذه المداخل.

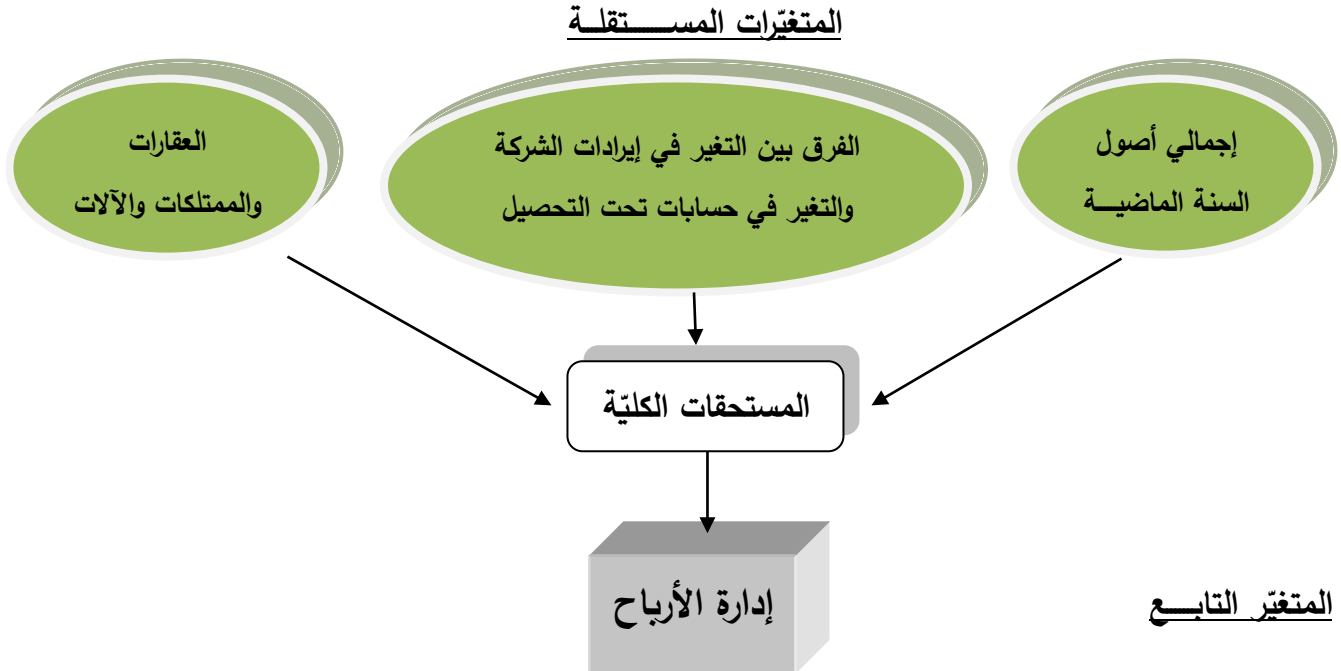
يقوم الباحث في هذا الفصل باختبار نموذجين هما:

- نموذج Jones المعدّل الذي أثبت بأنه أقوى النماذج الموجودة في قياس إدارة الأرباح بناءً على دراسة (Jean, et al (2004).
- نموذج مخصصات خسائر القروض يستخدم في المصارف فقط، حيث يعتبر هذا المخصص تراكمياً ضخماً بالنسبة للمصارف وله تأثير هام على الدخل ورأس المال للمصارف، وبالتالي يخلق الحافز لدى الإدارة لممارسة إدارة الأرباح وهذا ما أكّده الدراسات التالية (Wahlen (1994), Shackelford (1995), Beaver and Engel (1996) and, Takeda and Thomas (1999).

4-2- نماذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات وكيفية قياسها Models and Variables:

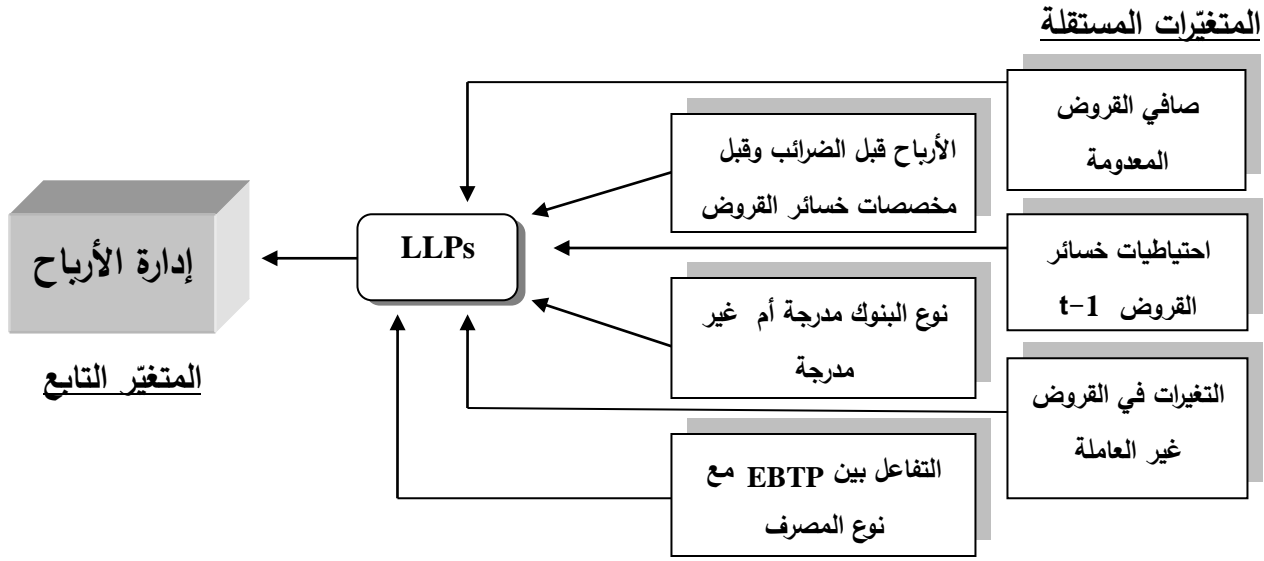
تتضمن متغيرات الدراسة متغير تابع أساسي هو (إدارة الأرباح) يتم استنباط دلالاته من القيم الناتجة، ومتغيرات مستقلة تم تمثيلها بناءً على المعادلة الأساسية لكل نموذج بالأشكال التالية:

❖ متغيرات نموذج Jones المعدّل:



الشكل 4-1 متغيرات نموذج Jones المعدّل. (من إعداد الباحث).

❖ متغيرات نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs:



الشكل 4-2 متغيرات نموذج LLPs. (من إعداد الباحث).

حيث تم استخدام نموذجين لقياسه هما:

النموذج الأول: نموذج Jones المعدل لقياس إدارة الأرباح وذلك في الشركات غير المالية، حيث يهتم بالمستحقات الاختيارية على اعتبارها العنصر الأقل موثوقية، ويعني ذلك أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح. ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب:

أولاً: قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما: طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات من خلال النموذج الآتي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t . (Total Accruals)

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة t . (Change in current assets)

$\Delta CL_{i,t}$ = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة t . (Change in current liabilities)

$\Delta Cash_{i,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة t . (Change in cash and cash equivalent)

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغيير في أفساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة t . (Change in long-term debt payments due and the short-term debt)

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك للشركة i خلال الفترة t . (Depreciation)

قام الباحث باتباع طريقة التدفق النقدي وذلك لحساب المستحقات الكلية من خلال طرح صافي الدخل من صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي تم استخراجها من التقارير المالية للشركات. قام الباحث بالتأكد من مطابقة نتائج هذه الطريقة مع طريقة قائمة المركز المالي التقليدية من خلال تطبيقها على بعض الشركات.

ثانياً: تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + \epsilon_{i,t}$$

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغيير في إيرادات الشركة i بين السنتين t و $t-1$. (The change in represents revenues)

$\Delta REC_{i,t}$ = التغيير في حسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و $t-1$. (The change in accounts receivables)

$PPE_{i,t}$ = الحجم الإجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i خلال الفترة t . (Gross Property, Plant, Equipment)

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة i خلال الفترة $t-1$. (Total assets)

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي. (Random error)

قام الباحث باستخراج المعطيات السابقة، من قائمة المركز المالي لكل شركة في كل سنة، حيث تم قسمة المستحقات الكلية الناتجة من المعادلة الأولى على إجمالي الأصول في السنة السابقة، وحساب الفرق بين الإيرادات بين السنتين المدروسة والسابقة لها وطرح منه الفرق بين حسابات تحت التحصيل (زبائن، أوراق القبض) للسنة المدروسة والسابقة لها ثم قسم الناتج على إجمالي الأصول للسنة السابقة، وأخيراً تم قسمة رقم العقارات والممتلكات والآلات للسنة المدروسة الظاهر، في قائمة المركز المالي على إجمالي الأصول في السنة السابقة، لتكتمل عناصر معادلة الانحدار السابقة.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) = nondiscretionary accruals لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة فيما تقدم ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \alpha_3 PPE_{i,t}$$

قام الباحث من الخطوة الثانية بحساب المعالم ثم ضربها بمعطيات المعادلة المحسوبة سابقاً للوصول إلى المستحقات غير الاختيارية.

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية $(DACC_{i,t}) = \text{discretionary accruals}$ لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

تم حساب المستحقات الاختيارية بطرح المستحقات غير الاختيارية الناتجة من الخطوة الثالثة، من المستحقات الكلية المحسوبة في الخطوة الأولى.

خامساً: بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة، يجب حساب متوسط هذه المستحقات الاختيارية خلال الفترة المدروسة، ثم يتم إجراء المقارنة التالية:

- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة تكون قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغيراً وهمياً (1).
- أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط الحسابي فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال السنة وتعطى متغيراً وهمياً (0).

النموذج الثاني: نموذج خاص لمخصصات خسائر القروض (LLPs) يتم تطبيقه على الشركات المالية (المصارف فقط)، والذي يهتم بحساب هذه المخصصات على اعتبارها المستحقات الاختيارية الأكبر التي يستخدمها المدراء من أجل ممارسة إدارة الأرباح. يتمثل هذا النموذج بـ:

$$LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon$$

LLP_t = مخصصات خسائر القروض خلال السنة t. (Loan loss provision for year t)

تمكن الباحث من الحصول على رقم المخصصات من قائمة المركز المالي لكل مصرف.

LCO_t = صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة t. (Net loan charge-offs for year t)

تمكن الباحث من الحصول على رقم صافي القروض المعدومة من الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية.

LLA_{t-1} = بدل أو احتياطات خسائر القروض خلال السنة t-1. (Loan loss allowance or reserve at the end of year t-1)

تمكن الباحث من الحصول على رقم المخصصات من قائمة المركز المالي لكل مصرف.

$$\Delta NPL_t = \text{التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة الماضية } t-1 \text{ والسنة الحالية } t.$$

(The change in non-performing loans during year t, measured by the non-performing loans for year t minus the non-performing loans for year t-1)

تمكن الباحث من الحصول على رقم التغيرات في القروض غير العاملة من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، ثم قام بحساب الفرق بين السنة المدروسة والسنة السابقة لها.

$$EBTP_t = \text{الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كليهما) خلال السنة } t. \text{ (Earnings before tax and loan loss provisions for year } t)$$

تم الحصول على الأرباح قبل الضريبة من قائمة الدخل ثم أُضيف إليها مخصصات القروض للسنة الحالية.

$$LISTED_t = \text{متغير مصطنع يشير إلى 1 للمصارف المدرجة و 0 لغير المدرجة.}$$

المتغير المصطنع هو متغير تمّ وضعه للتمييز بين المصارف المدرجة وغير المدرجة على اعتبار أنّ المصارف المدرجة تستخدم إدارة الأرباح أكثر من المصارف غير المدرجة للمحافظة على تقلبات أقل في الأرباح وبالتالي استقرار أكبر في أسعار الأسهم.

$$EBTP_t * LISTED_t = \text{التفاعل بين } EBTP_t \text{ مع نوع المصرف.}$$

إذا كانت قيمة المعامل β_4 موجبة فذلك يدل على وجود علاقة إيجابية بين الأرباح ومخصصات خسائر القروض وبالتالي يكون المصرف قد مارس إدارة الأرباح. أما إذا كانت قيمة المعامل β_4 سالبة فذلك يدل على وجود علاقة سلبية بين الأرباح ومخصصات خسائر القروض وبالتالي يكون المصرف لا يمارس إدارة الأرباح.

3-4 - مجتمع الدراسة The Population Study:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، والتي يبلغ عددها 52 شركة. حيث يقسم إلى مجموعتين الأولى مجتمع الشركات المساهمة عدا المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 19 شركة أما الثانية فهو مجتمع المصارف حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في هذا المجتمع 12 مصرفاً، وذلك بعد استبعاد من كلا المجتمعين الشركات المتوقفة عن العمل وعددها 6 شركات (السورية للسياحة، السلمية للمشاريع الإنشائية، داريوس للنقل والسياحة، المشاريع الكاثوليكية، كسب للتبريد، فيحاء الشام للتسويق والزراعة)، كما تمّ استبعاد الشركات التي تم تأسيسها بعد عام 2008 وعددها 8 (إسمنت البادية، وشركات الصرافة الخمس وهي (بيكو، الأدهم، دياب، الشرق الأوسط،

المتحدة)، مصرف البركة، مصرف قطر الوطني)، والشركات التي لم تلتزم بتسليم كامل بياناتها خلال فترة الدراسة وعددها 7 (التجارية للصناعة والتبريد، السورية للصناعة والزراعة، عمريت للاستثمار والتطوير السياحي، الشام الزراعية، بركة للمنتجات الزراعية والحيوانية، عصير الجبل الطبيعي، باب الفرج للسياحة والفنادق)، حيث امتدت فترة الدراسة من 2008-2012.

إنّ استبعاد بعض الشركات المساهمة من مجتمع الدراسة ناتج عن خضوع الشركات للشرطين الآتيين:

- 1- أنّ تتوافر لها كامل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية، بوصفه عاملاً أساسياً لتصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.
- 2- ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

بلغ عدد الشركات المدروسة 31 شركة حققت الشروط المطلوبة⁴، وقد بلغ عدد المشاهدات الإجمالية بالنسبة لنموذج Jones المعدّل 94 مشاهدة، وبالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض 60 مشاهدة.

يبين الجدول التالي (4-1) تصنيف الشركات المدروسة والقطاع الذي تنتمي إليه:

جدول 4-1 تصنيف الشركات المدروسة والقطاع الذي تنتمي إليه

الرقم	اسم الشركة	القطاع	التصنيف
1	شركة سيريتل موبايل تيليكوم المساهمة المغفلة	الاتصالات	غير مدرجة
2	شركة الاتصالات MTN	الاتصالات	غير مدرجة
3	الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	خدمات	غير مدرجة
4	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	خدمات	مدرجة
5	شركة قرية دمشق للشحن	خدمات	غير مدرجة
6	الشركة الأهلية للنقل	خدمات	مدرجة
7	شركة ماسة للتوزيع	خدمات	غير مدرجة
8	الشركة الأهلية للزيوت النباتية	صناعة	مدرجة
9	الشركة الهندسية الزراعية - نماء -	زراعة	مدرجة
10	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية - غدق -	زراعة	غير مدرجة
11	الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون	زراعة	غير مدرجة

⁴ من ضمن الشركات المدروسة شركة ماسة للتوزيع حققت الشروط المطلوبة تأسست عام 2008 وبالتالي تم دراسة بياناتها من عام 2009.

غير مدرجة	زراعة	شركة القلمون للاستثمار النباتي والحيواني	12
مدرجة	تأمين	الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب)	13
مدرجة	تأمين	الشركة المتحدة للتأمين	14
مدرجة	تأمين	الشركة الوطنية للتأمين	15
مدرجة	تأمين	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	16
غير مدرجة	تأمين	شركة المشرق العربي للتأمين	17
مدرجة	تأمين	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	18
مدرجة	تأمين	الشركة السورية الكويتية للتأمين	19
مدرجة	المصارف	البنك العربي	20
مدرجة	المصارف	بنك عودة	21
مدرجة	المصارف	بنك بيبيلوس	22
مدرجة	المصارف	بنك فرنسبنك	23
مدرجة	المصارف	بنك سوريا والمهجر	24
مدرجة	المصارف	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	25
مدرجة	المصارف	بنك الأردن - سورية	26
مدرجة	المصارف	بنك سوريا والخليج	27
مدرجة	المصارف	بنك سوريا الدولي الإسلامي	28
مدرجة	المصارف	بنك بيمو السعودي الفرنسي	29
مدرجة	المصارف	بنك المشرق	30
مدرجة	المصارف	بنك الشام الإسلامي	31

من إعداد الباحث

4-4- أسلوب جمع البيانات Method of Data Collection:

يعتمد الباحثون على نوعين من البيانات:

1- البيانات الأولية: وهي البيانات التي يقوم الباحث بجمعها بنفسه عبر الملاحظة والمقابلة وقوائم الاستبيان.

2- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي يتم جمعها من قبل الآخرين، ومنها قواعد البيانات الموجودة على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أدلة الأرشيفات وأدلة المنظمات والكتالوجات مثل المصادر الإحصائية ودليل مراكز البحث.

اعتمد الباحث في دراسته الحالية على البيانات الثانوية، حيث يوجد ثلاث أسباب رئيسية وراء الاستخدام المتزايد من قبل الباحثين لهذه البيانات وهي (ناشميز، 2004):

- أسباب مفاهيمية- جوهرية: تكون فيها البيانات الثانوية هي المصدر الوحيد المتاح لدراسة المشاكل البحثية. كما يمكن استخدام هذه البيانات للمقارنة.
- أسباب منهجية: تقدم البيانات الثانوية فرصة للتكرار والإعادة في حال كانت دقيقة وموثوقة، وتساعد في توظيف تصاميم البحوث الطولانية، وتساعد في تحسين القياس وزيادة حجم العينة وتمثيلها وعدد الملاحظات من أجل تعميم أكثر شمولية، كما تستخدم في تحقيق غرض التثليث (صدق النتائج).
- أسباب اقتصادية: تكلفة الحصول على البيانات الثانوية أقل بكثير من البيانات الأولية.

قام الباحث بجمع البيانات عن الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 من التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والشركات غير المدرجة والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية والمنشورة على مواقع السوق والهيئة على شبكة الإنترنت⁵. وتمثلت هذه البيانات في البيانات اللازمة لاختبار النموذجين والموجودة ضمن قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية للشركات المدروسة.

4-5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة Statistical Methods:

حتى يتمكن الباحث من تحليل البيانات الثانوية التي حصل عليها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لهذه البيانات بالشكل الذي يمكنه من اختبار النموذجين، وذلك على الشكل التالي:

- 1- الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي _ الوسيط _ الإنحراف المعياري _ أعلى قيمة _ أدنى قيمة).
- 2- الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- 3- تحليل السلاسل الزمنية.

4-5-1- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics:

يبين الجدول (4-2) توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج Jones المعدل وذلك على الشكل التالي:

جدول 4-2 توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج Jones المعدل

النسبة المئوية	عدد المشاهدات	السنة
19.2%	18	2008

⁵موقع سوق دمشق للأوراق المالية: <http://www.dse.sy>

موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: <http://www.scfms.sy>

%20.2	19	2009
%20.2	19	2010
%20.2	19	2011
%20.2	19	2012
%100	94	الإجمالي

من إعداد الباحث

يبين الجدول (3-4) توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs وذلك على الشكل التالي:

جدول 3-4 توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs

النسبة المئوية	عدد المشاهدات	السنة
%20	12	2008
%20	12	2009
%20	12	2010
%20	12	2011
%20	12	2012
%100	60	الإجمالي

من إعداد الباحث

يوضح الجدول (4-4) كلاً من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج Jones المعدل.

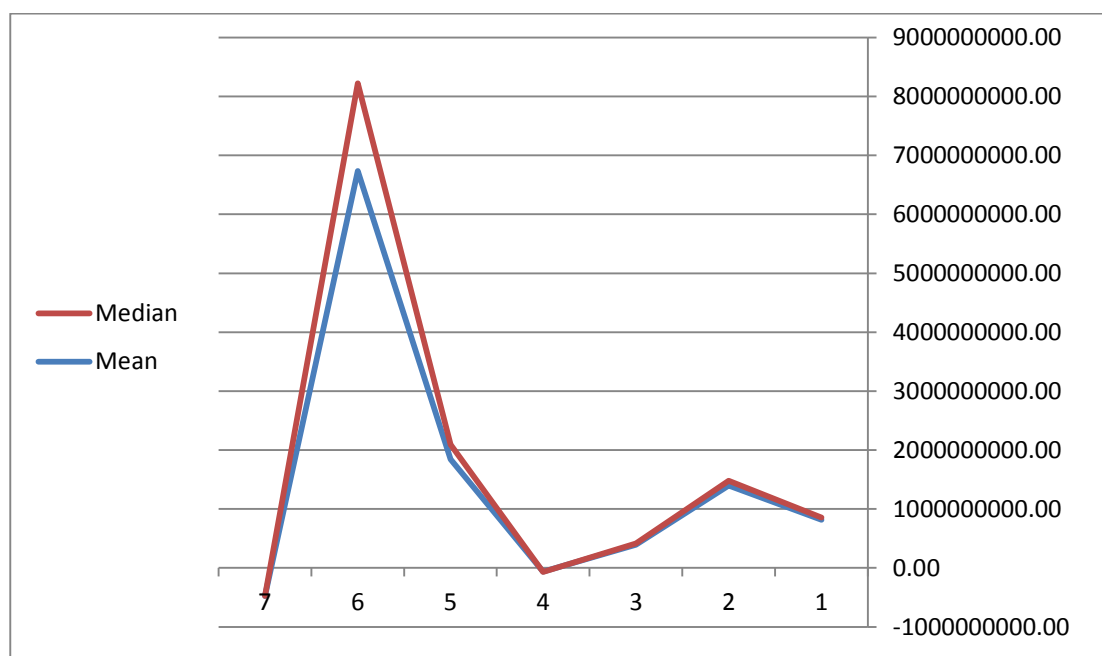
جدول 4-4 الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات نموذج Jones المعدل

أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتغيرات
-289583466	10166143613	2266757273	39168009	815918471.28	94	صافي التدفق التشغيلي
-424998574	16594999544	3739717806.29	79236490.50	1397670428.3 2	94	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية
-1192298881	6643970919	1127906984.35	24713551	391318733.30	94	التغير في الإيرادات

-2621188459	346772125	349503911.42	-1273386.50	-65652817.87	94	التغير في حسابات تحت التحصيل
12806244	29016726446	6328942767.62	250323183	1843364134.4 4	94	العقارات والممتلكات والآلات
89991979	49849648848	12765449797.3 1	1483483210	6737588511.3 2	94	إجمالي أصول السنة السابقة
-81297414	1147896785	1639590957.68	-3966165.50	- 473293677.62	94	المستحقات الكلية

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتم استخدام مقاييس النزعة المركزية في تحديد شكل توزيع البيانات، حيث يعتبر المتوسط الحسابي والوسيط أهم مقاييس النزعة المركزية ويتم تمثيلهم بيانياً لمعرفة شكل التوزيع. ويتمثل قيم كل من المتوسط والوسيط الناتجة عن الجدول السابق بيانياً:



الشكل 3-4 الشكل البياني لكل من المتوسط والوسيط لنموذج Jones المعدل

يجد الباحث من خلال الشكل البياني لانتشار كل من المتوسط والوسيط بأن الخطين البيانيين لهما كادا ينطبقان، وبالتالي إن توزع المتغيرات لنموذج Jones المعدل يعتبر توزعاً طبيعياً.

يمثل الانحراف المعياري مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي (نجيب وغالب، 2006)، وبالتالي بالعودة إلى بيانات الجدول السابق (4-4) نلاحظ أنّ أكبر قيمة للانحراف المعياري موجودة في بيانات المتغير المستقل إجمالي أصول السنة السابقة. أمّا أصغر قيمة للانحراف المعياري موجودة في بيانات المتغير المستقل التغير في حسابات تحت التحصيل.

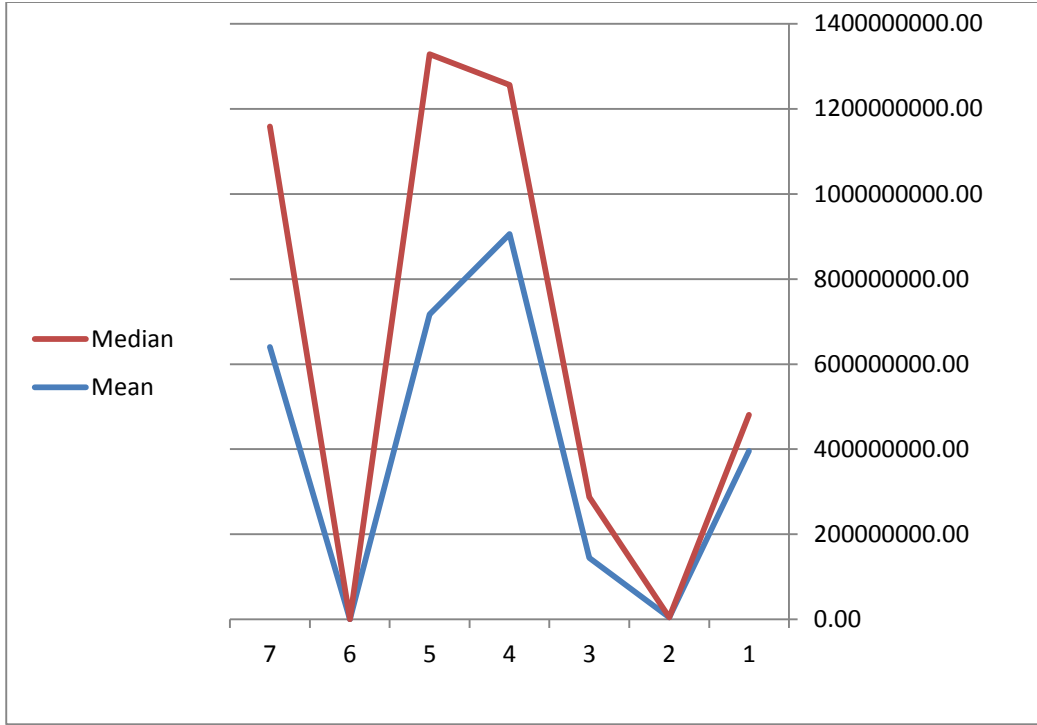
يوضح الجدول (5-4) كلاً من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج LLPs.

جدول 5-4 الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات نموذج LLPs.

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
صافي القروض المدومة	60	4374956.17	0	28229466.22	218405979	0
احتياطات خسائر القروض للسنة السابقة	60	144392689.0 3	142771534	279818310.35	1564772782	0
التغيرات في القروض غير العاملة	60	905962808.2 0	350155926.50	1477573434.9 6	7406211496	-61919645
الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض	60	717317448.6 5	611173419.50	648256237	2001240028	- 171933792
متغير المصطنع	60	0.92	1	0.28	1	0
التفاعل بين نوع البنك و EBTP	60	639879571.7 7	518688728	652054560.28	2001240028	- 171933792
مخصصات خسائر القروض للسنة الحالية	60	395867525	84932070	595043279.75	2500616790	0

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق (5-4) نلاحظ أنّ أكبر قيمة للانحراف المعياري موجودة في بيانات المتغير المستقل التغير في القروض غير العاملة. أمّا أصغر قيمة للانحراف المعياري موجودة في بيانات المتغير المستقل المتغير المصطنع.



الشكل 4-4 الشكل البياني لكل من المتوسط والوسيط لنموذج LLPs

يجد الباحث من خلال الشكل البياني لانتشار كل من المتوسط والوسيط بأن المتوسط يميل لأن يكون أكبر من الوسيط لدى بعض المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بأن توزيع المتغيرات لنموذج LLPs هو توزيع موجب الإتواء (ملتو نحو اليمين).

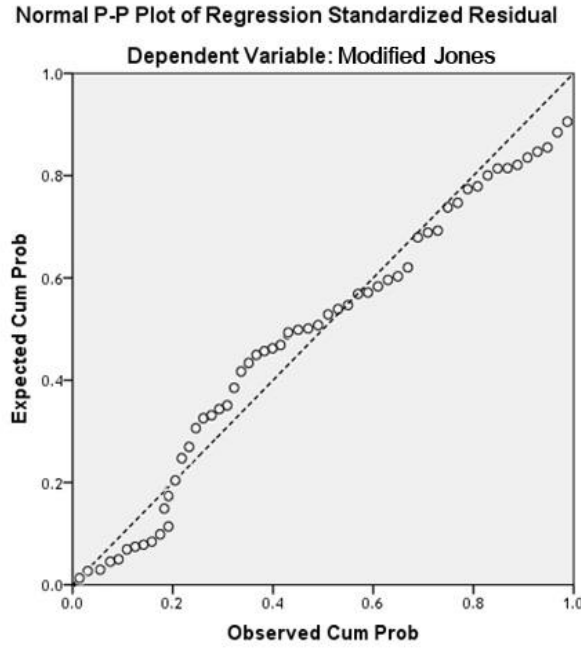
4-5-2- التحقق من افتراضات الانحدار المتعدد Verification of Multiple Regression Assumptions

❖ عدد المشاهدات: يجب أن تكون نسبة الحالات إلى المتغيرات المستقلة 20 مثل وعلى الأقل 5 أمثال. بالعودة إلى النموذجين وجد الباحث أن نموذج Jones المعدل يؤثر به 6 متغيرات في حين أن عدد المشاهدات 94 وبالتالي فإن المشاهدات تمثل تقريبا 16 مثل لعدد المتغيرات. أما في نموذج مخصصات خسائر القروض إن عدد المشاهدات هو 60 والمتغيرات 6 وبالتالي فإن عدد المشاهدات يمثل عشر أضعاف عدد المتغيرات وبالتالي هذا يقدم دليل على أن فرضية الانحدار المتعدد محققة.

❖ الطبيعية (Normality) والخطية (Linearity) والتجانس (Homoscedasticity) واستقلال البواقي
:(Independence of Residuals)

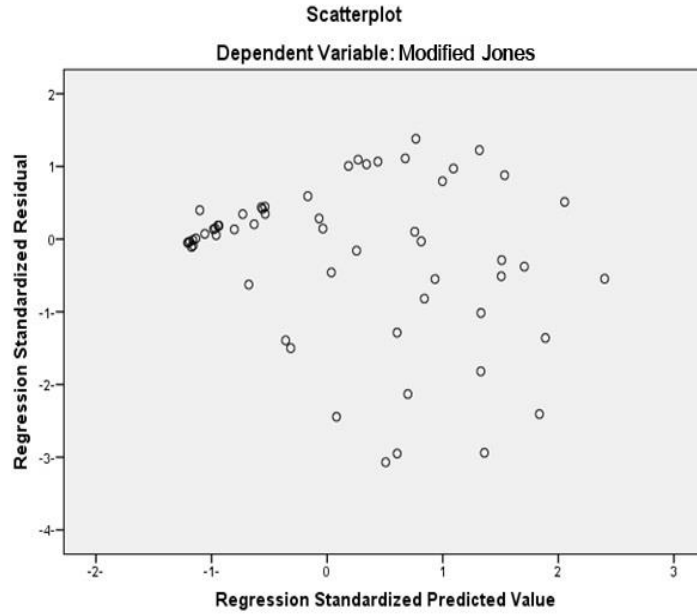
يمكن اختبار هذه الشروط بالاعتماد على شكل الإنتشار للبواقي Residuals Scatterplot حيث:

- 1- يجب أن تتوزع البواقي توزيعاً طبيعياً حول المتغير التابع.
 - 2- يجب أن يكون تباين البواقي واحداً لكل القيم المتوقعة.
 - 3- يجب أن تكون العلاقة بين البواقي والقيم المتوقعة خطية.
- التحقق من شرط الطبيعية بالنسبة لنموذج Jones المعدل: يوضح الشكل (4-5) اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث يدل أنّ النقاط تتجمع حول الخط مما يدل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



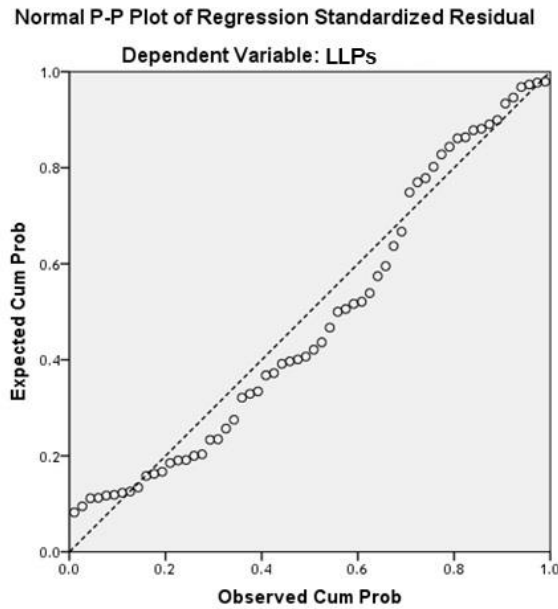
الشكل 4-5 توزيع البواقي في نموذج Jones المعدل

- التحقق من شرط الخطية وشرط التجانس بالنسبة لنموذج Jones المعدل: يوضح الشكل (4-6) انتشار البواقي مع القيم المتوقعة حيث يتضح من الشكل عدم وجود نمط معين للنقاط وهذا يتفق مع شرط الخطية وشرط التجانس.



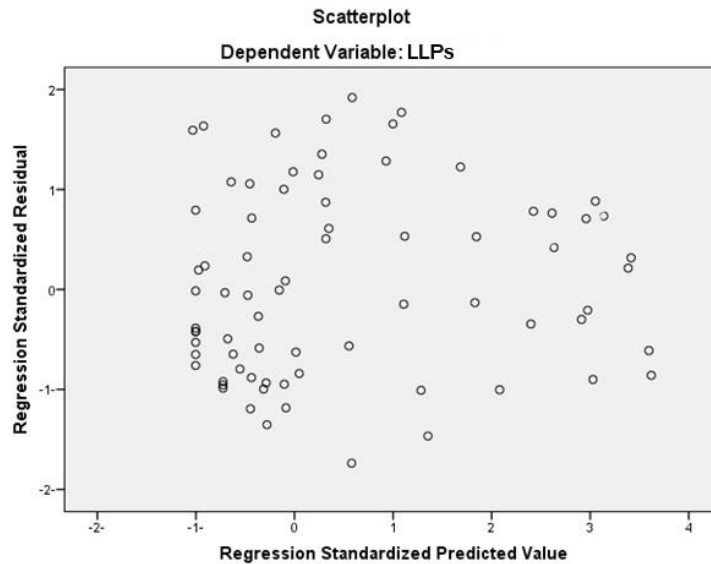
الشكل 4-6 انتشار البواقي في نموذج Jones المعدل

- التحقق من شرط الطبيعية بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض: يوضح الشكل (4-7) اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث يدل أن النقاط تتجمع حول الخط مما يدل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل 4-7 توزيع البواقي في نموذج LLPs

- التحقق من شرط الخطية وشرط التجانس بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض: يوضح الشكل (8-4) انتشار البواقي مع القيم المتوقعة حيث يتضح من الشكل عدم وجود نمط معين للنقاط وهذا يتفق مع شرط الخطية وشرط التجانس.



الشكل 8-4 انتشار البواقي في نموذج LLPs

بعد التحقق من شروط الطبيعية والخطية والتجانس، يجب التحقق من شرط استقلال البواقي، لذلك قام الباحث بإجراء اختبار Durbin-Waston حيث يجب أن تتراوح قيمة الاختبار بين 0 و 4 ($0 < D-W < 4$) وكلما كانت قيمة الاختبار قريبة من 2 فهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط بين البواقي.

يلاحظ الباحث أنّ قيمة اختبار D-W بالنسبة لنموذج Jones المعدّل تساوي 2.013، وبالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs تساوي 2.059، وبما أنّ القيمتين تقتربان من 2 فهذا يعني تحقق شرط استقلال البواقي.⁶

ملاحظة: للتأكد من تحقق شروط الانحدار المتعدد، يمكن أيضاً اللجوء إلى اختبار التعدد الخطي **Multi-Collinearity** والتفرد **Singularity**، والتي تتكون شروطه مما يلي (1- قيمة معامل التحديد المصحح Adjust R² جيدة جداً، 2- معنوية النموذج $p\text{-VALUE} < 0.05$ ، 3- القوة التفسيرية للنموذج جيدة جداً من خلال قيمة معامل التحديد (R²) (نجيب وغالب، 2006)، وهذه الشروط محققة كما سيوضح لاحقاً من تحليل البيانات.

⁶ تتضمن جداول تحليل الارتباط الواردة لاحقاً في تحليل البيانات قيم D-W، لم تعرض الجداول هنا منعاً للتكرار أو اقتصاص جزء منها.

4-6- تصنيف الشركات بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج Jones المعدل:

يبين الجدول (4-6) تصنيف ممارسة أو عدم ممارسة كل شركة من الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية (عدا المصارف) لإدارة الأرباح ولفترة خمس سنوات، إذ تعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة أكبر من متوسط مستحقاتها الاختيارية، أما إذا كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح. وتبين وجود 13 شركة من أصل 19 شركة مارست إدارة الأرباح.

جدول 4-6 تصنيف الشركات بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج Jones المعدل

التسلسل	اسم الشركة	السنة	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	ممارسة غير ممارسة	التصنيف
			NDACC _{i,t}	DCC _{i,t}	Mean		
1	شركة سيريتل موبايل تيليكوم المساهمة المغلقة	2008	7644	-3898835597	-5362685899	غير ممارسة	غير ممارسة
		2009	6117	-3873589442	-5362685899	غير ممارسة	
		2010	5670	-4137335642	-5362685899	غير ممارسة	
		2011	9598	-8603743448	-5362685899	ممارسة	
		2012	13954	-6299925364	-5362685899	ممارسة	
2	شركة الاتصالات MTN	2008	12726	-4356423659	-4375478476	غير ممارسة	غير ممارسة
		2009	12343	-4517319292	-4375478476	ممارسة	
		2010	11205	-2974322009	-4375478476	غير ممارسة	
		2011	9908	-3005582303	-4375478476	غير ممارسة	
		2012	8858	-7023745116	-4375478476	ممارسة	
3	الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	2008	827959	-18270216	-31610060	غير ممارسة	ممارسة
		2009	934155	-30069296	-31610060	غير ممارسة	
		2010	934339	-119150439	-31610060	ممارسة	
		2011	934113	-107988178	-31610060	ممارسة	
		2012	931532	-98548530	-31610060	ممارسة	
4	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	2008	14628	-96392696	-44863709	ممارسة	ممارسة
		2009	15164	-230462348	-44863709	ممارسة	
		2010	14999	-12534525	-44863709	غير ممارسة	
		2011	14016	-207941428	-44863709	ممارسة	

	ممارسة	44863709-	162981293-	12725	2012		
ممارسة	ممارسة	8179588-	9984504-	3501	2008	الشركة الهندسية الزراعية-نماء -	5
	ممارسة	8179588-	23411631-	3217	2009		
	ممارسة	8179588-	11524565-	3204	2010		
	غير ممارسة	8179588-	7504389-	3236	2011		
	ممارسة	8179588-	11527152	3176	2012		
ممارسة	غير ممارسة	1374603-	816483-	2581	2008	شركة قرية دمشق للشحن	6
	غير ممارسة	1374603-	970336-	2582	2009		
	ممارسة	1374603-	2677326	2492	2010		
	ممارسة	1374603-	4877924-	2408	2011		
	ممارسة	1374603-	2885600-	2324	2012		
ممارسة	ممارسة	843750	27923906-	17463	2008	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية - غدق -	7
	ممارسة	843750	4228237-	17387	2009		
	ممارسة	843750	19490605	16871	2010		
	غير ممارسة	843750	817321-	16806	2011		
	ممارسة	843750	17697611	16462	2012		
ممارسة	ممارسة	5466797-	114434323	30454	2008	الشركة الأهلية للزيوت النباتية	8
	غير ممارسة	5466797-	3750170-	28689	2009		
	ممارسة	5466797-	187307841-	27274	2010		
	ممارسة	5466797-	316848850	25474	2011		
	ممارسة	5466797-	267559146-	23583	2012		
غير ممارسة	غير ممارسة	46914070-	42720126-	17167	2008	الشركة الأهلية للنقل	9
	غير ممارسة	46914070-	36825678-	15465	2009		
	غير ممارسة	46914070-	42788379-	13931	2010		
	ممارسة	46914070-	76806234-	14850	2011		
	غير ممارسة	46914070-	35429929-	12994	2012		
غير ممارسة	غير ممارسة	23253338-	3256122-	2259	2008	الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون	10
	غير ممارسة	23253338-	7846256-	2164	2009		
	غير ممارسة	23253338-	14239045-	2038	2010		
	ممارسة	23253338-	26609768-	1852	2011		
	ممارسة	23253338-	64315496-	1669	2012		
	ممارسة	753098	889387	795	2008	شركة القلمون للاستثمار	
	ممارسة	753098	14856734-	785	2009		

ممارسة	ممارسة	753098	4280614-	783	2010	النباتي والحيواني	11
	ممارسة	753098	6857474	822	2011		
	ممارسة	753098	15155976	8471	2012		
ممارسة	سنة تأسيس				2008	شركة ماسة للتوزيع	12
	ممارسة	12813427	36379402	750-	2009		
	ممارسة	12813427	43166839-	627-	2010		
	غير ممارسة	12813427	12148122-	550-	2011		
	ممارسة	12813427	70189269	270-	2012		
غير ممارسة	ممارسة	296298373	384550197	1041	2008	الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب)	13
	غير ممارسة	296298373	159530297	782	2009		
	ممارسة	296298373	580673261	864	2010		
	غير ممارسة	296298373	96048177	3274	2011		
	غير ممارسة	296298373	260689936	10378	2012		
ممارسة	غير ممارسة	255632783	240113397	1761	2008	الشركة المتحدة للتأمين	14
	غير ممارسة	255632783	179954449	2976	2009		
	ممارسة	255632783	269889575	3124	2010		
	ممارسة	255632783	270409853	3079	2011		
	ممارسة	255632783	317796643	2935	2012		
ممارسة	ممارسة	316369293	1147885821	10964	2008	الشركة الوطنية للتأمين	15
	ممارسة	316369293	434253162-	10399	2009		
	ممارسة	316369293	482576166	9786	2010		
	غير ممارسة	316369293	165695686	9305	2011		
	غير ممارسة	316369293	219941952	9525	2012		
ممارسة	ممارسة	4816143	9754808-	2990-	2008	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	16
	ممارسة	4816143	12918372	4017-	2009		
	ممارسة	4816143	11150131	5079-	2010		
	ممارسة	4816143	92294566-	5717-	2011		
	ممارسة	4816143	102061587	7368-	2012		
ممارسة	ممارسة	17533362	63843846-	423	2008	شركة المشرق العربي للتأمين	17
	غير ممارسة	17533362	5259035	1149	2009		
	ممارسة	17533362	239935275	1045	2010		
	ممارسة	17533362	124048655	882	2011		
	ممارسة	17533362	217732309-	708	2012		
	غير ممارسة	99836184	17449485-	312	2008	شركة العقيلة	

غير ممارسة	غير ممارسة	99836184	83551218	1067	2009	للتأمين التكافلي	18
	غير ممارسة	99836184	56538145	1127	2010		
	غير ممارسة	99836184	57843678	4051	2011		
	ممارسة	99836184	318697367	4864	2012		
ممارسة	ممارسة	-1456070	34946180	1711-	2008	الشركة السورية الكويتية للتأمين	19
	ممارسة	-1456070	24483393	1403-	2009		
	ممارسة	-1456070	63518842	1247-	2010		
	ممارسة	-1456070	81296301-	1113-	2011		
	ممارسة	-1456070	48932463-	1166-	2012		

الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ الباحث أنّ بعض الشركات الممارسة لإدارة الأرباح يكون متوسط استحقاقها الإختياري سالباً أي أنّها تميل إلى تخفيض أرباحها. يعتقد الباحث بأنّها بذلك تحاول تخفيض الضرائب المدفوعة، أو أدخار الأرباح في احتياطات من أجل المستقبل للاستفادة منها في الفترات التي تكون فيها الأرباح منخفضة (شركات الصناعة والخدمات أغلبها ذو متوسط استحقاق سالب). أمّا الشركات التي متوسط استحقاقها الإختياري موجب فهي تميل إلى زيادة أرباحها، ويعتقد الباحث أنّ سبب ذلك يعود إلى تحقيقها خسارة أو أنّ أرباحها أقل مقارنة مع شركات أخرى، أو لأنّها شركات ناشئة وترغب في إظهار وضع جيد لها (شركات الزراعة والتأمين أغلبها ذو متوسط استحقاق موجب).

ومنه يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ بينت الدراسة أنّ 68.4% من الشركات المساهمة السورية المدروسة (عدا المصارف) والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2008-2012.
- ✓ تختلف الشركات السورية في ممارستها لإدارة الأرباح حسب الغاية التي تسعى لتحقيقها، فمنها من يلجأ إلى تخفيض الأرباح (متوسط استحقاق إختياري سالب)، أو زيادتها (متوسط استحقاق إختياري موجب)، تبيّن أنّ أغلب الشركات المساهمة الخدمية والصناعية الممارسة لإدارة الأرباح مارست الاستحقاق الإختياري بطريقة سالبة، بينما أغلب الشركات المساهمة الزراعية والتأمين مارست الاستحقاق الإختياري بطريقة موجبة.

- تقدير مدى ممارسة الشركات المساهمة السورية (عدا المصارف) لإدارة الأرباح خلال الفترة من 2008-2012 باستخدام نموذج Jones المعدّل.

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة 2008-2012.

جدول 4-7 التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة الشركات المساهمة (عدا المصارف) لإدارة الأرباح

المجموع		شركات غير ممارسة		شركات ممارسة		السنة
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
%100	18	%44	8	%56	10	2008
%100	19	%58	11	%42	8	2009
%100	19	%32	6	%68	13	2010
%100	19	%37	7	%63	12	2011
%100	19	%26	3	%84	16	2012

الجدول من إعداد الباحث

يلاحظ الباحث من خلال الجدول السابق أنّ أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان عام 2012، ويمكن حسب رأي الباحث تأويل ذلك للآزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وانعكاس ذلك على الأوضاع الإقتصادية والمالية، مما دفع الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح للمحافظة على مكانتها في السوق.

ومنه يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

✓ ازدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المدروسة (عدا المصارف) والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية لتصل إلى 84%، ويعتقد الباحث أنّ للآزمة التي تمر بها سورية أثر على ذلك، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على مكاسب حالية (من خلال زيادة الأرباح) أو مستقبلية (من خلال تخفيض الأرباح).

4-7- تصنيف المصارف بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج LLPs:

يبين الجدول رقم (4-8) تصنيف ممارسة أو عدم ممارسة كل مصرف من المصارف المساهمة المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية لإدارة الأرباح ولفترة خمس سنوات، ويعتبر المصرف ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة EBTP (Earnings before tax and loan loss provisions) موجبة، أمّا إذا كانت سالبة فيعتبر المصرف غير ممارس لإدارة الأرباح. وتبين وجود 8 مصارف من أصل 12 مصرفاً مارست إدارة الأرباح.

جدول 4-8 تصنيف المصارف بالنسبة لممارستها لإدارة الأرباح وفق نموذج LLPs

تسلسل	اسم المصرف	قيمة EBTP	التصنيف
1	البنك العربي	0.31	ممارس

2	بنك عودة	1.11	ممارس
3	بنك بيلوس	0.23-	غير ممارس
4	بنك فرنسبنك	0.999	ممارس
5	بنك سوريا والمهجر	1.35	ممارس
6	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	1.00	ممارس
7	بنك الأردن - سورية	1.12	ممارس
8	بنك سوريا والخليج	0.369-	غير ممارس
9	بنك سوريا الدولي الإسلامي	1.126	ممارس
10	بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.348	ممارس
11	بنك الشرق	1.250-	غير ممارس
12	بنك الشام الإسلامي	1.001-	غير ممارس

الجدول من إعداد الباحث

ومنه يخلص الباحث إلى النتيجة التالية:

✓ بينت الدراسة أن 66.7% من المصارف المساهمة السورية المدروسة والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2008 - 2012.

4-8- تحليل البيانات (Analysis of Data):

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V. 20) لتحليل البيانات، وسيتم عرض النتائج كما يلي:

4-8-1 نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج Jones المعدل:

يبين الجدول (4-9) نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج Jones المعدل:

جدول 4-9 تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج Jones المعدل

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjust R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-waston
1	.931 ^a	.867	.842	240.2238	2.013

a. Dependent Variable: (Constant), $(1/A_{i,t-1})$, $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}$, $PPE_{i,t}/A_{i,t-1}$

b. Predictors: TACC/ $A_{i,t-1}$

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

إنّ تفسير هذه النتائج يكون على الشكل التالي:

- تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي $R = 0.93$ ، وهذا يدل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قوية من ناحية الشدة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.867$ ، وهذا يعني أنّ 87% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد المصحح $Adjusted R^2 = 0.84$ ، إنّ هذه القيمة جيدة جداً وهي تشير إلى أنّ النموذج يعبر عن العلاقة الخطية بين المتغيرات بصورة جيدة، ويؤكد ذلك أنّ قيمة P-Value المرافقة الإحصائية Sig الواردة لاحقاً في تحليل Coefficients تدل بأنّ معاملات النموذج معنوية بمستوى 5%.
- ومن الجدول أعلاه يتضح أنّ إحصائية D-W المحسوبة تشير إلى وجود ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية حيث أنّ $D-W = 2.013 > 2$ ، أي أنّ الأخطاء العشوائية (متغيرات أخرى) التي لم يتضمنها النموذج ليس لها تأثير يذكر عليه.

يبين الجدول (10-4) نتائج تحليل التباين ANOVA بالنسبة لنموذج Jones المعدّل:

جدول 10-4 تحليل التباين ANOVA لنموذج Jones المعدّل

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1024611.17	3	5352911.11	.79.11	.000 ^b
Residual	356488.12	15	683012.64		
Total	1381099.29	18			

a. Dependent Variable: (Constant), $(1/A_{i,t-1})$, $(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}$, $PPE_{i,t}/A_{i,t-1}$

b. Predictors: TACC/A_{i,t-1}

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ الباحث من جدول ANOVA بأنّ $P-VALUE < 0.05$ ، أي إنّ الارتباط بين المتغيرات معنوي، أو إنّ هذه المتغيرات مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع المستحقات الكلية TACC.

كما يوضّح (11-4) نتائج قيم المعاملات لنموذج Jones المعدّل، وذلك على الشكل التالي:

جدول 11-4 تحليل الانحدار Coefficients لنموذج Jones المعدّل

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-12.5201	1.3584		-.911	.011

X1	5.3660	1.5231	.901	.499	.000
X2	5.0016	1.8220	.834	.759	.000
X3	3.7215	.9981	.750	.682	.000

a. Dependent Variable: Y

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

من بيانات الجدول السابق يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$Y = (-12.5201) + (5.3660) X_1 + (5.0016) X_2 + (3.7215) X_3$$

يدل اختبار Coefficients على مايلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار -12.5201، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.3584.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الأول 5.3660، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.5231، والقيمة الإختبارية 0.499. وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.00، مما يعني أنّ المتغير المستقل الأول يؤثر في المتغير التابع المستحقّات الكلية وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثاني 5.0016، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.8220، والقيمة الإختبارية 0.759. وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.00، مما يعني أنّ المتغير المستقل الثاني يؤثر في المتغير التابع المستحقّات الكلية وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثالث 3.7215، ويبلغ الخطأ القياسي له 0.9981، والقيمة الإختبارية 0.682. وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.00، مما يعني أنّ المتغير المستقل الثالث يؤثر في المتغير التابع المستحقّات الكلية وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- إنّ النموذج معنوي عند مستوى دلالة 5%، والمعاملات معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يمكن قبول نتائج هذا النموذج عند مستوى دلالة 5%.

ومنح يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين المستحقّات الكلية ومتغيّرات نموذج Jones المعدّل من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية (عدا المصارف)، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج Jones المعدّل.
- ✓ يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية الناتجة عن نموذج Jones المعدّل لدى تطبيقه على الشركات السورية (عدا المصارف)، أي أنّ نموذج Jones المعدّل لم يغفل أيّ متغيّر آخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الأرباح في الشركات السورية.

4-8-2- نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs:

يبين الجدول (4-12) نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض:

جدول 4-12 تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjust R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-waston
1	.911 ^a	.830	.804	290.265	2.059

a. Predictors: (Constant), LLA, LCO, NPL, ETP, LISTED, INT

b. Dependent Variable: LLPs

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

إن تفسير هذه النتائج يكون على الشكل التالي:

- تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي $R = 0.911$ ، وهذا يدل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جيدة جداً من ناحية الشدة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.830$ ، وهذا يعني أن 83% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد المصحح $Adjusted R^2 = 0.804$ ، إن هذه القيمة جيدة جداً وهي تشير إلى أن النموذج يعبر عن العلاقة الخطية بين المتغيرات بصورة جيدة، ويؤكد ذلك أن قيمة P-Value المرافقة الإحصائية Sig الواردة لاحقاً في تحليل Coefficients تدل بأن معاملات النموذج معنوية بمستوى 5% باستثناء الحد الثابت وهذا ليس له أي أثر.
- ومن الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية D-W المحسوبة تشير إلى وجود ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية حيث أن $D-W = 2.059 > 2$ ، أي أن الأخطاء العشوائية (متغيرات أخرى) التي لم يتضمنها النموذج ليس لها تأثير يذكر عليه.

يبين الجدول (4-13) نتائج تحليل التباين ANOVA بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs:

جدول 4-13 تحليل التباين ANOVA لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs

ANOVA ^b					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1063598.22	55	635982.256	77.253 .	.020 ^b
Residual	265814.78	16	45826.213		
Total	1329413.00	71			

a. Predictors: (Constant), LLA, LCO, NPL, ETP, LISTED, INT

b. Dependent Variable: LLPs

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ الباحث من جدول ANOVA بأن $P\text{-VALUE} < 0.05$ ، أي أنّ الارتباط بين المتغيرات معنوي، أو إنّ هذه المتغيرات مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs. كما يوضح الجدول (4-14) نتائج قيم المعاملات لنموذج مخصصات خسائر القروض، وذلك على الشكل التالي:

جدول 4-14 تحليل الانحدار Coefficients لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-17.23	16.901		3.999	.622
LCO	5.01	2.012	.701	4.001	.002
LLA	4.56	3.359	.862	3.656	.010
NPL	8.125	1.325	.931	3.951	.023
ETP	.098	1.965	.365	4.017	.004
LISTED	.959	3.325	.156	.985	.031
INT	1.325	.958	.285	.231	.017

a. Dependent Variable: Y

الجدول من مخرجات برنامج SPSS

من بيانات الجدول السابق يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$LLP_t = -17.23 + 5.01LCO_t + 04.56LLA_{t-1} + 8.125\Delta NPL_t + 0.098EBTP_t + 0.959LISTED_t + 1.325EBTP_t * LISTED_t$$

يدلّ اختبار Coefficients على مايلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار -17.23، ويبلغ الخطأ القياسي له 16.901.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الأول 5.01، ويبلغ الخطأ القياسي له 2.012، والقيمة الإختبارية 4.001، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig=0.002، مما يعني أنّ المتغير المستقل الأول يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثاني 4.56، ويبلغ الخطأ القياسي له 3.359، والقيمة الإختبارية 3.656، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig=0.010، ممّا يعني أنّ المتغير المستقل الثاني يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.

- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثالث 8.125، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.325، والقيمة الإختبارية 3.951، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.023، ممّا يعني أنّ المتغير المستقل الثالث يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الرابع 0.098، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.965، والقيمة الإختبارية 4.017، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.004، ممّا يعني أنّ المتغير المستقل الرابع يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الخامس 0.959، ويبلغ الخطأ القياسي له 3.325، والقيمة الإختبارية 0.985، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.031، ممّا يعني أنّ المتغير المستقل الخامس يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل السادس 1.325، ويبلغ الخطأ القياسي له 0.985، والقيمة الإختبارية 0.231، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig = 0.017، ممّا يعني أنّ المتغير المستقل السادس يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.

ومنه يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين مخصصات خسائر القروض ومتغيرات نموذج LLPs من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع المصارف المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs.
- ✓ يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلاسل الزمنية الناتجة عن نموذج LLPs لدى تطبيقه على المصارف السورية، أي أنّ النموذج لم يغفل أيّ متغير آخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الأرباح في هذه المصارف.

الفصل الخامس

النتائج & التوصيات

Results & Recommendations

النتائج Results:

- 1- بيّنت الدراسة أنّ 68.4% من الشركات المساهمة السورية المدروسة (عدا المصارف) والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2008-2012.
- 2- تختلف الشركات السورية في ممارستها لإدارة الأرباح حسب الغاية التي تسعى لتحقيقها، فمنها من يلجأ إلى تخفيض الأرباح (متوسط استحقاق إختياري سالب)، أو زيادتها (متوسط استحقاق إختياري موجب)، تبيّن أنّ أغلب الشركات المساهمة الخدمية والصناعية الممارسة لإدارة الأرباح مارست الاستحقاق الإختياري بطريقة سالبة، بينما أغلب الشركات المساهمة الزراعية وشركات التأمين مارست الاستحقاق الإختياري بطريقة موجبة.
- 3- ازدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المدروسة (عدا المصارف) والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية لتصل إلى 84%، ويعتقد الباحث أنّ للأزمة التي تمر بها سورية أثر على ذلك، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على مكاسب حالية (من خلال زيادة الأرباح) أو مستقبلية (من خلال تخفيض الأرباح).
- 4- بيّنت الدراسة أنّ 66.7% من المصارف المساهمة السورية المدروسة والمسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2008-2012.
- 5- توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين المستحقات الكليّة ومتغيّرات نموذج Jones المعدّل من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية (عدا المصارف)، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج Jones المعدّل.
- 6- يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية الناتجة عن نموذج Jones المعدّل لدى تطبيقه على الشركات السورية (عدا المصارف)، أي أنّ نموذج Jones المعدّل لم يغفل أيّ متغيّر آخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الأرباح في الشركات السورية.
- 7- توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ بين مخصصات خسائر القروض ومتغيّرات نموذج LLPs من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع المصارف المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs.
- 8- يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلاسل الزمنية الناتجة عن نموذج LLPs لدى تطبيقه على المصارف السورية، أي أنّ النموذج لم يغفل أيّ متغيّر آخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الأرباح في هذه المصارف.

مناقشة النتائج Results Discussion:

مناقشة النتائج الأساسية التي قدمتها النماذج في ممارسة إدارة الأرباح:

- ❖ تتفق النتيجة الأولى مع نتائج العديد من الدراسات التي استخدمت نموذج Jones المعدل لقياس ظاهرة إدارة الأرباح في الأسواق المالية للعديد من البلدان، ومن هذه الدراسات دراسة Kristiansen عام 2011 التي أكدت أنّ شركات القطاع الخاص في النرويج تمارس إدارة الأرباح. كما يبيّن Kempen من خلال دراسته عام 2010، بأنّ الشركات المساهمة في هولندا تمارس إدارة الأرباح. كذلك أشارت دراسة جمعة هوام وآخرون عام 2013، بأنّ الشركات الفرنسية مارست إدارة الأرباح.
- ❖ تتفق النتيجة الثانية مع ما توصلت إليه دراسة قثامي وخيال عام 2010 التي أجريت على سوق الأوراق المالية السعودي، حيث أشارت الدراسة بأنّ الشركات المساهمة الخدمية والصناعية مارست الاستحقاق الإختياري بطريقة سالبة، بينما أغلب الشركات المساهمة الزراعية مارست الاستحقاق الإختياري بطريقة موجبة.
- ❖ تتفق النتيجة الرابعة مع نتائج العديد من الدراسات التي استخدمت نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs لقياس ظاهرة إدارة الأرباح في الأسواق المالية للعديد من البلدان، ومن هذه الدراسات دراسة دراسة Oosterbosch التي أجريت عام 2009 على المصارف في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بأنّ مدراء المصارف يستخدمون (LLPs) بحرية من أجل إدارة الربح. كذلك تبين دراسة Anandarajan et al. عام (2007)، بأنّ البنوك التجارية الأسترالية المسجلة ارتبطت بشكل كبير بإدارة الأرباح باستخدام (LLPs) مقارنة بغير المسجلة. كما أنّها لا تتفق مع نتائج دراسة Filipova et al. عام (2010) على المصارف التجارية البلغارية التي توصلت إلى عدم وجود دليل قوي يربط (LLPs) مع تمهيد الأرباح.

الاستنتاجات Conclusions:

إنّ الفترة الممتدة من عام 2008 حتى 2012 شهدت مجموعة من الأحداث والمتغيّرات التي أثرت على السوق السورية، فبعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وتداعياتها السيئة التي أصابت الاقتصاد العالمي وما خلفته من آثار اقتصادية على جميع البلدان ولو كان بعضها محدوداً، بدأت الأزمة السورية عام 2011 والتي كان لها آثار سيئة على الحياة الاقتصادية للشركات والمصارف السورية، وبالتالي حسب رأي الباحث هذا ما يبرر لجوء معظم الشركات والمصارف المساهمة السورية إلى ممارسة إدارة الأرباح، وازدياد هذه الممارسة تدريجياً وهذا ما تم ملاحظته عند قياس تكرار الممارسة في عام 2012.

إنّ الشركات المساهمة المدرجة غالباً ما تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح للتأثير على أسعار الأسهم وبالتالي يكون لها ميل أكبر في ممارسة إدارة الأرباح من الشركات غير المدرجة. ولكن هذه الفرضية لم يكن لها شديد الأثر في البيئة السورية وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة. يعتقد الباحث بأنّ السبب في ذلك يعود إلى رغبة الشركات غير المدرجة في التأثير أيضاً على أسعار أسهمها المنتشرة في الأسواق غير المنتظمة -Over-the-Counter (OTC).

يلاحظ الباحث من النتائج التي تم التوصل إليها ضعف الفعالية الرقابية على الشركات والمصارف في سورية، وذلك لغلبة الشركات والمصارف الممارسة لإدارة الأرباح على تلك الغير ممارسة، وهذا ما يعطي لنتائج الدراسة أهمية، وذلك لتسليطها الضوء على هذه الظاهرة في البيئة السورية ومدى انتشارها ضمن أوساط الشركات المساهمة، وذلك للعمل على الحدّ منها مستقبلاً.

تقدم نتائج هذه الدراسة المساعدة للباحثين المستقبليين في إمكانية اعتماد النماذج الموضوعية التي تمّ استخدامها لقياس ظاهرة إدارة الأرباح مستقبلاً، وذلك لما أثبتته الدراسة الإحصائية من وجود ارتباط قوي بين المتغيرات جميعها عند تطبيقها على قيم الشركات والمصارف السورية. كما تتيح لهم هذه النتائج البحث في الممارسات والدوافع التي تمّ اتباعها لممارسة إدارة الأرباح على اعتبار أنّ هذه الدراسة توصلت إلى أنّ معظم الشركات والمصارف المساهمة المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية مارست إدارة الأرباح.

التوصيات Recommendations:

إنّ ممارسات إدارة الأرباح ستبقى محط أنظار الخبراء المحاسبين مع مرور الزمن، فرغم جهود مجلس المعايير المحاسبية والدولية، وجهود القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة، لا يمكن إيقاف هذه الممارسات نهائياً لكن كلّ ما يمكن فعله هو الحدّ منها إلى أدنى المستويات، وبالتالي توصي الدراسة بما يلي:

- 1- إمكانية استخدام نموذج Jones المعدّل لقياس إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية عدا المصارف المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية.
- 2- إمكانية استخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لقياس إدارة الأرباح في المصارف السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية.
- 3- ضرورة توعية مختلف الجهات الرقابية داخل وخارج الشركات بخطر إدارة الأرباح، وكذلك تشجيعهم على احترام أخلاقيات وقواعد مهنة المحاسبة.

4- عقد ندوات وورش عمل من قبل هيئة تداول الأوراق المالية للتعريف بتأثيرات ممارسات إدارة الأرباح على التقارير المالية.

5- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن إدارة الأرباح، لأهميتها وضرورتها في الحد من ممارساتها في البيئة السورية، كدراسة تأثير بعض العوامل (حجم الشركة، المديونية، السيولة، الربحية، نوع القطاع الذي تنتمي إليه) على اتجاه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، أو أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، أو تأثير ممارسة إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين.

المراجع

References

❖ كتب ورسائل عربية:

- الأشقر، هاني محمد (2010). إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة: فلسطين.
- حبيب، ماهر (2011). إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- حماد، طارق عبد العال (2005). التقارير المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
- الظاهر، عبد الستار جاسر (2010). المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات المالية: دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب: سورية.
- الكندري، طلال حسن محمد (2012). درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط: الأردن.
- مدفوني، فيروز (2012). أثر هيكل رأس المال والملكية على التدفقات النقدية الحرة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والأعمال الإدارية، جامعة اليرموك: الأردن.
- مطر، محمد (2004). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- ناشميز، شافا فرانكفورت؛ ناشيماز، دافيد (2004). طرائق البحث في العلوم الاجتماعية (ترجمة د. ليلي الطويل). دمشق: بئرا للنشر والتوزيع.
- نجيب، حسين علي؛ الرفاعي، غالب عوض (2006). تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب (تطبيق شامل للحزمة SPSS). عمان، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

❖ دوريات عربية:

إبراهيم، محمد زيدان، (2006). السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال. مجلة الآفاق. مجلد 18(2)، 1-22.

أبو عجيلة، عماد محمد؛ حمدان، علام محمد (2010). أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية. مجلد 17(2)، 277-319.

البارودي، شريف محمد (2002). تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية. مجلة الفكر المحاسبي. مجلد 6(1)، 72-163.

السرطاوي، عبد المطلب؛ حمدان، علام؛ مشتهي، صبري؛ أبو عجيلة، عماد (2013). أثر لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة العالمية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. مجلد 27(4)، 819-846.

السهلي، محمد بن سلطان (2006). إدارة الربح في الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة. مجلد 46(3)، 513-543.

صالح، رضا إبراهيم (2003). محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: المدخل الإيجابي - دراسة اختبارية على الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة. مجلد 43(3)، 483-535.

هوام، جمعة؛ فداوي، أمينة؛ بوسنة، حمزة (2013). قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة ببورصة باريس. مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك. العدد 14(1)، 305-324.

❖ مواقع إلكترونية:

الزمر، عماد سعيد (2009). دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسة إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 46(1)، تم استرجاعه في 10/10/2012 على الرابط <http://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm>.

القنّامي، فواز سفير؛ خيال، توفيق بن عبد المحسن (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 47(1)، تم استرجاعه في 9/10/2012 على الرابط <http://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm>.

عيسى، سمير كامل (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 45(2)، 1-47. تم استرجاعه في 2012/11/7 على الرابط [.http://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm](http://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm)

❖ كتب ورسائل أجنبية:

AL-ghamdi, S. A (2012). **Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies**. unpublished thesis. Accounting and Finance Department, Business School, DurhamUniversity, Saudi Arabia.

Greyvenstein, R (2010). **Earnings Management on the JSE before and after King II**. unpublished thesis. Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria.

Kempen, R (2010). **Earnings management in public and private companies in The Netherlands**. unpublished thesis. Accounting and Finance Department, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam.

Kristiansen, k (2011). **Earnings Management by Norwegian Private Firms**. unpublished thesis .Accounting and Finance Department, BI Norwegian Business School, BI Oslo.

Oosterbosch, R. J. V (2009). **Earnings Management in the Banking Industry The Consequences of IFRS Implementation on Discretionary Use of Loan Loss Provisions**. unpublished thesis. Accounting, Auditing and Control Department, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam.

Ronen, J; Yaari V (2008). **Earning Management: Emerging insights in Theory**. Practice and Research, Springer edition, New York, USA.

Thomas, M. E (2005). **Earning Management: an executive management. PART1 What is Earnings Management?**, South- Western, Educational, USA.

Thomas, M. E (2005). **Earning Management: an executive management. PART2 Popular Earnings Management Techniques**, South- Western, Educational, USA.

Xu, Z (2007). **Three Essays on Real Earning Management**. Unpublished thesis. Tuscaloosa, The University of Alabama.

❖ دوريات أجنبية:

AL- Khabash, A; AL- Thunebat, A (2009). *Earning Management Practices from the Perspective of External and Internal Auditors Evidence from Jordan*. Managerial Auditing Journal. Vol 24(1), 58- 80.

Abdelghany, K. E (2005). *Measuring the quality of earnings*. Managerial Auditing Journal. **Vol 20(9)**, 1001- 1015.

Anandarajan, A; Hasan, I; & McCarthy, C (2007). *Use of Loan Loss Provisions for Capital, Earnings Management and Signaling by Australian Banks*. Accounting and Finance. **Vol 47**, 357–379.

Ball, R; Shivakumar, L (2008). *Earnings Quality at Initial Public Offerings*. Journal of Accounting and Economics. **Vol 45**, 324-349.

Beneish, D. M (2001). *Earnings management: a perspective*. Managerial Finance. **Vol 27(12)**, 3-19.

Bergstresser, D; Philoppon, T (2004). *CEO Incentives and Earnings Management*. Journal of Financial Economics. **Vol 80**, 511-529.

Chen, Q; Warfield, T (2005). *Equity Incentives and Earning Management*. The Accounting Review . **Vol 80(2)**, 441- 476.

Christensen, P; Demski, J; & Frimor, H (2002). *Accounting Policies in Agencies with Moral Hazard and Renegotiation*. Journal of Accounting Research. **Vol 40(4)**, 1071- 1090.

Christensen, H.B; Lee, E; & Walker, M (2007, September). **Incentives or Standards: What Determine Accounting Quality Changes around IFRS adoption?**. Manchester Business School Working Paper No. 523. The University of Manchester.

Coppens, L; Peek, E (2005). *An analysis of earnings management by European private firms*. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation. **Vol 14 (1)**, 1-17.

Dechow, M; Sloan, G; & Sweeney, P (1996). *Detecting Earning Management*. The Accounting Review. **Vol 70 (2)**, 193- 225.

Elnaby, H. R; Mohammad, E; & Said, A. A (2010). *Nonfinancial Performance Measures and Earnings Management*. Advances in Management Accounting. **Vol 18**, 55- 79.

Ewert, R; Wagenhofer, A (2005). *Economic effects of tightening accounting standards to restrict earning management*. The Accounting Review. **Vol 80**, 1101- 1124.

Fields, T; Lys, T; & Vincent, L (2001). *Empirical research on accounting choice*. Journal of Accounting and Economics. **Vol 31**, 255-307.

Filipova, F; Atanassova, A; & Ali, A (2010, May). **Earnings management in Bulgarun commercial banks through Loan Loss Provisions**. International and Scientific Confrence: The Global Crisis and Economic Development. University of Economics Varna.

Graham, J. R; Harvey, C. R; & Rajopai, S (2005). *The Economic Implication of Corporate Financial Reporting*. Journal of Accounting and Economics .**Vol 40(3)**, 3- 73.

Healy, P. M; Wahlen, J. M (1999). *A review of the earning management Literature and its implications for standard setting*. Accounting Horizons. **Vol 13(4)**, 365- 383.

Iatridis, G; Kadorinis, G (2009). *Earnings management and firm financial motives : A financial investigation of UK listed firms*. International Review of Financial Analysis. **Vol 18**, 164-173.

Jean, B; Marrakchi, C. S; & Lucic, C (2004). *The Effect of Audit Committee Expertise on Aggressive Earnings Management*. A Journal of Practice & Theory. **Vol 23(2)**, 18- 33.

Kamel, H; Elbanna, S (2012). *Investigating the phenomenon of earnings management in the Egyptian stock market*. Emerald Group Publishing Limited. **Vol 12(3)**, 337- 352.

Kothari, S.P; Lcone, A. J; & Wasley, C. E (2005). *Performance-Matched Discretionary Accruals*. Journal of Accounting and Economics. **Vol 39**, 163-197.

McNichols, M.F (2000). *Research design issues in earnings management studies*. Journal of Accounting and Public Policy. **Vol 19**, 313-345.

Miller, J (2009). *A Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management*. Journal of Business Economics & Research. **Vol 7(1)**, 79- 90.

Monem, R (2003). *Earnings Management in Response to the Introduction of the Australian Gold Tax*. Contemporary Accounting Research. **Vol 20(4)**, 47-63.

Othman, H. B; Zeghal, D (2006). *A study of earning management motives in The Anglo-American and Euro-Continental accounting models: The Canadian and French cases*. The International Journal of Accounting. **Vol 41**, 406- 435.

Peasnell, K. V; Pope, P. F; & Young, S (2000). *Detecting earnings management using cross-sectional abnormal accruals models*. Accounting and Business Research. **Vol 30(4)**, 313- 326.

Perlos, J. L; Lougee, B. A (2011). *The relation between earnings management and financial statement fraud*. Advances in Accounting. **Vol 27**, 39- 53.

Rahman, M; Moniruzzaman, M; & Sharif, J (2012). *Techniques, Motives and Controls of Earnings Management*. International Journal of information Technology and Business Management. **Vol 11(1)**, 22- 34.

Roychowdhury, S (2006). *Earning Management through real activities manipulation*. Journal of Accounting and Economics. **Vol 42**, 335- 370.

Saleh, N. M; Iskandar, T. M; & Rahmat, M. M (2007). *Audit committee characteristics and earnings management: evidence from Malaysia*. Asia Review of Accounting. **Vol 15(2)**, 147-163.

Shuto, A (2007). *Executive Compensation and Earnings Management: Empirical evidence from Japan*. Journal of International Accounting, Auditing & Taxation. **Vol 16**, 1-26

Stolowy, H; Breton, G (2004). *Accounting Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework*. Review of Accounting and Finance. **Vol 3(1)**, 5- 66.

Stubben, S. R (2010). *Discretionary Revenues as a Measure of Earnings Management*. The Accounting Review. **Vol 85(2)**, 595-717.

Sun, L; Rath, S; (2010). *Earnings Management Research: A Review of Contemporary Research Methods*. Global Review of Accounting and Finance. **Vol 1(1)**, 121- 135.

Sweeney, A (1994). *Debt-Covenant Violation and Managers Accounting Responses*. Journal of Accounting and Economics. **Vol 17**, 281- 308.

Tsai, C. F; Chiou, Y. J (2009). *Earning Management Prediction: A Pilot Study Combining Neural Networks and Decision Trees*. Expert System with Applications. **Vol 36**, 7180- 7201.

Watts, R; Zimmerman, J. L (1987). *Towards Positive Theory of the determination of accounting standards*. The Accounting Review. **Vol 53**, 112- 134.

❖ مواقع إلكترونية:

Clikeman, P. M (2003). **Where Auditors from to tread: Internal Auditors Should be proactive Educating companies the perils of Earning Management and in Searching for Signs of its Use**. High Beam Research. 69- 78. available from: <http://www/theiia.org/ia/indx.cfm?doc-id=4338>.

Demski, J. S (2004). **Endogenous Expectations**. The Accounting Review. **Vol 79(2)** , Available from: [http:// www.proquest .com](http://www.proquest.com)

Scott, B. J; and Pitman, M. K (2005). **Auditors and Earning management**. available from: <http://www.nysscoa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm>.

الملاحق

Appendices

الملحق (1) بيانات الشركات المساهمة وحساب المستحقات الكلية

المستحقات الكلية	إجمالي الأصول للسنة السابقة	العقارات والممتلكات والآلات	التغير في حسابات تحت التحصيل	التغير في الإيرادات	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	صافي الربح التشغيلي	السنة	اسم الشركة
TACC	A	PPE	REC	REV	OCF	ONI		
-3898827953	32039920854	764421190	-1799220050	6643970919	12201321860	8302493907	2008	سيرينتل موبايل تيليكوم المساهمة المغلقة
-3873583325	30132019657	611677880	259203227	2183872369	12447072403	8573489078	2009	
-4137329972	32562838242	566964899	-507026026	5481707878	14303473585	10166143613	2010	
-8603733850	38783464834	959840278	-253220764	1578201515	16594999544	7991265694	2011	
-6299911410	45892623023	1395444613	-197037531	1448536714	14041238482	7741327072	2012	
-4356410933	29281643311	1126164507	-167860339	4595861786	10937704220	6581293287	2008	شركة الاتصالات MTN
-4517306949	39543555310	1092307602	346772125	2449710656	7971788657	3454481708	2009	
-2974310804	42311400253	991558157	-40285881	4152254221	9567975737	6593664933	2010	
-3005572395	42730669028	876829769	-32670863	136062411	10667107838	7661535443	2011	
-7023736258	49849648848	783898009	-262083096	1264184479	10459177292	3435441034	2012	
-17442257	18136007843	25713001489	-2621188459	1457900812	544048637	526606380	2008	الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
-29135141	27436130628	29011030987	69239674	2260738	605067818	575932677	2009	
-118216100	31119117562	29016726446	-22638041	88243235	680603507	562387407	2010	
108922291	31345905638	29009729743	-114060671	-1127498538	-100146900	8775391	2011	
-97616998	30954246378	28929555687	-64543149	-434761183	56078745	-41538253	2012	
-96378068	1056860361	731042580	-50343399	145834529	174264508	77886440	2008	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق
230477512	1176168531	757831479	80156878	255433258	-124087400	106390112	2009	
12549524	1342034205	749583085	3658758	22157615	133298948	145848472	2010	
-207927412	1332725291	700464930	-123979729	-209162007	157892799	-50034613	2011	
-162968568	1192668293	635955109	-873156296	-484221841	4316849	-158651719	2012	
-9981003	299508542	233415699	-1373696	11275983	23198795	13217792	2008	الشركة الهندسية الزراعية - نماء -
-23408414	320427899	214494865	585628	42005873	63409329	40000915	2009	
-11521361	348658160	213586374	229775	-38245560	20012526	8491165	2010	
-7501153	344901766	215739420	-644543	22043735	31601922	24100769	2011	
11530328	364075121	211765882	747999	-5755605	1590791	13121119	2012	

المستحقات الكلية	إجمالي الأصول للسنة السابقة	العقارات والممتلكات والآلات	التغير في حسابات تحت التحصيل	التغير في الإيرادات	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	صافي الربح التشغيلي	السنة	اسم الشركة
TACC	A	PPE	REC	REV	OCF	ONI		
-813902	89991979	86028809	-1240065	15618625	17672300	16858398	2008	شركة قريّة دمشق للشحن
-967754	93966521	86068094	536745	-636713	15858045	14890291	2009	
2679818	99343115	83052109	1856275	-970507	10560209	13240027	2010	
-4875516	103175615	80258097	-2832830	-10869185	8241163	3365647	2011	
-2883276	100917935	77464083	-971700	-405229	5563064	2679788	2012	
-27906443	910633277	821798673	-902737	9630740	34874543	6968100	2008	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية - غدق-
-4210850	916387132	818222496	309728	-7544184	809139	-3401711	2009	
19507476	893036291	793920448	-649890	-4166580	-21099425	-1591949	2010	
-800515	865436780	790860167	269545	16491057	4308724	3508209	2011	
5533648	1056006303	774674442	-1606309	-21039253	-19306022	-13772374	2012	
114464777	1928299072	964946345	-60516512	54960082	-91895704	22569073	2008	الشركة الأهلية للزيوت النباتية
-3721481	1959387248	909044141	161777169	135854093	77671318	73949837	2009	
-187280567	1796392485	864184015	-108824841	257411549	309509681	122229114	2010	
286175711	1706720986	807167004	-32282380	176744287	-123110924	193763400	2011	
-267535563	1906735402	747237371	-70030691	390091720	739433710	471898147	2012	
-42702959	406659205	405271383	-2768523	133686601	80801663	38098704	2008	الشركة الأهلية للنقل
-36810213	472746448	365093589	-2444541	43055695	100918165	64107952	2009	
-42774448	422166974	328877254	16471938	21408048	96310167	53535719	2010	
-76791384	396847795	350572955	-16329772	-158014180	67075143	-9716241	2011	
-35416935	389013175	306759713	1139495	-138413089	7990240	-27426695	2012	
3253863-	565320236	112934356	22764529-	412847369	56651467	53397604	2008	الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون
7844092-	530531559	108224233	46715656-	1192298881-	6375421	1468671-	2009	
14237007-	473951182	101899187	60281982	40302341	24084441	9847434	2010	
26607916-	556241149	92615006	36033445-	65116727	44881733	18273817	2011	
64313827-	539860250	83456122	121811288	15910137	93220440	28906613	2012	

المستحقات الكلية	إجمالي الأصول للسنة السابقة	العقارات والممتلكات والآلات	التغير في حسابات تحت التحصيل	التغير في الإيرادات	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	صافي الربح التشغيلي	السنة	اسم الشركة
TACC	A	PPE	REC	REV	OCF	ONI		
890182	96853414	39078254	112330	6235751-	5345569-	6967377	2008	شركة القلمون للاستثمار النباتي والحيواني
14855949-	103545419	38550544	2811468	12881675	1974274-	1921989	2009	
4279831-	114956621	38472562	1306708-	13110918	8831087	1333972-	2010	
6858296	117353605	40369573	250000	339366	7197662	8620130	2011	
15164447	125825428	416251168	250000	13155258-	2009189	6244219-	2012	
سنة تأسيس							2008	شركة ماسة للتوزيع
36378652	97772617	35512777	23069720	40584459-	4205807-	2415303	2009	
43167466-	117622772	29694677	2728340	18421402	24746064-	7982907	2010	
12148672-	169561013	26056795	3067907	2601884	9546788-	13698219	2011	
70188999	188474898	12806244	5388605-	42059002-	28129997	22357501	2012	
384551238	1939542102	54212683	39742444	27269487	411820725	57514726	2008	الشركة السورية الدولية للتأمين (أروب)
159531079	2439467158	40718007	26914393-	42600366	202131445	85896945	2009	
580674125	2656203411	44960875	11843793	169679901	750354026	159382312	2010	
96051451	2734001837	170455478	6124142-	179828836	275880287	149089359	2011	
260700314	2941461186	540252246	35288374-	73292159-	187408155	74270242	2012	
240115158	1470181184	139772195	50706434	92958274	333073432	107936361	2008	الشركة المتحدة للتأمين
179957425	1917270602	236177345	30582374	139469072	319426497	103687789	2009	
269892699	2204379144	247940980	49492385-	125733290	395625989	173883130	2010	
270412932	2442779148	244370638	7746883-	11235798	281648730	161480933	2011	
317799578	2655004036	232970191	28425874-	129384344-	188415234	86912129	2012	
1147896785	1452081456	353665151	45532387	22085516	1169982301	203706564	2008	الشركة الوطنية للتأمين
434242763-	2573435537	335463668	6584459-	80228680	354014083-	207026025	2009	
482585952	2653734535	315664016	74198059	243469965-	239115987	142495901	2010	
165704991	2951558708	300163930	51885195-	77530083	243235074	120418135	2011	
219951477	3065611885	307251818	13926787	15196458-	204755019	99883851	2012	
9757798-	989190404	148740659	9491206	64244636	54486838	86358	2008	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين
12914355	10092772636	199861514	25342595-	133582492	146496847	11632189	2009	
11145052	1188595870	252705386	32886945	185210039	196355091	11356520	2010	
92300283-	1438103053	284446533	16638489	141700161	49399878	38335103	2011	
102054219	1496785236	366583598	16449016-	31654341-	70399878	3768722-	2012	

المستحقات الكلية	إجمالي الأصول للسنة السابقة	العقارات والممتلكات والآلات	التغير في حسابات تحت التحصيل	التغير في الإيرادات	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	صافي الربح التشغيلي	السنة	اسم الشركة
TACC	A	PPE	REC	REV	OCF	ONI		
63843423-	1007352953	17918884	32477555	219799259	155955836	89728408	2008	شركة المشرق العربي للتأمين
5260184	1353606678	48678780	52182634	187581727	192841911	121699617	2009	
239936320	1693889086	44249783	1643610	174681802	414618122	146659325	2010	
124049537	2194291833	37342309	27450149-	33847980	157897517	126093100	2011	
217731601-	2458580058	30007340	24299902	207266973-	424998574-	103187938	2012	
17449173-	2059611345	25366273	3152442	5670323	11778850-	26289877-	2008	شركة العقيلة للتأمين التكافلي
83552285	2012418944	86672486	50630003	190234892	273787177	25957944	2009	
56539272	2421495534	91589105	216429580	272987757	329527029	92179920	2010	
57847729	3326960901	329104813	203460475-	130839262	188686991	23725582-	2011	
318702231	2962709002	395124110	27744731-	176393028-	142309203	35362910-	2012	
34944469	1396243102	52404069	85570030	202338598	237283067	60988654	2008	الشركة السورية الكويتية للتأمين
24481990	1881173887	42960692	2619800-	110905393-	86423403-	289583466-	2009	
63517595	2296954109	38181284	50719474-	31639122-	31878473	3786052-	2010	
81297414-	2413810741	34086988	3198258-	54619657	26677757-	54901114	2011	
48933629-	2343109284	35711445	6249078-	17253043-	66186672-	17461011-	2012	

الملحق (2) بيانات القوائم المالية للمصارف

التفاعل بين $EBTP_t$ مع نوع المصرف	متغير مصطنع يشير إلى 1 للمصرف المدرجة و 0 لغير المدرجة	الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كلاهما) خلال السنة الحالية	التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة السابقة والسنة الحالية	بدل أو احتياطات خسائر القروض خلال السنة السابقة	صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة الحالية	مخصصات خسائر القروض خلال السنة الحالية	السنة	اسم البنك
$EBTP_t * LISTED_t$	$LISTED_t$	$EBTP_t$	ΔNPL_t	LLA_{t-1}	LCO_t	LLP_t		
374495795	1	374495795	199975173	0	0	385792	2008	البنك العربي
409919278	1	409919278	538131832	385792	0	147635549	2009	
644655492	1	644655492	760617810	147635549	0	84333012	2010	
1217919729	1	1217919729	1037590024	84333012	170661	743154144	2011	
1463271579	1	1463271579	6254140761	743154144	381998	1837103676	2012	
618889034	1	618889034	0	77250000	0	34087610	2008	بنك عودة
819675209	1	819675209	623661821	34087610	0	23590236	2009	
1104057250	1	1104057250	711655500	23590236	1188219	155246270	2010	
1864611687	1	1864611687	1616258779	155246270	2169	1564772782	2011	
2001240028	1	2001240028	2003982902	1564772782	7449097	1995653082	2012	
326741064	1	326741064	64199577	19500000	0	36599803	2008	بنك بيبيلوس
324444041	1	324444041	20016252	36599803	1704316	60466023	2009	
347099177	1	347099177	168631211	60466023	150948	24091574	2010	
1033077865	1	1033077865	823561250	24091574	18411746	817242860	2011	
1850757154	1	1850757154	7406211496	817242860	5774113	2500616790	2012	
-116026451	1	-116026451	0	0	0	0	2008	بنك فرنسبنك
-169702954	1	-169702954	0	0	0	0	2009	
6084083	1	6084083	22230050	0	0	3156052	2010	
571452882	1	571452882	31143815	3156052	0	410053753	2011	
1327221802	1	1327221802	289607269	410053753	0	1260132809	2012	
1013961867	1	1013961867	-61919645	19017758	0	85214299	2008	بنك سوريا والمهجر
915455110	1	915455110	176762861	85214299	0	31353573	2009	
986200266	1	986200266	-13481680	31353573	0	21379026	2010	
1446795174	1	1446795174	959170296	21379026	0	594827350	2011	
1383839916	1	1383839916	2163161764	594827350	0	1330249644	2012	

التفاعل بين $EBTP_t$ مع نوع المصرف	متغير مصطنع يشير إلى 1 للمصرف المدرجة و 0 لغير المدرجة	الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كلاهما) خلال السنة الحالية	التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة السابقة والسنة الحالية	بدل أو احتياطات خسائر القروض خلال السنة السابقة	صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة الحالية	مخصصات خسائر القروض خلال السنة الحالية	السنة	اسم البنك
$EBTP_t * LISTED_t$	$LISTED_t$	$EBTP_t$	ΔNPL_t	$LLA_t - 1$	LCO_t	LLP_t		
2442459	1	854566800	2442459	496159	0	1447659	2008	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
101243806	1	1191626133	101243806	1447659	0	21571069	2009	
189593686	1	1267339476	189593686	21571069	0	31455458	2010	
1098045086	1	1731548777	1098045086	31455458	901178	403991470	2011	
1905442678	1	1895930988	1905442678	403991470	101328	1223121030	2012	
17930328	1	17930328	0	0	0	0	2008	بنك الأردن-سورية
-153580265	1	-153580265	179565	0	0	40148137	2009	
41715001	1	41715001	340310221	40148137	0	19691271	2010	
232092511	1	232092511	465208188	19691271	0	175668878	2011	
465924574	1	465924574	2667881716	175668878	0	1066144939	2012	
-171933792	1	-171933792	0	0	0	0	2008	بنك سوريا والخليج
46529630	1	46529630	219622739	0	0	27808393	2009	
-166911945	1	-166911945	360001632	27808393	0	84649841	2010	
326782680	1	326782680	392178087	84649841	0	35631639	2011	
669699537	1	669699537	2517935763	35631639	0	1051423557	2012	
207872203	1	207872203	0	0	0	0	2008	بنك سورية الدولي الإسلامي
603457805	1	603457805	525777974	0	0	193342690	2009	
1033949916	1	1033949916	701575023	193342690	218405979	51812587	2010	
1642803366	1	1642803366	1008850786	51812587	3431882	538211884	2011	
1347570999	1	1347570999	3690146001	538211884	0	789939111	2012	
1081555092	1	1081555092	171867661	124189820	0	89822527	2008	بنك بيمو السعودي الفرنسي
1354587189	1	1354587189	1140273598	89822527	0	229132526	2009	
1233236958	1	1233236958	928231777	229132526	0	229234522	2010	
1687175791	1	1687175791	2301116052	229234522	4423736	914205716	2011	
1478427120	1	1478427120	4905929207	914205716	0	1709488939	2012	

التفاعل بين $EBTP_t$ مع نوع المصرف	متغير مصطنع يشير إلى 1 للمصرف المدرجة و 0 لغير المدرجة	الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كلاهما) خلال السنة الحالية	التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة السابقة والسنة الحالية	بدل أو احتياطات خسائر القروض خلال السنة السابقة	صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة الحالية	مخصصات خسائر القروض خلال السنة الحالية	السنة	اسم البنك
$EBTP_t * LISTED_t$	$LISTED_t$	$EBTP_t$	ΔNPL_t	$LLA_t - 1$	LCO_t	LLP_t		
-54391934	1	-54391934	0	0	0	0	2008	بنك الشرق
-136310645	1	-136310645	0	0	0	0	2009	
-157442009	1	-157442009	0	0	0	0	2010	
113024259	1	113024259	139619773	0	0	99561430	2011	
586106145	1	586106145	951920170	99561430	0	409822827	2012	
0	0	-89184180	0	0	0	0	2008	بنك الشام الإسلامي
0	0	-88916451	367756507	0	0	296630200	2009	
0	0	181306314	286015605	296630200	0	37550000	2010	
0	0	512563630	176029888	37550000	0	63950000	2011	
0	0	486258841	1007263726	63950000	0	155247491	2012	

الملحق (3) تصنيف الشركات المدروسة والقطاع الذي تنتمي إليه

الرقم	اسم الشركة	القطاع	التصنيف
1	شركة سيريتل موبايل تيليكوم المساهمة المغفلة	الاتصالات	غير مدرجة
2	شركة الاتصالات MTN	الاتصالات	غير مدرجة
3	الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	خدمات	غير مدرجة
4	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	خدمات	مدرجة
5	شركة قرية دمشق للشحن	خدمات	غير مدرجة
6	الشركة الأهلية للنقل	خدمات	مدرجة
7	شركة ماسة للتوزيع	خدمات	غير مدرجة
8	الشركة الأهلية للزيوت النباتية	صناعة	مدرجة
9	الشركة الهندسية الزراعية - نماء -	زراعة	مدرجة
10	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية - غدق -	زراعة	غير مدرجة
11	الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون	زراعة	غير مدرجة
12	شركة القلمون للاستثمار النباتي والحيواني	زراعة	غير مدرجة
13	الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب)	تأمين	مدرجة
14	الشركة المتحدة للتأمين	تأمين	مدرجة
15	الشركة الوطنية للتأمين	تأمين	مدرجة
16	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	تأمين	مدرجة
17	شركة المشرق العربي للتأمين	تأمين	غير مدرجة
18	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	تأمين	مدرجة
19	الشركة السورية الكويتية للتأمين	تأمين	مدرجة
20	البنك العربي	المصارف	مدرجة
21	بنك عودة	المصارف	مدرجة
22	بنك بيبيلوس	المصارف	مدرجة
23	بنك فرنسبنك	المصارف	مدرجة
24	بنك سوريا والمهجر	المصارف	مدرجة
25	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	المصارف	مدرجة
26	بنك الأردن - سورية	المصارف	مدرجة

27	بنك سوريا والخليج	المصارف	مدرجة
28	بنك سوريا الدولي الإسلامي	المصارف	مدرجة
29	بنك بيمو السعودي الفرنسي	المصارف	مدرجة
30	بنك الشرق	المصارف	مدرجة
31	بنك الشام الإسلامي	المصارف	مدرجة

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Tishreen University
Faculty of Economics
Accounting Department



**Using the Modified Jones model and loan loss provisions
model (LLPs) to evaluate earnings management practices
(applied study on Syrian corporation)**

A Dissertation is prepared to obtain a Master Degree in Accounting

By:

Tariq AL- Hende

Supervised By:

Dr. Reem Issa

Lecturer in Accounting Department

2015

Abstract:

This study aimed to reveal the earning management in Syrian banks and corporation companies registered in Syrian Commission on Financial Markets and Securities. This study is based on Modified Jones Model (1995) and Loan Loss Provisions Model in detecting earning management using secondary data published in the financial reports of companies Syrian corporation to the website of the Damascus Securities Exchange Commission or the Syrian markets and securities, and of which there are 52 companies. The number of the studied companies 31 joint-stock company were divided into two groups, the first community to contribute to companies other than banks, where the number of the studied companies in this community reached 19 companies (two companies Telecom 5 service companies, industrial one company ,4 agricultural companies, 7 Insurance) companies, while the second He is banking community as the number of companies studied in this community 12 banks during the period from 2008 to 2012.

The study relied in measuring the phenomenon of earning management on estimating the discretionary accruals by using modified Jones model to measure earning management in corporation companies except for banks. loan loss provisions model has been also used to measure earning management in banks by considering that allocations represent the larger accrual in this banks. the results of this study showed that 68.4% Syrian corporation companies and 66.7% of the Syrian banks the listed in Syrian Commission on Financial Markets and Securities performed earning management during the period studied (8 banks out of 12 banks performed earning management, 13 companies out of 19 companies performed earning management). Also the results showed that most of the service and industrial corporation companies performed the discretionary accruals in an negative way, However, most of the agricultural corporations and insurance companies performed the discretionary accruals in a positive way. The study showed the increase in the practice of earnings management in 2012 when the Syrian contribute companies registered in the Syrian Commission on Financial Markets and Securities (other than banks) to reach 84%. The study also found the reliability of the models in detecting earnings management practices in the Syrian economy.

Keywords: Earning Management, Modified Jones Model, Discretionary Accruals, Non-discretionary Accruals, Loan Loss Provisions Model, Earning Management Practices.